لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام

***

الموكب الثقافي

العدد 50 – يونيو 2018م

مجلة ثقافية تربوية علمية محكمة تصدر عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم – موريتانيا

موريتانيا: ماض مشرف ومستقبل واعد

نيلسون مانديلا: أيقونة النضال العالمي

مكانة إفريقيا في الدبلوماسية الموريتانية

العلامة: عبد الله بن بيه و"تفكيك المنظومة المفاهيمية لخطاب التطرف"

حقوق الإنسان في موريتانيا: المكاسب والآفاق

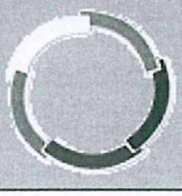

الموكب الثقافي

مجلة ثقافية تربوية علمية محكمة، تصدر عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم

المدير الناشر:
- د. إسماعيل ولد شعيب

رئيس التحرير:
- محمدوولد إحظانا

سكرتير التحرير:
- أحمد جدوولد محمد

هيئة التحرير:
- د. محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم
- د. محمد ولد تتا
- د. إسماعيل ولد شعيب
- محمدوولد إحظانا
- كان محمدوأليمـــان
- أحمد جدوولد محمد
- مريم بنت بكر

مسؤول التوزيع:

محمد ولد اعمر أبـــــال

ماكيت: محمد المختار ولد محمد خيرات

سحب: المطبعة الوطنية

العنوان: ص.ب: 5155 – انواكشوط – موريتانيا

هاتف: 00(222) 45854803

كَتَبَ في هذا العدد:

* د / سيدى عبد الله ا لمحبوبي
* د / محمد يحي ولد باباه
* د. محمد علي اسلم الطالب اعبيدي
* د. محمد أحظانا
* د / أحمد ولد المصطف
* د / ابوه ولد أعمر
* الشيخ احمد ولد الزحاف
* الولي ولد سيدي هيبه

في هذا العدد

- موريتانيا: ماض مشرف ومستقبل واعد
- نيلسون مانديلا: أيقونة النضال العالمي
- العلامة: عبد الله بن بيه و"تفكيك المنظومة المفاهيمية لخطاب التطرف"
- علامات فارقة حول إسهام الشناقطة في بناء الصرح الثقافي العربي الإسلامي
- مكانة إفريقيا في الدبلوماسية الموريتانية
- دور المحظرة والتصوف في محاربة التطرف
- حقوق الإنسان في موريتانيا: المكاسب والآفاق
- واقع حرية الاعلام في موريتانيا

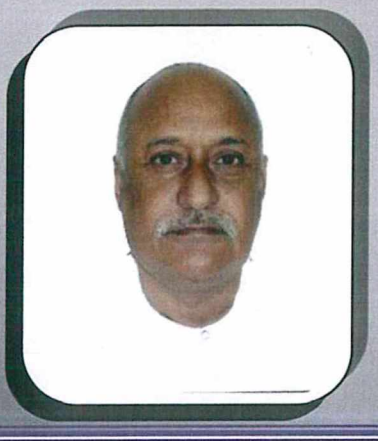

الافتتاحية

يحتوي العدد الجديد من مجلة "الموكب الثقافي" العديد من المقالات العلمية الهامة تتعلق بجملة من القضايا الفكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية المعاصرة، وبأقلام صفوة من أصحاب الفكر التنويري القائم على الوسطية والاعتدال والذين شهد لهم القاصي والداني بالدفاع عن قيم الحرية والعدالة والمساواة، باعتبارها قيم كونية يجب أن تنعم بها مختلف شعوب العالم في ظل عالم يتسم بانتشار الحروب والنزاعات وظواهر الغلو والتطرف...

ويأتي هذا العدد ،عزيزي القارئ ، ليسهم في إنارة الرأي العام حول الجهود الجبارة التي يقودها فخامة رئيس الجمهورية السيد/ محمد ولد عبد العزيز في سبيل استئصال هذه الظواهر الدخيلة على قيم مجتمعنا عبر تبني إستراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة هذه الظواهر ترتكز على مقاربة شاملة تطال كل المجالات، الأمنية والفكرية والدينية والاقتصادية والسياسية والإعلامية.

عزيزي القارئ، من نافلة القول، أنه لم يعد خافيا على أي متتبع لقضايا الحرية والعدالة والمساواة ما تحقق من إنجازات ملموسة في بلادنا بفضل القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، وما تبنيه للاحتفالية الدولية بمائوية أيقونة النضال العالمي السيد نيلسون منديلا إلا خير دليل على الروح التحررية لهذا القائد الإنسان....

المدير الناشر

الدكتور إسماعيل شعيب

تنبيه !

- الموضوعات المنشورة بالمجلة إنما تعبر حصرا عن وجهة نظر أصحابها؛
- تستقبل المجلة كل البحوث والمقالات والإبداعات باللغتين: العربية والفرنسية والتي لم تنشر سابقا؛
- لا تعاد أصول المواضيع لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

موريتانيا: ماض مشرف ومستقبل واعد

د/ سيدى عبد الله المحبوبي / كلية الآداب والعلوم الإنسانية

نالت الجمهورية الإسلامية الموريتانية استقلالها عن المستعمر الفرنسي 1960 وأصبحت عضوا في هيئة الأمم المتحدة 1961 ثم عضوا مؤسسا في منظمة الوحدة الإفريقية 1963 ثم عضوا في الجامعة العربية 1973. وظلت موريتانيا عبر مسيرتها رمزا للأخوة والسلم والتضامن مع كافة القضايا العادلة، كما شكلت على مر الفترات جسر اتصال وعبور قوي للثقافة العربية الإسلامية إلى إفريقيا جنوب الصحراء مكونا لحمة لا انفصام لها بين الفضاء المغاربي ونظيره في غرب هذه القارة.

وتعتمد موريتانيا في الوقت الراهن على العديد من المقومات والإمكانات الطبيعية والبشرية اللازمة لبلوغ مستويات متقدمة في سلم التنمية الشاملة، وهو ما يترجمه عدد المشاريع التنموية الموجهة إلى مجالات البنى التحتية وخدمات الصحة والتعليم والماء والكهرباء وميادين الحكم الرشيد.

* **فعلى مستوى المقومات الطبيعية:** تجدر الإشارة إلى أهمية الرقعة التي تغطيها مساحة البلاد وهي 1.030.700 كلم مربع حيث تمثل 7.37% من مساحة الوطن العربي. كما تطل موريتانيا على المحيط الأطلسي بواجهة طويلة تناهز 700 كلم، حيث تتوفر بيئة بحرية أعطت لهذه الشواطئ شهرة عالمية على مستوى مصائد الأسماك وغناها.

وتتعزز هذه المقدرات بوجود مصادر للمياه المتجددة توفر للفرد الموريتاني نصيبا من هذا المورد الحيوي يحتل به الترتيب الثالث على مستوى الوطن العربي بعد السودان والعراق حيث تقدر تلك الحصة بنحو 3500 متر مكعب سنويا، رغم ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن بلد تغطى الصحراء نحو ثلثي مساحته.

ويعود ذلك إلى وجود نهر السنغال الذي يشكل الحدود الطبيعية الجنوبية لموريتانيا، كما يعود من جهة أخرى إلى ما تساهم به التساقطات المطرية السنوية من موارد سطحية توفر الظروف الملائمة للمراعى وللزراعات المطرية. وتساند المصادر المتجددة من جهة أخرى مخزونات جوفية ضخمة من المياه العذبة قد تتضاعف معها الكمية.

وإذا نظرنا إلى واقع هذه الرقعة نجد أنها تحمل في أحشائها ثروة معدنية متنوعة تشمل الحديد والنحاس والذهب والفوسفات والغاز والبترول والجبس والملح بالإضافة إلى مجموعة من الأحجار الكريمة، كما تظهر الدراسات وجود مؤشرات قوية لليورانيوم.

وتؤازر هذه الثروة نظيرتها على مستوى الأراضي الزراعية، حيث توفر الضفة اليمنى للنهر إمكانات هائلة للزراعات المختلفة تعززها المساحات خلف السدود وفى الواحات وفى المناطق الفيضية وتلك التي تستغل للزراعات المطرية في المواسم الجيدة.

وإلى جانب المقومات الآنفة الذكر تمتلك البلاد ثروة حيوانية ضخمة تشمل المجترات الصغيرة والإبل والأبقار والخيول، وهي ثروة يمكن أن توفر اللحوم للسوق المغاربية الكبرى عندما يتم استغلالها في إطار التكامل بين هذه البلدان، حيث تقدر هذه الثروة بما يقارب 13 مليون رأس من بينها 9.5 مليون للضأن والماعز ونحو مليونين من الأبقار وما يزيد عن مليون رأس من الإبل.

وفوق هذا وذاك توفر مصائد الأطلسي ومصائد المياه العذبة كميات من الأسماك تتجاوز طاقة إنتاجها طلب سوق الوطن العربي، حيث يمكن أن يستغل منها سنويا ما يقارب مليون طن دون أن يؤثر ذلك على تجددها واستمرار إنتاجها حسب تقديرات كتلتها الحية.

* **وعلى مستوى المقومات الاقتصادية:** فإن الاقتصاد الموريتاني يعتمد على روافد متعددة، فقد كانت لبنته الأساس عند قيام الدولة هي القطاع الريفي الذى يمد السكان بحاجاتهم من الغذاء دون اللجوء للاستيراد من الأسواق الخارجية، ثم دخلت مناجم الحديد والنحاس على الخط ابتداء من 1963 فاتحة عهدا جديدا أصبح فيه القطاع العصري حاضرا في مشهد اقتصاديات البلاد بشكل كبير سواء على مستوى التشغيل والتكوين أو المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أو في ميزانية الدولة.

وقد كانت بداية استغلال **الحديد** بإنتاج يصل إلى1.5 مليون طن ليصبح في الوقت الحالي مابين 11 و12 مليون طن سنويا، حيث يتم الاستغلال من أكبر منجم في هذا النطاق وهو منجم "قلب الغين" مع ما يتوفر من احتياطات ضخمة في مناطق "لمهاودات" و"الكديه" و"القلابه" و"العوج" و"آسكاف".

وقد تولت الشركة الموريتانية للصناعة والمناجم استغلال هذه الثروة بعد تأميم الشركة الفرنسية "ميفرما" سنة 1974. وتمتلك هذه الشركة قطارا منجميا يربط مناطق الإنتاج بميناء التصدير في "نواذيبو" قد يصل طوله في بعض الأحيان إلى2.5 كلم، ويعبر مسافة 700 كلم بين هاتين النقطتين مشكلا حلقة ربط تنموية للمناطق التي يمر بها.

وبالموازاة مع دور المعادن كانت الثروة السمكية حاضرة في ميناء نواذيبو فيما قبل الاستقلال مشكلة موردا نهبت منه الأساطيل الأجنبية قبل أن تضع الدولة نهاية لذلك الاستغلال الجائر وتتبنى سياسة صارمة لحمايته وضمان تجدده عن طريق رقابة الشواطئ وفرض استراحات بيولوجية.

وقد شكل هذا المورد دعامة قوية لاقتصاد البلاد تجلت من خلال الأعداد الضخمة من العمال وما يساهم به في ميزانية الدولة، بالإضافة إلى كونه صاحب السبق في مسار الصناعات الوطنية وفى مجال تكوين الكادر البشري الوطني من بحارة وصيادين.

أما الثروة الحيوانية التي أشرنا إلى أهميتها العددية فإنها تمثل رافعة اقتصادية ذات دور مزدوج، فهي اللبنة الأولى في ميدان توفير الغذاء للفرد الموريتاني في الأرياف والمدن وهي كذلك سلعة رائجة في أسواق البلدان المجاورة التى يعتمد كثير منها على الثروة الحيوانية الموريتانية لسد حاجاته المتزايدة إلى هذه المادة خاصة في مناسبات الأعياد

الدينية وغيرها، وهي من هذا المنظور تمثل موردا هاما للعملة الصعبة بالنسبة لملاكها.

وعلى مستوى الموارد الزراعية فإن البلاد تتوفر على إمكانات هائلة في هذا المجال، حيث تتوفر نطاقات شاسعة من الأراضي الخصبة ومن المياه سواء في منطقة النهر أوفى مناطق السدود والبحيرات أوفى تلك المساحات الكبرى التى تتوفر في مواسم هطول الأمطار.

وهنا ينبغي أن نشير إلى أن البلاد أوشكت على تحقيق إنتاج حاجاتها من مادتي الأرز والخضراوات ولديها إنتاج وفير من التمور، كما شرعت في إنتاج القمح بطرق حديثة يتوقع أن تساهم قريبا في سد النقص المسجل في هذا الخصوص. أما إنتاج الحبوب التقليدية من ذرة ودخن فإنه يؤمن الحاجة منها.

وإذا كانت الدعامات الاقتصادية السابقة تمثل العمود الفقري لأي اقتصاد من المنظور المتعارف عليه فإن هنالك رافعة أخرى للاقتصاد الموريتاني لا تقل أهمية عن سابقاتها ألا وهي **السياحة** التي يشكل ركناها الطبيعي والثقافي موردا اقتصاديا بالغ الأهمية حيث تتوفر البلاد على مقدرات غنية ومتنوعة في هذا المجال.

وهنا تستوقفنا المحميات الطبيعية البكر في "حوض آرغن" و"دياولنج" وغابات النهر ومنطقة "محموده" كما تطالعنا الجداول الرقراقة والشلالات الهادئة في واحة "ترجيت" وفى مناطق "تكانت" و"لعصابه" و"الحوض" تؤازرها وتزيد من تنوعها الكثبان الرملية الذهبية على مستوى الشواطئ وفى النطاقات الصحراوية الشاسعة بالإضافة إلى بعض الظاهرات الجيولوجية الفريدة مثل " قلب الريشات".

وإذا كان المظهر السياحي الطبيعي جذابا فإن السياحة الثقافية أكثر جذبا وثراء، فقد أصبحت المدن التاريخية الأربع: " ولاته - تشيت – وادان – شنقيط " قبلة للمهتمين بتراث هذا البلد وتاريخه وفنه المعماري حيث المكتبات المليئة بالمخطوطات النادرة وحيث الفن والزخرفة المعماريان شاهدا عيان على ما وصلت إليه تلك الحواضر من رقي وازدهار جعلها تصنف " تراثا عالميا " من لدن اليونسكو.

ولا يقتصر الأمر على هذه المدن التى قاومت عاديات الزمن بل إن رقعة البلاد تؤوى بين حناياها مدنا اندثرت يعود بعضها إلى فترات موغلة في القدم مثل المدن الأثرية التي ما زالت أطلالها ماثلة للعيان :

"كومبى صالح – آوداغوست – آزوكى – آبير – تنيكى – قصر البركه".

أما أبرز خصائص المجتمع الموريتاني فتتجلى من خلال بعدين هامين أولهما أنه مجتمع بدوي متعلم وهي سمة لا تتقاسمها معه المجتمعات العربية التى كانت البداوة عندها مرادفة للأمية والعزوف عن التعلم.

فقد ابتكر الموريتانيون لهذه الخاصية نظاما تعليميا ينسجم وحياة الظعن والترحال ألا وهو نظام : " المحظرة " الذى خرج أجيالا من فطاحلة العلماء في مختلف فروع العلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها وأنساب العرب، وظل علم هؤلاء معهم حيثما يمموا، وهو ما جعل سفراءهم الأقدمين والمحدثين في الشرق العربي وفى مغربه يلقون الإعجاب والتقدير، والنماذج في هذا الشأن معلومة مسجلة في أدبيات رحلات "الشناقطة".

أما البعد الثانى فمتعلق بالبنية الذهنية والسلوكية للفرد الموريتاني التي هيأته لأن يكون جاهزا لخدمة الضيف مهما كانت حالته المادية، ذلك أن هذا المجتمع قد يبيت أفراده على الطوى وقد يظلون لا لينالوا كريم المأكل ولكن ليوفروا لضيوفهم المأكل الكريم. فمن المعروف لديهم أن آخر ما يلزم أن يحافظ عليه هو " صرة العار" وتعنى ألزاد المخصص للضيوف.

ورغم ما شهده المجتمع الموريتاني الحديث من تحولات وتأثيرات للواقع الحضري فإن هاتين الخاصيتين من الثوابت الراسخة في منظومة قيمه متمثلين بالنموذج المتداول القائل: " نفس عصام سودت عصاما ".

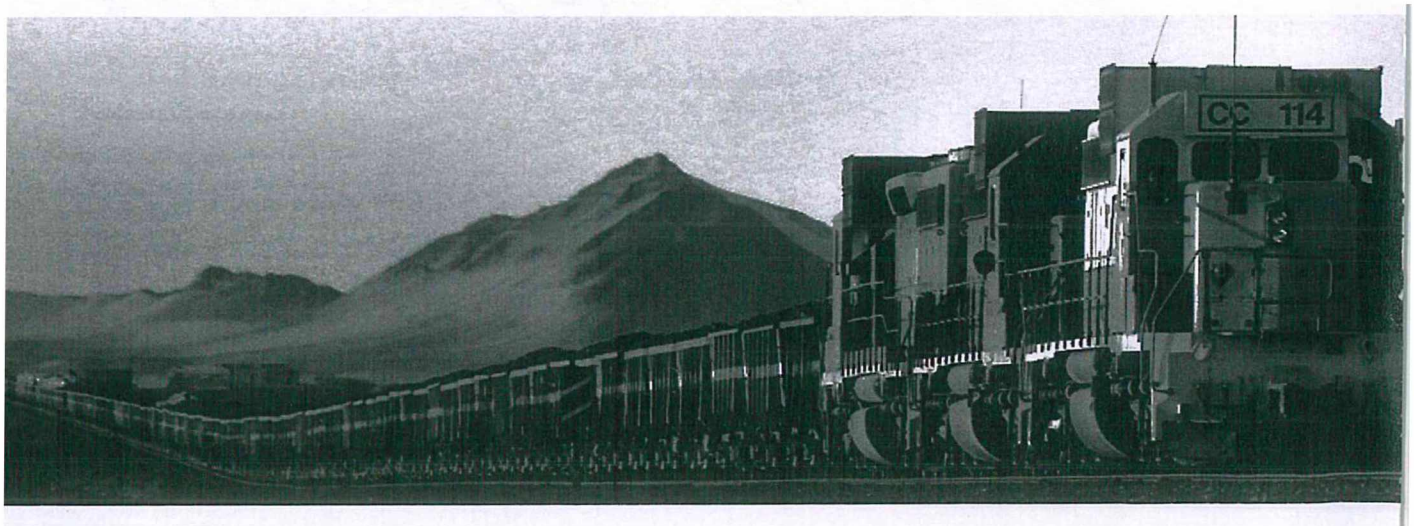

نيلسون مانديلا: أيقونة النضال العالمي

د/ محمد يحي ولد باباه

تستقل كرامة الإنسان وحمايتها مكانة عالية عند الله سبحانه وتعالى لأن صيانتها من أنبل الأعمال، وذلك انطلاقا من كونها امتثال وطاعة يجتنى منها الكثير من النتائج الإيجابية ذات النفع المباشر في تحقيق أبعاد إنسانية الإنسان، فقد كرم الله تعالى الإنسان طبقا لقوله جل من قائل: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) *الإسراء: 70*. ويقول جل من قائل أيضا: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجلعناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) [الحجرات: 13]

بهذا تتجلى المكانة العالية التي منحها الله لبني البشر من حيث جوهر إنسانيتهم المؤسسة على الكرامة والمساواة والعدالة في الحقوق والواجبات فلا يميز الإنسان عن غيره إلا الكمال الأخلاقي والديني أما العوامل الأخرى فليست ذات أثر يذكر في تأسيس دلالات إنسانية الإنسان، ومن هنا جاءت هذه القيم التي منحها الله لبني البشر منافية لكل ألوان الإقصاء والتهميش والتميز العنصري سواء كان عرقيا أو دينيا أو على أي أساس آخر يتنافى مع هذا التكريم الوارد في القرآن الكريم، ولم تزل المنظومات التشريعية الإنسانية عموما عبر التاريخ تؤكد على هذه

المبادئ السامية منذ حامورابي والرومان وهذه الحقائق، فقد ظل المساس بكرامة الإنسان والتمييز بينه وبين أخيه الإنسان خرقا سافرا لحدود الله سبحانه وتعالى، الذي أوجب احترام الآخر ومنحه كل حقوقه المشروعة.

ومن هنا برزت عظمة الأعمال النضالية للإنسان في سبيل تجسيد هذه المعاني وتحقيق هذه القيم عبر مختلف الوسائل، وخاصة السلمية منها.

وقد عانى الإنسان كثيرا على مر العصور من الحيف والتهميش والإقصاء الذي مارسه عليه الإنسان ذاته، فلم تسلم أمة من ذلك، لكن الكلمة الصادقة المعبرة عن المعاني السامية للحقوق والواجبات ظلت من أنجع الوسائل لتحقيق القيم الإنسانية النبيلة واسترداد الحقوق المسلوبة عبر التاريخ، ولعل ذلك ما تجسد على أرض الواقع في دولة جنوب إفريقيا التي ظلت وكرا لممارسة التمييز العنصري ردحا طويلا من الزمن، فقد باشر الجنس الأبيض الوافد على إفريقيا وخاصة جنوب إفريقيا ألوانا كثيرة من الإقصاء والتهميش وتكريس التفرقة العنصرية التي تقوم على دعاوي التميز العرقي، فقد كانت سياسة التفرقة العنصرية سياسة رسميه أساسها التفرقة في المعاملة بين السود والبيض من جهه والأوروبيين، في الإسكان والتعليم والوظائف ووسائل النقل والأماكن الترفيهية، بدأ ذلك في القارة الإفريقية عندما كان الاستعمار الأوروبي قائما بعد تصريحات الأوروبي المعروف في هذا الاتجاه سيسل رودس ونداء دانيال فرانسوا مالان (1875-1954) بسياسة التفرقة العنصرية وابتكر لها كلمة "أبارتيد، وتعني الفصل أو التفرقة، في جنوب أفريقيا، وهكذا ظل الدستور في جنوب إفريقيا من سنة 1910 ينص على قصر التمثيل البرلماني على الأوروبيين فقط وحرمان الإفريقيين من حق الانتخاب، وفي سنة 1950 صدرت قوانين معروفة بتخصيص أماكن للسود والبيض وإجبارهم على وضع حواجز حول المناطق التي يعيشون فيها.

وبناء على هذه الإجراءات العنصرية انطلق النضال الجنوب إفريقي ضد العنصرية والفكر الظلامي الأوروبي الوافد، بكل حرارة وتصميم وعمت الإضرابات والاحتجاجات وعقد المؤتمرات، وتعرضت حكومة جمهورية جنوب إفريقيا العنصرية للانتقادات الواسعة والعنيفة من دول

الكومنولث فانسحبت منه سنة 1961 عوضاً عن تغيير سياستها، وأدانتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1962 وطالبت بفرض عقوبات عليها وطلبت من مجلس الأمن البحث في إمكانية طردها من عضوية الأمم المتحدة، ووقفت الحكومات والشعوب الأوروبية ضد سياستها.

هذا ولم تكن سياسة التمييز العنصري منحصرة على جنوب إفريقيا بل كانت مطبقة في بعض الأقاليم الأخرى مثل روديسيا (زيمبابوي حالياً) وكينيا وأوغندا وأمريكا خصوصاً في الولايات الجنوبية، وبدأت هذه السياسة في أمريكا بعد الحرب الأهلية الأمريكية وظهرت قوانين عنصريه تدعم سيطرة البيض في أواخر القرن التاسع عشر.

وهكذا فلم تعرف البشرية مرضا مزمنا وممتدا مثل هذا المرض الذي نال من الإخوة في القارة الأفريقية عامة وجنوب أفريقيا خاصة، وعلى الرغم من كل ما قيل عن الممارسات العنصرية في هذه البقعة من العالم، فإن حجم ما كتب وما تم تناوله لا يفي بالغرض لإبراز هذه الممارسات التي ارتبطت بالأساس بالإنسان الأبيض الأوروبي الذي جاء مستكشفاً في البداية تحت مزاعم القضاء على التخلف في تلك القارة المظلمة.

وحري بنا هنا أن نذكر - ولو باقتضاب - بملامح تكوين النسيج الاجتماعي الجنوب إفريقي لنرى من خلال ذلك آفاق الصراع على المصالح في هذا المجتمع، فمجتمع جنوب إفريقيا وبسبب الظروف التاريخية والجغرافية يتكون من مجموعات متغايرة في أصولها وثقافتها وألوانها وأديانها، تنحدر من أصول إفريقية وأوروبية وهندية إضافة إلى عنصر الملونين الذي جاء نتيجة اختلاط هذه المجموعات العرقية فيما بينها، فكان من الطبيعي أن يحدث صراع فيما بينها حول مختلف المصالح، وكل مجموعة عرقية كانت تحاول أن ترتبط بالمجتمع الذي انحدرت منه وبالتالي فإن مجتمع جنوب إفريقيا قد مثل بيئة صالحة لنمو الفكرة العنصرية ولممارستها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي[1].

وفي المجال الاقتصادي كانت التفرقة العنصرية على أساس أن البيض هم الذين يمتلكون مقاليد الاقتصاد ومقومات الإنتاج، بينما يعمل السود وغيرهم مقابل أجور

[1] - جديون وير، تاريخ جنوب إفريقيا، ترجمة عبد الله الشيخ، دار المريخ للنشر، الرياض، ص16.

زهيدة لا تكفي أبسط متطلبات الحياة اليومية، وما حدث في مجال الزراعة حدث بنفس القدر في المناجم والتعدين، ومقابل كل هذه الفوائد عمل المستوطنون على تكريس سياسة التفرقة العنصرية وأقاموا فيما بعد نظمهم السياسية على ذلك النهج [1]

وفي ظل هذه الظروف القاسية التي عاشها الإنسان الجنوب إفريقي الأسود والملون والمنحدر من هذه السلالات الجنيالوجية البشرية، بدأت طلائع الحركات النضالية الوطنية في التشكل في هذه البلاد حيث تم عقد أول مؤتمر ضد التفرقة العنصرية في جوهانيسبرغ سنة 1954 ثم تلي ذلك مجموعة من الاجتماعات التي تمخض عنها ميثاق الحرية الذي يقوم بصورة واسعة على الميثاق العلمي لحقوق الإنسان، واستمرت الحركة الوطنية في توجيه انتقاداتها لسياسة التفرقة العنصرية ومطالبتها بالحقوق المتعلقة بالمواطنين لكن الحكومة رفضت كل أعمال الحركة الوطنية وأصدرت عدة تشريعات لمجابهة الحركة النضالية من أجل استرداد حقوق السود لكرامتهم واستقلالا لهم ومساواتهم مع غيرهم، واشتدت وطأة ذلك في العام 1963 الذي شرع فيه للحجز دون محاكمات وحظر فيه الكلام والتصريحات، ثم جاء قانون التخريب وحيازة الأسلحة غير المرخصة [2].

في هذه الأجواء المشحونة بألوان الحيف والتمييز العنصري وإهانة الكرامة الإنسانية برزت عبقريات نضالية مثقلة الوجدان والكيان العقلي بالمبادئ النبيلة المنصفة للشعوب والأوطان في امتلاكهما للكرامة والحرية والمساواة التي نصت عليها التشريعات السماوية وأقرتها الدولة في دساتيرها وتواطأت عليها ذوات البشر في ماضيهم وحاضرهم.

ضمن هذا السياق انبرى المناضل الطموح الجنوب إفريقي ذي الجذور الأصيلة في وطنه وأمته **نيلسون مانديلا** معاندا لسياسة التمييز العنصري ومناهضا لها في كل مساراتها وأعمالها الشنيعة ضد الجنس البشري وضد أبناء جنوب إفريقيا بالذات، فكان خير نموذج في النضال والمسؤولية الوطنية وثقافة السلم والحوار والانفتاح فكان مؤمنا بقضيته مسلحا بأفكار لا تقهرها أساليب الغزاة والطامعين والمستعمرين،

[1] - انظر: عبد الوهاب دفع الله احمد، التطور التاريخي لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، جامعة الخرطوم، 1990، ص1.

[2] - نفس المرجع، ص46 .

لأن روحه كانت مملوءة بمعاني التضحية والإباء.

كان مسار حياة نيلسون روليهلاهلا مانديل، المولود في 18 يوليو سنة 1918، في قبيلة الهوسا (Xhosa) من العائلة المالكة تهمبو (Thembu) مسارا حافلا بالعطاء الثقافي والتضحيات الجسام، حيث بدأ مسيرته الدراسية بالانتساب إلى جامعة فورت هير ثم جامعة ويتواترسراند، فتخصص في مادة القانون وعاش في جوهانسبورغو، حيث انخرط في السياسة المناهضة للاستعمار، وانضم إلى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وأصبح عضواً مؤسسا لمجموعة الشبيبة التابعة للحزب. بعد وصول الأفارقة القوميين من الحزب الوطني إلى السلطة في عام 1948 وبدأ تنفيذ سياسة الفصل العنصري، برز مانديلا على الساحة النضالية والنقابية والحزبية في عام 1952 في حملة تحد كاسحة من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وانتخب رئيسا لفرع حزب المؤتمر الوطني بترانسفال فأشرف على الكونغرس الشعبي لعام سنة، 1955ثم عمل محاميا، وألقيَ القبض عليه مراراً وتكراراً بتهمة أنشطة مثيرة للفتنة، وحوكم مع قيادة حزب المؤتمر في محاكمة الخيانة 1956-1961 وبرئت ساحته فيما بعد، وكان يحث في البداية على احتجاج غير عنيف، وبالتعاون مع الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا شارك في تأسيس منظمة رمح الأمة المتشددة (Umkhonto) we، وألقي القبض عليه واتهم بالاعتداء على أهداف حكومية. وفي عام 1962 أدين بالتخريب والتآمر لقلب نظام الحكم، وحكمت عليه محكمة ريفونيا بالسجن مدى الحياة حيث مكث مانديلا 27 عاماً في السجن، فاعتبر ت هذه المدة أطول مدة سجن عرفتها البشرية عبر تاريخها الطويل، وسجن أولاً في جزيرة روبن آيلاند، ثم في سجن بولسمور وسجن فيكتور فيرستر. وبالموازاة مع فترة السجن، انتشرت حملة دولية عملت على الضغط من أجل إطلاق سراحه، الأمر الذي تحقق في عام 1990 وسط حرب أهلية متصاعدة. صار بعدها مانديلا رئيساً لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي ونشر سيرته الذاتية وقاد المفاوضات مع الرئيس دي كليرك لإلغاء الفصل العنصري، وإقامة انتخابات متعددة الأعراق في عام 1994، وهي الانتخابات التي قاد فيها حزب المؤتمر إلى الفوز. انتخب رئيساً وشكل حكومة وحدة وطنية

في محاولة لنزع فتيل التوترات العرقية. كرئيس، أسس دستوراً جديداً ولجنة للحقيقة والمصالحة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. استمر شكل السياسة الاقتصادية الليبرالية للحكومة، وعرضت إدارته تدابير لتشجيع الإصلاح الزراعي ومكافحة الفقر وتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية. دولياً، وبذل كثيرا من جهود الوساطة لحل بعض النزاعات الدولية، وأشرف على التدخل العسكري في ليسوتو .

وقد امتنع المناضل مانـدلا عن الترشح لولاية ثانية، وخلفه نائبه تابو إيمبيكي، ليصبح فيما بعد رجلاً من حكماء الدولة، ركز على العمل الخيري في مجال مكافحة الفقر وانتشار الإيدز من خلال مؤسسة نيلسون مانديلا.

تلقى منـدلا أكثر من 250 جائزة، منها جائزة نوبل للسلام 1993 وميدالية الرئاسة الأمريكية للحرية ووسام لينين من النظام السوفييتي. يتمتع مانديلا بالاحترام العميق في العالم عامة وفي جنوب أفريقيا خاصة، حيث غالباً ما يشار إليه باسمه كأب للأمة كما يلقبونه بهذا اللقب دائما.

كان المناضل نيلسون مندلا يتبرأ دائما من إطراء الغير حول شخصيته الفذة في كل المناسبات حيث ينسب إليه هذا القول :

[[هناك شيء لا يسرني، لأن البعض ينعتني بنعوت الأنبياء مثل المسيح، وهذه مسألة محزنة جدا بالنسبة لي لأن الظهور بهذا المظهر وتلك الصورة يتطلب من الإنسان الكثير من المسائل الغير متاحة حقا، ولنختصر المسألة فيما يريده الأفارقة: فما يريدونه هو تحقيق الاستقلال السياسي، ونحن ملتزمون بالمفاوضات لحل مشاكل بلدنا بشكل سلمي،[1]

نحن ندرك جيدا مخاوف البيض في هذا البلد، إنهم خائفون من تطبيق مبدأ صوت واحد لكل شخص الذي سيؤدي لا محالة إلى هيمنة السود على البيض]].

"لقد قالت لي أمي، إن الكرامة الهادئة هي المقياس الحقيقي للإنسان"[2]

ويقول عنه بعض معاصريه مثل ديزموند توتو رئيس الأساقفة:

إنه شخص منح ميزة رائعة بأن يكون قائدا، فقد حقق مانـدلا ثورة فريدة من نوعها،

[1] - نفس المرجع السابق.
[2] - بعض الوثائق والخطب المصورة بالفيديو، بحوزتي.

تتمثل في كون هذه الثورة كانت بدون دماء، لقد استعاد كرامة كل جنوب إفريقي، كما لقبه الرئيس الأمريكي السابق اكلنتون بلقب خليفة المهاتما غاندي.

ويجمع فكر المناضل نلسون ماندلا بين الأصالة والمعاصرة حيث حقق لبلاده وللأفارقة الكثير بفضل إيمانه العميق بالسلام ونجاعة منهج الجدال بالحسنى وثقافة الاعتراف بحقوق الآخر، وبهذا المنهج حقق ثورة ومكاسب لا يمحوها الزمن بالحوار الحر والانفتاح بعيدا عن الدماء والسلاح الهدام فقد كان ذا قناعة راسخة بنجاعة قيم المساواة بين البشر وحقهم في الحرية والانعتاق من أسر كل ما يؤثر على الكرامة الإنسانية والتساوي في جميع سبل العيش.

ولهذا فقد كان فكره يتركز على قوائم معروفة نجملها فيما أكده هو نفسه في خطب مشهورة، حيث يقول: [[نحن أهل جنوب إفريقيا نعلن لشعبنا وللكل أن جنوب إفريقيا وشعبها من أسود وأبيض وحكومات عليهم أن يعوا أن القيام بأي عمل وطني يجب أن يكون مؤسسا على إرادة الشعب، وأن بلادنا لن تكون متقدمة ولا حرة، ما لم تكن متآخية، ولن تحقق المساواة ما لم تكن الفرص فيها متكافئة]][1].

هكذا تتقدم لنا الملامح العامة والقوائم الرئيسية لفكر ماندلا من خلال هذه الأقوال، لقد فهم ماندلا قيمة الحياة من خلال التجربة وقيمة الإنسان المتركزة في قوته وقدرته على المواجهة والانتصار.. فلم يجعل القيود تكبل روحه، لقد كان عمل المناضل الإفريقي نيلسون ماندلا مسكونا بالطموح مفعما بالأمل، لقد خاض هذا المثقف الذكي حقا المعارك من أجل السلم وليس من أجل الحرب ففضل سياسة التسامح وتجذير ما تستطيع أن تحققه القوة الناعمة بدل العنف المادي اللامشروع، لكنه لم يلتفت قط لضعف النفس والانكسارات، ولم يستسلم لليأس والإحباط.

[1] - انظر جريدة: Humanite.fr Michel Muller, Mercredi, 26 Juin, 2013

العلامة:عبد الله بن بيه و"تفكيك المنظومة المفاهيمية لخطاب التطرف"

د.محمد علي اسلم الطالب اعبيدي

المقدمة

بما أن العلماء هم ورثة الأنبياء عليهم السلام كما في الحديث الصحيح : "إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر"[1]

فإن وراثة الأنبياء تقتضي القيام بوظائفهم في التوجيه والإرشاد، وتصحيح المفاهيم الملتبسة والتدخل بحزم وصرامة في اللحظات الحرجة التي تمر بها الأمة.

ولأنه يفترض في كل زمان ومكان أن يعود المسلمون إلى العلماء فيما يختلفون فيه من أمور دينهم، لقوله تعالى: (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم)[2] كما كان الصحابة رضوان الله عليهم إذا اختلفوا في أمر "ردوه إليه عليه الصلاة والسلام فبين لهم وجه الحق فيه وأوضح لهم سبيل الهداية[3].

إلا أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن ينتظرهم ليعودوا إليه إذا كان الأمر يتطلب مبادرة منه لنُذر فتنة أو بوادر حرب أو شقاق بل يخرج إليهم بنفسه ناصحا وموجها.

ومن ذلك ما جرى حين اختلف رجلان من الأنصار أحدهما من الأوس والآخر من الخزرج وكادت الحرب تنشب من جديد بينهم "فبلغ ذلك رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فخرج إليهم فيمن معه من المهاجرين حتى جاءهم فقال: « يا معشر المسلمين أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم بعد إذ أكرمكم الله بالإسلام وقطع به عنكم أمر الجاهلية وألّف بينكم، ترجعون إلى ما كنتم

[1] - ابن ماجه، سنن ابن ماجه،باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، ح223. الترمذي، سنن الترمذي، باب ماجاء في فضل الفقه على العبادة،ح2682، وصححه الألباني.

[2] - سورة الأنبياء،آية 84

[3] - طه جابر العلواني،أدب الاختلاف في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا - الولايات المتحدة الأميريكية، ط سنة: 1987م، ص33.

إليه كفارا الله الله»[1] فعرف القوم أنها نزعة من الشيطان وكيد من عدوهم، فألقوا السلاح من أيديهم وبكوا وعانق بعضهم بعضا ثم انصرفوا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سامعين مطيعين.[2]

ونجده صلى الله عليه وسلم في واقعة أخرى يتخل بصرامة عندما لاحت نُذُر الفتنة، قائلا : (دعوها فإنها منتنة)[3].

فمن يأخذ المبادرة من علماء الأمة الإسلامية اليوم ويتصدى لفتنة التطرف التي أرهقت الأمة الإسلامية فقتلت الإنسان وهدمت البنيان وشوهت الإسلام.

ومن يتحمل المسؤولية من علماء الأمة اليوم، ويتصدى لخطاب التطرف فيفكك المنظومة المفاهيمية لهذا الخطاب، ويبين التلبيس ويقوّم الاعوجاج؟

هنا سيطالعنا اسم بارز فرض نفسه في العشرية الأخيرة كرائد للمحظرة الموريتانية والسلم العالمي وحاملا للواء التجديد الديني والحوار بين الأديان والثقافات، إنه العلامة الموريتاني الشيخ عبد الله بن بيه رئيس منتدى تعزيز السلم ورئيس مجلس حكماء المسلمين.

الذي حرص في مؤلفاته ومداخلاته العلمية، وخرجاته الإعلامية أن يضع على بساط البحث والتمحيص مجموعة من المفاهيم الشرعية التي تحتاج إلى تصحيح وتقويم.

والتي طالما تذرع بها المتطرفون لتبرير أفعالهم ومواقفهم، وقد ارتأيت في هذا البحث التنويه بتلك المنهجية الفريدة التي اتبعها الشيخ في تفكيك المنظومة المفاهيمية لخطاب التطرف وذلك -بعد هذه المقدمة- في محورين وخاتمة.

- المحور الأول: الأسس المنهجية لتفكيك المفاهيم

---

[1] - لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الأحاديث. وإنما بلفظ (مابال دعوى الجاهلية، دعوها فإنها منتنة". متفق عليه: البخاري، الجامع الصحيح،دار الشعب،ط1سنة 1407هـ - 1987م، ج6، ص191، حديث رقم 40905، كتاب بدء الوحي. ورواه مسلم، صحيح مسلم، دار الجيل، بدون طبعة، ج8، ص19، باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما، حديث رقم 6748.

[2] - أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط1، سنة 1422هـ - 2002 م، ج3، ص159. الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1سنة 1420هـ، 2000م، ج6، ص56.

[3] - متفق عليه: البخاري، الجامع الصحيح، دار الشعب، ط1، سنة 1407هـ - 1987م، ج6، ص191، حديث رقم 40905، كتاب بدء الوحي. ورواه مسلم، صحيح مسلم، دار الجيل، بدون طبعة، ج8، ص19، باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما، حديث رقم 6748.

- المحور الثاني: نماذج تطبيقية لتفكيك المفاهيم وتصحيحها
- خاتمة: تضم أهم النتائج والتوصيات

المحور الأول: الأسس المنهجية لتفكيك المفاهيم

يجدر بنا في البداية أن نتوقف قليلا مع المفهوم من حيث هو تعريفا وحدا، فالمفهوم هو: "الصورة الذهنية سواء وضع، بإزائها الألفاظ أو لا، كما أن المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ، وقيل: هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق"[1]

ثم المفهوم والمعنى متحدان بالذات كما ذهب إلى ذلك التهانوي وغيره: "فإنّ كلًا منهما هو الصورة الحاصلة في العقل أو عنده مختلفان باعتبار القصد والحصول. فمن حيث تقصد هذه الصورة باللفظ سمّيت معنى ومن حيث تحصل في العقل سمّيت بالمفهوم"[2]

وتقوم المقاربة المنهجية التي يقدمها الشيخ عبد الله بن بيه لتفكيك خطاب التطرف عموما - والمنظومة المفاهيمية لهذا الخطاب بشكل خاص – على ركيزتين أساسيتين:

أولا: أهمية المفاهيم وضرورة تصحيحها

تعد إشكالية المفاهيم والمصطلحات من أبرز القضايا الفكرية الكبرى التي شغلت العلماء والباحثين عبر تاريخ الأمم، وهاهي تفرض نفسها من جديد كقضية في غاية الأهمية في شتى حقول المعرفة لاسيما في مجال الدراسات الإسلامية، ولعل ذلك راجع إلى الخلل الذي طرأ على جملة من المفاهيم كانت في الأصل تشكل مظهراً من مظاهر الرحمة الربانية، التي جاء بها الإسلام، ومظهرا من سلوك وسنة نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم الذي أرسل رحمة للعالمين.

فرغم أن المفاهيم والمصطلحات في التشريع الإسلامي وضعت في الأصل انسجاما مع هذه الحقيقة الدينية، إلا أنها تشكلت في أذهان البعض بصورة مغايرة

[1] - أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ص860.

[2] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، سنة: 1996م، ج2، ص1617.

لحقيقتها، وأدى هذا الخلل في المفاهيم إلى انحراف فكري خطير ما زالت الأمة تعاني من تبعاته إلى يوم الناس هذا.

وهكذا نجد الشيخ عبد الله بن بيه يبرز أهمية المفاهيم في الكلمة التأطيرية للملتقى الأول لمنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة المنعقد في أبو ظبي سنة 2014، ويبين الحاجة الماسة لتصحيحها أو إعادة صياغتها بقوله:

"إن مسألة المفاهيم قضية في غاية الأهمية؛ ذلك أن المفهوم هو عبارة عن بناء مركب له دلالة تصورية تسمح بإصدار حكم قيمي. فكيف نصوغ هذه المفاهيم؟ ذلك هو التحدي الذي تقتضي الإجابة عنه، مراجعة المدلول اللغوي والشرعي، وكذلك المقاصد والعلل المولدة للأحكام، والواقع والبيئة التي هي مجال التنزيل."[1]

وقد أوضح الشيخ أيضا في نفس الكلمة "أن جملة من المفاهيم كانت في الأصل تشكل سياجاً على السلم وأدوات للحفاظ على الحياة، ومظهراً من مظاهر الرحمة الربانية، التي جاء بها الإسلام على لسان نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم، فُهمت على غير حقيقتها وتشكلت في الأذهان بتصور يختلف عن أصل معناها وصورتها، فانقلبت إلى ممارسات ضد مقصدها الأصلي وهدفها وغايتها، فتحولت الرحمة إلى عذاب للأمة، اكتوى به المذنب والبريء واستوى في إشاعته العالم والجاهل".[2]

والمفهوم عند الشيخ كما أشرنا سابقا هو "بناء مركب، فإذا اختل جزء من البناء، فقد خاصيته وبطل توظيفه، لأنه قد يأتي بعكس النتائج المرجوة كدواء اختل فيه عنصر أو وُصف من غير طبيب أو لمريض لا يلائمه"[3] .

ثانيا:محددات منهجية قبل صياغة المفاهيم

إن الناظر في خطاب التطرف ببصيرة الباحث المتدبر سيلاحظ طغيان مسلك الاجتزاء في التعامل مع النصوص الشرعية في كتب القوم ومحاضراتهم وهو مسلك "يعمد سالكه إلى بتر النصوص بعضها عن

[1] - الكلمة التأطيرية للملتقى الأول لمنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، أبوظبي: 09-10، مارس 2014، ص52.

[2] - الكلمة التأطيرية للملتقى الأول لمنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، أبوظبي:09-10، مارس2014، ص52.

[3] - الكلمة التأطيرية، م س ص ص53-54.

بعض من جهة الاستدلال والتعليل، أو الاحتكام والتنزيل، والاكتفاء ببعضها.."[1]

ولجهلهم كذلك باللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، وبأساليبها ونزعهم نحو حرْفية النص والمبالغة في التزام الظواهر المباشرة، بعيدا عن أي دور للغة أو السياق ونحو ذلك، هذا بالإضافة لقصورهم في الإحاطة بالنصوص ورفضهم للمقاصد الشرعية وتأثير الواقع في الأحكام وما إلى ذلك..إلخ

بينما يرى الشيخ :" أن الأحكام الشرعية التكليفية - الوجوب والندب والحرمة والكراهة والجواز- محاطة بخطاب الوضع، وهو الأسباب والشروط والموانع، ومن مجموع خطابيّ التكليف والوضع يتشكل المفهوم الصحيح: فإذا فككنا الارتباط بين الأوامر والنواهي، وبين الشروط توفراً والأسباب وجوداً والموانع انتفاءً، كانت الأحكام لاغية ومُخالفة للشرع. كما أن انفكاك العلاقة بين المقاصد والغايات والوسائل والأدوات مُخِلّ؛ إذ إن وسائل المقاصد السيئة سيئة، وأن لا يتوسل إلى المقاصد النبيلة إلا بوسائل نبيلة."[2]

لذا وضع الشيخ عبد الله بن بيه اثني عشر محددا منهجيا للتعامل مع النص الذي هو مولد للمفاهيم، وأصل لتلك المحددات شرعا بالنص أو بعمل الصحابة رضوان الله عليهم لاسيما الخلفاء الأربعة الذين حض النبي صلى الله عليه وسلم على التمسك بسنتهم.

وهنا نعرض هذه المحددات بشكل مجمل:

1- النظرة الشمولية التي تعتبر الشريعة كلها بمنزلة نص واحد في نظام الاستدلال والاستنباط، فمن لم يحط بها علما ولم يجمع أطرافها لم يسعه أن يفقه معانيها.

2- عرض النصوص على اللغة وذلك لإدراك الاحتمالات والحمولة اللغوية التي تهيئ النص للتأويل...

3- الجمع بين النصوص التي يوحي ظاهرها بالتعارض

4- الموازنة بين الجزئي والكلي وهذه الموازنة ضرورية لتفادي صور أخرى

[1] - المصطفى سليمي، اجتزاء النصوص والمفاهيم الشرعية وأثره في الواقع، سلاسل السلم،دار الموطأ، ط: سنة 2017، ص46.

[2] - الكلمة التأطيرية، م س ص53.

من صور الاجتزاء أي: الاكتفاء بالجزئي والإعراض عن الكلي.

5- عرض الخطاب الآمر "التكليف" على بيئة التطبيق "خطاب الوضع"

6- مراجعة سياقات النصوص وهذه المراجعة تعني تحيين العديد من الأحكام على مر التاريخ لتلائم الزمان.

7- اعتبار العلاقة بين الأوامر والنواهي ومنظومة المصالح والمفاسد

8- مراعاة التطور الزماني والواقع الإنساني :فالتطور الزماني والواقع الإنساني يقترحان صورا مغايرة للصور التي نزلت فيها الأحكام الجزئية، فالواقع مقدمة لتحقيق المناط.

9- النظر في المئالات والعواقب

10- ملاحظة موارد الخطاب طبقا للوظائف النبوية

11- استحضار البعد الإنساني والانتماء إلى الكون: وذلك باعتبار وحدة الأصل والخلق.

12- استغلال الإمكان المتاح في الشريعة.[1]

هذه المحددات التي لم نتمكن من الحديث عنها بشكل مفصل لدواعي الاختصار تقدم للمراجع منهجية واضحة للتمييز بين الخطاب العلمي الإسلامي المؤصل شرعا والمنسجم مع جوهر الدين ومقاصده وخطاب التطرف الذي يراعي غالبا التأثير في العاطفة الدينية عند القارئ وتوجيهها لتحقيق أجنداته.

كما أن المُراجع ومن خلال تلك المحددات سيصبح قادرا على عرض أي مفهوم يصادفه عليها، قبل أن يبني معرفة على هذا المفهوم أو يصدر حكم نازلة ما بناء عليه، لأن صنع الأداة -حسب الشيخ – التي هي هنا: "القاعدة أو المفهوم الكلي هو أهم وسيلة لإنتاج فكر أو إصدار حكم في قضايا الواقع وفروع الشرع وتفاريع الحياة[2].

المحور الثاني: نماذج تطبيقية لتفكيك المفاهيم وتصحيحها[3]

لا يكتفي الشيخ عبد الله بن بيه بالتنظير لضرورة تصحيح المفاهيم المفخخة بفعل خطاب التطرف وإزالة اللبس عنها، وإنما

[1] - ينظر:الشيخ عبد الله بن بيه، تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع، الموطأ للنشر،ط2:سنة 2016، ص.ص25-33

[2] - الشيخ عبد الله بن بيه، تنبيه المراجع، ص203

[3] - الإحالات العلمية في هذا المبحث هي بواسطة الكلمة التأطيرية .

يباشر الشيخ في كتبه ومداخلاته العلمية مناقشة هذه المفاهيم وعرضها وتصحيحها، وسنأخذ في هذه الورقة نماذج من المفاهيم التي تعرض لها الشيخ وبين مواقع الخلل في توظيفها:

أولا: مفهوم الجهاد

وتحدث الشيخ عن نوعيه الداخلي والخارجي ومبادرة الجماعات؛ فبين أنه ليس مرادفاً للقتال، ولكن بينهما نسبة العموم والخصوص، أي عموم من وجه، وخصوص من وجه. فليس كل جهاد قتالاً وليس كل قتالٍ جهاداً ولكن وباختصار قد يكون القتال أحد أفراد "كلي" الجهاد، إذ باستقراء النصوص الشرعية، يتضح أن الجهاد يشمل كل القربات: فبر الوالدين جهاد "ففيهما فجاهد"[1]، وطاعة الله تعالى جهاد، ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد في مسنده وأبو داوود في سننه عن فضالة بن عبيد أن رسول الله قال: "والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله عز وجل".[2]

وقد عرف ابن تيمية الجهاد بقوله: هو شامل لأنواع العبادات الظاهرة والباطنة، ومنها: محبة الله، والإخلاص له، والتوكل عليه، وتسليم النفس والمال له، والصبر، والزهد، وذكر الله تعالى ومنه ما هو باليد، ومنه ما هو بالقلب، ومنه ما هو بالدعوة والحجة واللسان والرأي والتدبير والصناعة والمال"[3].

فالجهاد "القتال"هو دفاع عن حرية المعتقد

أذن للذين يقاتلون بأنم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير)[4] وهو دفاع عن المستضعفين (وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا)[5]، وهو رد للعدوان (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)[6].

1- صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: الجهاد بإذن الوالدين، ح: 3004.

2- وهو حديث حسن، رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (54/1) رقم 24 ؛ وصححه ابن حبان في صحيحه (204/11)؛ وأحمد في المسند رقم : 2400.

3- الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، 538/5، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م، والاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، لأبي الحسن علي بن محمد البعلي المعروف بابن اللحام، ص:608، دار المعرفة، لبنان، الطبعة:1397هـ/1978م.

4- سورة الحج، الآية:39.

5 - سورة النساء، الآية75

6 - سورة البقرة، آية190

وأصل العلاقة مع غير المسلمين السلم[1] والجهاد في أصل تشريعه هو البحث عن "السلم الدائم" ولهذا طلب من جميع المؤمنين أن يدخلوا في السلم (يا ايها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين)[2]، وطلب منهم عندما يرون أي بادرة للسلم أن يقبلوها، (إن جنحوا لِلسلمِ فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم).[3].

كان كل ذلك في ظروف لا معاهدات فيها تجمع العالم ولا ميثاق، ولا توجد فيها وسيلة لإبلاغ الدعوة إلا بإسناد حربي، ولا توجد فيها حدود إلا بالقوة أو بعد المسافة ولا توجد فيها أسلحة إبادة شاملة.

وقد تغيرت كل هذه المعطيات، فهل يمكن أن يدعو مسلم يفهم نصوص الشريعة ومقاصدها إلى القيام بغزو الأمم؟ إلا أن يكون مُختل العقل جاهلاً بحقائق الإسلام وواقع العالم.

إن مفهوم الجهاد في الأصل كان من أجل السلم والرحمة، وأن المفهوم اليوم قد يستعمله أشخاص في غير محله وخلافاً لأصله فيفسدون في الأرض فساداً كبيرا لا يرضاه شرع ولا عقل.[4]

ومن يعود للقرآن الكريم يجد أن بعض الآيات التي ورد فيها لفظ الجهاد نزلت في مكة المكرمة أي قبل أن يشرع الجهاد، بما هو قتال، ثم إن عودة بسيطة إلى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ستكشف اللبس الحاصل في بعض الأذهان، فأغلب غزواته كان فيها يدفع عنه عدوانا وفي النزر القليل الذي خرج فيه إلى القتال مبادرا يكون خروجه لدرء خطر متوقع.

ثانيا: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يتحدث الشيخ عن المفهومين الأمر باعتبارهما "مبدأ من مبادئ نشر السلم في المجتمع المسلم، الذي لم يكن في أيامه ولا أيام خلفائه يعتمد على شرطة منظمة؛ ولكن يعتمد على ضمائر الناس وتعاونهم وتضامنهم، لحفظ النظام العام. قال تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)[5]، واستمر هذا الأمر ملزماً لهذه الأمة محاطة بالأسباب والشروط والموانع.

1- يراجع في ذلك كتابنا "الإرهاب: التشخيص والحلول".
2- سورة البقرة، الآية: 208.
3- سورة الأنفال، الآية:61.
4 - الكلمة التأطيرية ص ص54-58 بتصرف
5- سورة آل عمران، الآية: 104

وهنا أيضاً توجد مشكلة قيام بعض الطوائف بممارسة العنف الجسدي في تغيير ما تعتبره منكرا، غير ملتزمة بالضوابط الشرعية ولا بتحقيق المناط. يقول ابن القيم: فإنكار المنكر أربع درجات: الأولى أن يزول ويخلفه ضده، والثانية: أن يقلّ وإن لم يزل بجملته، الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله، الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه، فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة.[1]

وفي حديث ابن عباس جاء رجل إلى النبي، : فقال: كيف آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر ولا تأخذني في الله لومة لائم؟. فقال: ليس ذلك إليك إنما إلى السلطان. ذكره أبو يعلى وابن الفراء.

وهو محمول على قضايا يقتضي الإنكار فيها استعمال قوة ليست من صلاحية الأفراد أو يؤدي إنكارهم إلى فتنة، وإلا فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طبقاً لعموم الآيات والأحاديث، يسوغ لكل من فيه أهليته بشروطه الخمسة ومراتبه الثلاث، ودرجاته الأربع، وإهمال كل هذه الترتيبات والتراتبية يدل على خلل في إدراك المفهوم، وفي تنزيله على الواقع فينقلب من حفيظ للسلم إلى مثير للفتنة.[2]

ثالثا: الطاعة

يتحدث الشيخ عن مفهوم الطاعة؛ وطبعا يقصد هنا طاعة ولي الأمر فيقول:

"إن الطاعة التي يقررها العلماء – بناء على أحاديث صحيحة وآثار ثابتة وقواعد ومقاصد معروفة، أهمها، سد الذرائع وتجنب الفتن وسفك الدماء وضمان السلم واستمرار الاستقرار وتحصيل المصالح وتقليل المفاسد - يجب أن لا تُفهم على أنها استسلام للظلم من خلال الدعوة إلى السلم، بل إنها التماس للعدل من طرق أقل ظلماً وأقرب رحماً، فالطاعة قد تكون تنفيذاً للقانون وهذه لا خلاف فيها، وقد تكون من باب التنازل عن حق (ادفع بالتي هي أحسن)[3] الذي هو موقف أخلاقي قوي، وليس انهزاما يجعل الآخر في مواجهته، يراجع حساباته ويتراجع لشعوره بالنقص أمام الكمال والفضيلة، ليكون في النهاية ولياً حميماً للمتحلي بها، الذي سينال إعجاب

1- إعلام الموقعين عن رب العالمين، 12/3، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1-1411هـ/1991م.

2 - الكلمة التأطيرية، ص ص:58-59

3- سورة المؤمنون، الآية: 96.

الآخرين لأنه فعل ما لم تتوقعه النفوس الضعيفة الميالة إلى الانتقام.

إنه موقف متسام، موقف شريف ومقام منيف، هو مقام الأنبياء والأولياء. ولكنه أيضاً بحث عن طرق أكثر نجاعة في إصلاح الظالم، الذي يُنظر إليه بشفقة لأنه ضحية للأهواء. وهكذا فإن نظرية الإصلاح تتغلب على نظرية الجماح؛ إن من يسخر من الحديث عن الطاعة لم يدرك خمسة أمور:

- أولها: النصوص الواردة في ذلك، وأكثرها في صحيح مسلم، والذي بنوا عليه اتفاقهم الذي حكاه الحافظ ابن حجر[1] وغيره.

- ثانياً: المقصد والغاية، وهو المنع من إراقة الدماء، وتعظيم حرمتها في الإسلام.

- ثالثاً: المحافظة على الجماعة، التي تربو مصلحتها على دفع المفسدة التي يراد تجنبها، كما قال هارون لأخيه موسى عليهما السلام (إني خَشيت أن تَقولَ فرقت بين بَنِيَ إسرائيل ولم ترقب قولي)[2].

- رابعاً: المآلات المجهولة للفتن إذا نشبت.

- خامساً: الأمل في إصلاح الأمور في السلم أكثر من احتمال إصلاحها بالحرب والخصومة. إن الطاعة لها معنيان: معنى الامتثال وهي التي لا تكون إلا في المعروف، ومعنى الاحتمال وهذه بدون قيد إلا الكفر البواح. وهي: عدم الخروج المسلح من باب تسمية اللازم باسم الملزوم..

ليست هذه مرافعة عن الظلم والجور، إنما هي مرافعة ضد المزيد من الظلم، فيصير المظلوم ظالماً إن لم يكن لغيره فإنه ظالم لنفسه. إن البيئات المتشنجة يجب أن تعالج الأمور فيها بالهدوء والتراضي، لهذا كانت الوصية النبوية "لا تغضب"[3].[4]

رابعا: الولاء والبراء

هو من المفاهيم التكفيرية الرائجة، ذلك أن الذين يعتمدون على هذا المفهوم لا يكلفون أنفسهم البحث عن مضمون هذا المفهوم ولا قيوده ولا بنوده، ولا يجمعون بين النصوص، بل لا يذكرون النصوص الداعية إلى البر بالآخر، (لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم

1- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، 58/8، تعليق: محب الدين الخطيب، وتعليق: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
2- سورة طه، الآية:90.

3 - وردت بأكثر من طريق، وعن أكثر من صحابي في الصحاح والسنن والمسانيد.
4 - الكلمة النأطيرية، ص ص71-73.

أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين)[1]، ولا تقسيم العلماء لمراتب الولاء كالفخر الرازي في تفسيره[2]، وابن العربي المالكي في أحكامه[3]، فأرهقوا الأمة وحرفوا هذا المفهوم الذي كان عاملاً للسلم؛ لأنه كان ولاء للدين وبالتالي فهو للوطن ليصبح طارداً وإقصائياً. قال الإمام أحمد: الولاية بدعة والبراءة بدعة فاحذروا منه، كما في رواية الأصطخري[4].[5]

وإذا كان لي أن أضيف على ما ذكره الشيخ؛ فتحضرني هنا قضية حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه، حين كتب إلى المشركين بمكة كتابا، فقال أحدهم أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم: والله ليدخلن حاطب النار. قال له النبي صلى الله عليه وسلم: (كذبت والذي نفس محمد بيده لا يلج النار أحد بايع تحت الشجرة.)[6]

فلم يكتف النبي صلى الله عليه وسلم برفض تكفيره والحكم على مصيره بالنار، بل شهد له بالجنة رغم الخطأ الذي ارتكبه.

وكذلك نجد بعضهم يكفر المسلم بحبه لكافر ولو أحسن إليه أو عالجه، أو كانت بينهما رحم، وهذا طبعا ليس على إطلاقه، لأن الله سبحانه وتعالى يقول: (إنك لا تهدي من أحببت)[7]

فأثبت الله سبحانه حب نبيه صلى الله عليه وسلم لأبي طالب؟

والله سبحانه وتعالى يقول: (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب).[8]

فهل يقول عاقل بعد هذا أنه لا يجوز لك أن تحب زوجتك، مع أن الأصل في العلاقة الزوجية هو الحب والإعجاب.

1- سورة الممتحنة، الآية: 8.

2- مفاتيح الغيب، 191/8، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1420هـ.

3- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي، 438/2، 440، 462، 185/3، 227/4، تعليق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1424هـ/2003م.

4- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن محمد بن يعلى الموصلي، 35/1، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

5 - الكلمة التأطيرية، ص74.

6 - الحديث في صحيح مسلم: عن جابر، أن عبدا لحاطب جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يشكو حاطبا فقال: يا رسول الله ليدخلن حاطب النار، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذبت لا يدخلها، فإنه شهد بدرا والحديبية».كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم،ح :2495.

7 - سورة القصص، آية 56.

8 - سورة المائدة، آية 5.

وهكذا عن طريق هذا التفكيك يتبين تهافت خطاب التطرف وتساهله في التكفير وتحريفه للمفاهيم.

خاتمة

كخلاصة لما سبق يمكن أن نؤكد أن وظيفة علماء المسلمين وأئمتهم ودعاتهم لاسيما في ظرف دولي يتسم بالتعقيد كالذي نعيشه اليوم هي وراثة القيم السامية للنبوة بالمحافظة على أمانة النصوص المقدسة وصفائها، وصحة تأويلها والصدق في ممارستها.

وإذا كانت الجيوش والأجهزة الأمنية تعالج عرَض التطرف والإرهاب فإن العلماء يعالجون المرض.

ولعل العلامة الشيخ عبد الله بن بيه يعد أبرز مثال يجب أن يحتذي به العلماء في مؤلفاتهم والأئمة في خطبهم، وأن تدمج مؤلفاته في مناهج التعليم في الجامعات والمعاهد والمحاظر كمادة شرعية جاهزة تأصيلا وتنزيلا وقادرة على مواجهة الأفكار الوافدة والمنحرفة والمُحرفة للمفاهيم.

إن المحددات المنهجية التي يقدمها الشيخ بن بيه للتعامل مع النصوص تعيد للمصطلحات الشرعية بريقها وحمولتها الدلالية المنسجمة مع سماحة الإسلام كما لاحظنا في مفهوم الجهاد، الذي ارتبط في ذهن الإنسان اليوم بالعنف والإرهاب، وذلك نتيجة لكتب الفكر المأزوم وإعلامه ومواقعه التي تحصر الجهاد في القتال فقط، والعدوان أحيانا، وقد استطاع هذا الفكر أن يربط "الجهاد" بمعنى القتال في أذهان الكثيرين حتى لا يتصورون جهادا بغير قتال بينما الحقيقة التي برهن عليها الشيخ من خلال منهجيته تؤكد خطأ هذا الفهم وتشويهه لهذا المصطلح الشرعي، وقس على ذلك بقية المفاهيم المنحرفة.

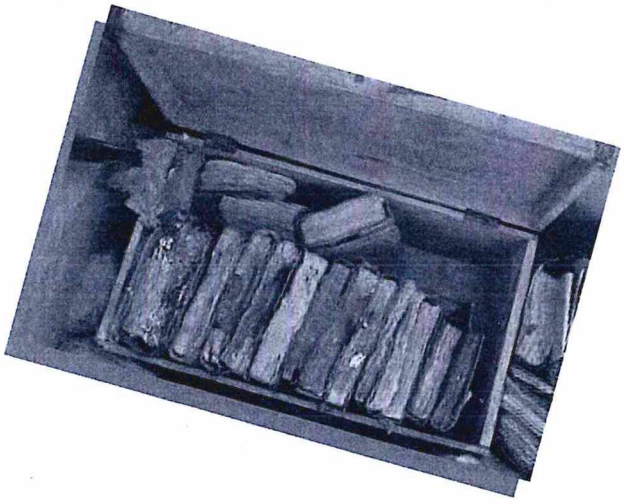

علامات فارقة حول إسهام الشناقطة في بناء الصرح الثقافي العربي الإسلامي

د. محمد أحظانا

ليس من السهل أن يحدد الباحث بسهولة مساهمة شعب من الشعوب في بناء حضارة ما، أحرى إذا كان هذا الشعب موجودا في طرف جغرافي ناء من هذه الحضارة. خاصة وأن تجارب الشعوب متداخلة تداخلا يؤدي إلى صعوبات منهجية جمة في تمييز العلامات الفارقة للتجارب الجزئية، لأنها تسبح في بحر جارف من التجارب التي صبت في رافد حضاري موحد فاختلطت واشتبكت.

ومع ذلك فإن انعزال التجربة الحضارية أحيانا ضمن حيز جغرافي معين يسهل قراءة الفروق والإسهامات التي قامت بها مكونة ثقافية من مكونات الأمة العربية الإسلامية كما هو الأمر بالنسبة لموضوعنا، المتصف بسكنى التجربة الحضارية ضمن إقليم عرف جغرافيا بإقليم الغرب الصحراوي، وعرف في أدبيات المؤرخين ببلاد الملثمين، أو أرض الرجال الزرق، أو بلاد المور.. أو أرض الرجال. ونلاحظ هنا ابتداء أن كل الأسماء والألقاب التاريخية التي خلدها المؤرخون والكتاب والرحالة الذين زاروا الأرض لسكانها كانت كلها أسماء وألقاب مشرفة، وهذا يدل على توارد الشهادات الإيجابية من أناس متميزين ينتمون إلى حضارات مختلفة وأزمنة متفاوتة، بأن الإنسان في هذه الأرض كان إنسانا متفوقا في عموم أدائه عبر تاريخه المدون.

وأنا هنا لن أتتبع بصورة تفصيلية ذلك البعد التمجيدي، ولكن سأحاول أن أجمع شتات الإسهامات الحديثة والمتوسطة للثقافة الشنقيطية في بناء الصرح الحضاري الثقافي العربي الإسلامي، دون إطالة ولا تفصيل، وكما جسدته آلية إدراك الشناقطة للقيم المعرفية، والأخلاقية والواقع شخصه الإنسان في نتائج شاخصة على الأرض، ضمن مجموعة من العلامات الفارقة، المميزة للمجموعة البشرية التي كانت تدعى بسكان بلاد شنقيط عربيا وإسلاميا، وأصبحت تدعى موريتانيا حديثا بعد الاستقلال؛ ويمكن أن ندعو هذه العلامات بمساهمات الشناقطة في إغناء التجربة الحضارية العربية.

سنلجأ هنا في هذه العجالة إلى تجميع مختلف التجارب في نواظم وحُزم، لأن التجربة

الحياتية، ومظاهرها الثقافية بالغة التشتت الظاهري.

فما هي هذه الحزم المميزة لتجربة الناطقين بالحسانية في الغرب الصحراوي؟ أو ما هي الإضافات التي يمكن أن تحسب لهم بالدرجة الأولى؟

بغض النظر عن القيمة المعيارية لما سنستعرضه هنا، فإنه يبدو من خلال المدونة الحسانية، المتاحة، ومن خلال الروافد الأخرى الموثقة لاستقاء المعطيات والمعلومات؛ أن هذه المجموعة البشرية التي نتحدث عنها، خرجت من ممارسة تجربتها في التكيف مع واقعها بالعلامات الفارقة التالية:

العلامة الأولى: الانتقال من الحواضر إلى البادية

سجلت في إقليم الغرب الصحراوي حركة نزوح كبيرة من المدن القديمة إلى البوادي، خلال القرون: العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، للهجرة. أي من القرن السادس عشر الميلادي، إلى غاية القرن التاسع عشر الميلادي. ففي هذه الفترة مثلا حدثت هجرات أساسية من "وادان"، و"تينيغي" و"تكبه" و"شنقيط" و"أزوكي"، و"تشيت" و"وَلاته" و"أوجفت"، و"الرشيد" و"كصر البركه" وغيرها.. مما يعرف من المدن و"القصور" حينها.

وسأحاول هنا، أن أحدد بعض الأسباب المستنتجَة من القرائن، والحكايات، والمدونات المتاحة. دون أن أخوض في التفاصيل والملابسات المتعلقة بهذه الظاهرة الاستثنائية، حيث تتجه المجموعات البشرية عادة من حالة الرحيل إلى حالة التقري، ومن حالة التقري إلى تخطيط الأمصار والمدن. والحال أن العكس هو ما وقع في الغرب الصحراوي؛ تحدث هذه الحركة، المعاكسة لقواعد العمران حسب نظرية ابن خلدون في نشأة الدول من العصبيات؟

للإجابة على هذا السؤال سأستعرض هنا مجموعة من الأسباب المجملة، لكن أبدي هنا ملاحظة تأكيدية وهي أن فعل العقلية العامة في توجيه دفة العلاقة مع سنة العمران، كانت ذات وجهة خاصة. بمعنى أن الإنسان ابتدع مسارا يخصه من المدينة إلى البادية، كما ابتدع مسارات أخرى، لا تجد مسوغها إلا ضمن بنية العقل الناظم لآليات إنتاج المفاهيم وقواعد السلوك الخاصة بالمجموعة المدروسة. إن العلامات التي سنتحدث عنها تسير في هذا المنحى. والآن لنعدد أسباب ظاهرة الانتقال من حال التقري إلى حال البداوة وهي الحالة الاجتماعية اللافتة للانتباه:

السبب الأول: الاكتظاظ السكاني

شهدت المدن في المجال الشنقيطي ازدحاما بالساكنة، حتى أصبحت مصادر العيش والماء غير كافية فيها لثقل الكتلة السكانية.

ويتعلق الأمر بودان "الذي هاجر منه سكان أربع قرى، هي "تنلبه" و"تفرلّه" و"تامكونه" و"تفتل"، ولم يبق إلا سكان

مدينة ودان المؤلفة من "كولانه" و"مدينة الحجاج"، على قمة الجبل. كما هاجر سكان قرى أخرى في هذا الوادي الذي كان خصيبا، وكانت به حصون مسورة غالبا".[1] وقد اتجه سكان هذه القرى والأحواز في اتجاهين: اتجاه الجنوب الغربي، واتجاه الجنوب الشرقي. وأصبح السكان المهاجرون في هذا المثال بدوا مرتحلين في أغلبهم رغم تأسيس بعضهم لقرى ومداشر انزاحوا منها.

كذلك بالنسبة لـ "تينغي" التي خربت كلية من سكانها من تجكانت غالبا ثم كنته، بسبب حروب أهلية، واتجه بعضهم، لتأسيس مدينة "تكبه" التي خربت هي الأخرى. لقد هاجر سكان هاتين المدينتين (وادان، وتينيكي) في ثلاثة اتجاهات:

اتجاه الجنوب الغربي (القبلة- منطقة الركيز). واتجاه الجنوب الشرقي (تكانت، وآفطوط، والركيبه، والحوض). واتجاه الشمال الشرقي، لتأسيس مدينة "تيندوف". وباستثناء حالة واحدة من ثلاث حالات أصبح سكان المدينتين بدوا رحلا.

بالنسبة لشنقيط، انطلقت منها هجرات متعددة على دفعات، في اتجاه الجنوب الشرقي، لتؤسس المجموعة المهاجرة مدينة تجكجه (قبيلة إدواعلي) كما هاجرت منها مجموعة أخرى تحولت إلى البادية، ومنه القسم الذي اتجه إلى الجنوب الغربي (القبلة)، وكانت ضمن هذه الهجرة عدة قبائل (الاغلال – إدواعلي - إدو الحاج).[2]

بالنسبة ل، "أزُوغي" هاجرت منه مجموعات في اتجاهات مختلفة، أغلبها توزع في حيز آدرار. وكانت من بينها هجرة لإديشلي في اتجاه جنوب السلسلة الجبلية "تونكاد" و"أوجفت".. وقد تحول بعضهم إلى بدو رحل. أما المجموعات الأخرى من السكان فقد أقامت تجمعات وقرى في الواحات والأودية، وصارت تمتهن الرعي والانتجاع في بعض الفصول والتقري قرب الواحات في فصل "الكيطنة" (موسم التمور)، وهاجرت قبيلة "السماسيد" هجرات داخلية متعددة من تيارت وإليها، وإلى "ظهر آدرار" و"الباطن" في مناطق متعددة.

بالنسبة لـ "أوجفت"، وهو مدينة مرت بمراحل تاريخية متعددة، فقد هاجرت منها كتل بشرية إما إلى آدرار نفسه، وإما في اتجاه السهول المجاورة، وأصبحت رحلا.

بالنسبة لمدينة "تشيت" (تشئذ: البقرية) فقد هاجرت منها مجموعات سكانية في اتجاه الحوض ولعصابة، وأزواد، من أبرزها الشرفاء وأولاد بله، وكنته، وإدوعيش أهل اسويد والجعافرة، وأولاد داود اعروق..

1 - سيدي محمد ولد عابدين سيدي. متخصص في تاريخ ودان وما حولها. مقابلات متتالية في نواكشوط وودان. خلال رحلة الشمال. مرجع مذكور.

2 - المؤرخ الموريتاني الأبرز المختار ولد حامدن. مقابلة في مكتبه بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي. نواكشوط 1979م. وقد استقيت معظم المعلومات بشأن الهجرات السكانية من هذه المقابلة.

وأصبحت تلك المجموعات ضمن البدو الرحل.

بالنسبة لـ"ولاته" فقد هاجر منها عدد كبير من السكان كان من أبرزها هجرة أولاد داود اعروق: علوش ويونس، وشرفاء ولاته وغيرهم، وقد انقسموا إلى قسمين: نسبة قليلة من مهاجري ولاتة أسست مدينة النعمة في وادي بالنعمان، والقسم الأكثر من السكان هاجروا إلى منطقة ظهر النعمة وباطنها، وتحولوا كلية من الحضر إلى البداوة.

ومن لكصور في تكانت هدم الرشيد، وهاجر أهل كصر البركة وغيرهما نحو المناطق الشرقية والداخلية من تكانت، متحولين من المدنية إلى البداوة.[1]

إن حركة النزوح الكبرى لم تكن حركة عادية، بل هي ظاهرة مضطردة، لأن المهاجرين إن خرجوا من مدينة في العادة، أسسوا مدينة أخرى، ولم نجد إلا ثلاث مدن من بين عدد كبير من المدن التي تمت منها الهجرة (تيندوف. تجكجه. والنعمه)، مما يعني أن للظاهرة أسبابا عدة ولا يمكن ردها لسبب واحد.

لا نغفل هنا عن هجرة أخرى من المدن إلى البوادي، وقعت في "اوداغُست: أودّ اغسِّهْ": (مدينة الجنوب بالصنهاجية)، وكمبي صالح.

السبب الثاني: الندرة

يبدو أن الندرة كانت سببا لهذه الهجرات التي اتجهت إلى الأماكن الخصبة في المجال الجغرافي. وهذه الندرة تعود إلى ثلاثة عوامل ملحوظة، وهي: تكاثر السكان حتى ضاقت بهم المدن. فكان الضغط شديدا على الموارد. موجات الجفاف المتتالية التي ضربت المنطقة. عدم توفر الأمن لطرق قوافل التموين والتجارة، وكثرة الغارات عليها من طرف بعض السكان البدو، والمهاجرين الجدد، وكثرة المكوس، والنزاعات على السلطة بين بني حسان، ودفعاتهم المتتالية القادمة من الشمال (أولاد حسان الكبار، والمغافرة). فأصبحت المدن محاصرة عمليا، أو مستباحة عندما تهاجمها المجموعات المسلحة. ومن الدلائل التي كانت قائمة إلى وقت قريب، بيت الخزين، في المنزل بهذه المدن وهو بيت لا باب له، وإنما يسد بالحجارة والطين، لأن النهبة إذا جاؤوا ينهبون كل شيء. كما كانت هناك عادة أكثر دلالة من هذه وهي سكب الزرع على أرض رملية، وخلطه بها، حتى إذا احتاجت الأسرة لاستخدامه غربلت منه ما يكفي حاجتها، لأنه إذا كان في وعاء نهب من فوره.

السبب الثالث: انعدام الأمن

يعتبر عدم الأمن خاصة في الأماكن الثابتة، سببا رئيسا من أسباب الهجرة عنها، حتى ولو كانت محصنة مثل ودان، إذ تمكن محاصرتها، والحيلولة بينها وبين مصادر رزقها، الذي يأتي عبر القوافل. كما أن

1 - المؤرخ المختار ولد حامدن. مقابلة. مصدر سابق.

النخيل والبساتين يوجدان خارج السور، وبالتالي فلا شيء يحميها، ولا تمكن الاستفادة منها في حال حصار المدينة. والحصار كان عادة معروفة في المنطقة، مثله في ذلك مثل التخندق تماما.[1]

أما المدن التي لا تحصينات لها فإنها عرضة لكل أنواع النهب والهدم، وغيره (هدم "تينيغي"، هدم "الرشيد" وقد وقع بعض الهدم حتى في سور وادان. وبالتالي فإن انعدام الأمن كان سببا أساسيا، ليس للهجرة من المدن فقط، بل لعدم الثبات في المكان بعد الهجرة، حتى لا يعرف مكان ثابت للحي، فتنهب دوابه، وأرزاقه.

إن انعدام الأمن بالذات كان محفزا أساسيا للسلوك الجماعي لسكان الأرض، وقد أذهل الإنسان حتى حفزه كي يفعل المستحيل من أجل امتصاصه بأفعال تعويضية عديدة. وقد وصف الفقهاء والمؤرخون هذه الفترة بفترة السيبة. وأفتوا بذلك وعملوا عليه في نوازلهم. ثم انتهت أزمة السيبة إلى كارثة تسويغ بعض الفقهاء في النهاية، لدخول الاستعمار الفرنسي، لا حبا له، وإنما بسبب مرارة النهب المستشري في الإقليم. نهب قد ينحسر في فترات ولكنه يعود بأشد مما كان عليه، لاحقا.

إن فقدان الأمن كان سببا للهجرة، ثم كان سببا للترحال، ثم كان من مسوغات دخول الاستعمار. فهو إذن فاعل حاسم في تشكيل التاريخ الجمعي لهذه الكتلة البشرية. ولذا كان له حيز كبير في مساحة بلاد شنقيط أو أرض "البيظان".

ومكمن التميز في الثقافة ضمن مجال الغرب الصحراوي أنه، رغم كل هذه الفوضى الأمنية، فقد وجدت ثقافة راسخة بوجهيها العالِم والشعبي، نافست الحواضر في انتاجها ونشرها للدعوة الإسلامية واللغة العربية عبر أدغال القارة الإفريقية على نحو يدعو للدهشة.[2] لقد ملأ الإنسان هامش الفراغ بين الواقع والحلم، وكان هامشا كبيرا جدا.

السبب الرابع: النزاعات والحروب الأهلية

للهجرة من المدن، سبب آخر موثق وهو النزاعات والحروب الداخلية، لأسباب موضوعية وأخرى تنافسية على المرجعية الدينية والسياسية. وهذه الحروب الأهلية معروفة بتواريخها وأسبابها وزعمائها.. في الذاكرة الحية.

1 - سجلت الحكايات المروية وجود خندقين احتمى بهما بعض المتقاتلين من بعض، وهما: خندق أهل احي بن عثمان في الحرب بين أهل اعلي موتاه، وأهل عثمان ولد لفظيل. في صراع على الإمارة، بين فصيلين من أولاد عمّنّ. والخندق الثاني: خندق دمان، الذي تحصن به أولاد دمان من اعلي الكوري أأمير الترارزة، في حرب داخلية بين الطرفين.

2- عبر الرحالة والمستعمرون الفرنسيون الأوائل عن دهشتهم من قدرة سكان الإقليم على التأثير المذهل في القارة السمراء، ونشر الإسلام واللغة العربية في أصقاع أفريقيا. بول مارتي. ريني كاييه. اكزافي كبولاني. ابلانشي. وغيرهم.

السبب الخامس: دورات القحط

كانت دورات القحط شبه منتظمة فكان الرحيل طلبا للكلأ عادة سائرة عند السكان، حيث أن الناس في غالبهم كانوا يعتمدون على تنمية المواشي. وفي فترات الخصب تنمو الدواب نموا كبيرا، حتى تشكل ضغطا على الغطاء النباتي، فإذا دارت دورة القحط، هاجر المالكون بدوابهم إلى حيث المرعى والماء، وعادة يكون ذلك بعيدا عن المدن.

السبب السادس: تأسيس إمارات بدوية مرتحلة

كانت هذه الإمارات المرتحلة بمثابة العواصم السياسية لكل إمارة. وهذه العواصم يكون القرب منها مدعاة لدرء المخاطر، والحماية من سفهائها بخوفهم من الأمير والمعتدين الآخرين، فيلجأ سكان المدن إلى حيث يوجد الأمان، غير بعيد من حي الأمير، وحيث يستطيع أن ينجدهم إذا اعتدى عليهم ناهب من هنا أو هناك. زيادة على أن نمط حياة وسلوك الأمراء ميدان للمحاكاة من طرف الأفراد والمجموعات لأنه هو القدوة والمثال في الغالب.

هذه الأسباب الستة هي التي أدت منفردة أو متضافرة -حسبما يوحي بذلك استقراء مختلف أبعاد الظاهرة، وما ترتبت عنه من أسباب موضوعية- إلى موجة النزوح الهائلة بقياس الكتلة السكانية المنزاحة وتلك المتخلفة.

وثمة دليل واضح على أن الهجرات تمت في ظروف استعجالية، تدل على ذلك وثائق تملك العقار، التي يتركها المهاجرون خلفهم في صناديقهم ودورهم، ومكتباتهم أيضا، مما يعني أن هجرتهم في الأصل كانت غير نهائية. ولكن الظروف منعتهم من العودة، إيجابا أو سلبا. بمعنى أن المهاجر إذا كان ينوي الهجرة النهائية في الظروف العادية فإنه يبيع ممتلكاته العقارية ويذهب بممتلكاته المنقولة، وهذا ما لم يتم في أحايين كثيرة، في حالة الأملاك الثابتة.. مما يعني أن الخروج من المدن كان إما بسبب ظرف طارئ، أو كانت الرحلة مؤقتة وتحولت إلى هجرة نهائية.

العلامة الثانية: نقل مهارات المدينة إلى البادية

تتمثل هذه العلامة –الدالة أكثر من غيرها على كفاءة العقل المبني- في أن المهارات الصناعية التي كانت تستدعي تقسيم الحرف، وتوزيعها على الطبقات الحرفية في المدينة، ومهارات هذه المجموعات.. قد نقلت من المدينة إلى البادية. لأنه في العادة لا يسود تقسيم العمل؛ بل يكون الرجل قادرا على أداء عدد من المهن، بحيث يستطيع تلبية أغلب حاجاته، بينما تكمل المرأة بقية الاحتياجات المتعلقة بها. وهذه الظاهرة موجودة، بالنسبة لبعض صناعات النساء كالخيام ونسج الحصائر. لكن بقية المهن موكولة إلى طبقات تعنى بها.

ومن المناسب أن ننبه هنا إلى أن الزخارف على الجلود والخشب تعكس تأثرا جليا

بمهارة زخرفة البيوت، فكل السطوح والساحات القابلة للتوشية والزخرفة والنقش، تملأ بهذه المهارة، كعادة سكان المدن في توشية الأشياء. مما يعني أن هذه الحرف منقولة في الأصل من المدينة غالبا.

وإذا قارنا بين فخامة الرحل والسرج والهودج، والخيمة، وأثاث المنزل، في مجال الغرب الصحراوي، مع مثله حتى بدو الجزيرة العربية، فإننا نلاحظ فرقا واضحا، وتبذلا جليا، ينم عن حلم ضائع بالمنزل الثابت، المزخرف، والجدران الفخمة المزخرفة بالزخارف النباتية كما في "ولاتة" وغيرها.

إن الهامش الذي يلاحظ بين صناعة الآلات والمرافق البدوية في الغرب الصحراوي والمناطق البدوية الأخرى، حفرية ثقافية لتحديد مساحة الهامش بين الأصل والفرع الذي بني عليه.

العلامة الثالثة: نقل المعارف المدنية إلى البادية

ثمة ظاهرة غير دارجة في المجال البدوي عادة، وهي ظاهرة الكتابة، لأنها تتطلب وسطا مستقرا، وأفقا حاضنا، وحاجة للكتابة والتوثيق. أما في البادية فإنه حسب ما أتيح لي من وثائق ومعلومات عن الشعوب البدوية، فإن الكتابة ليست صناعة غالبة فيها إن لم تكن معدومة. فإن وجدت كانت استثناء لا قاعدة. وأغلب سكان المجال الصحراوي الشنقيطي هم الزوايا عدديا أيا كانت مشاربهم، وأغلبهم يكتب ويقرأ منذ قرون. والزوايا مفهوم ووظيفة واختصاص وليست عرقا، فالكتابة شملت عددا من قبائل حسان بالانتساب، زيادة على الزوايا من السكان الأصليين. كتابة البدو الرحل في مجال الغرب الصحراوي، قد تكون استثناء في البدو بصفة عامة، سواء ضمن المجال العربي أو الإسلامي أو العالمي. والسبب واضح، وهو أن العلاقات في البدو بسيطة، ولا تحتاج إلى الكتابة إذ تكفي الذاكرة لحفظ الحاجة من المعلومات والمعطيات. فما السبب في انتشار الكتابة بين البدو الناطقين بالحسانية؟

إنه فيما يبدو من خلال القرائن ناتج عن اكتساب عادة الكتابة في المدن، واحتفاظ المتخيل المبني بملء خاناته بحشواتها في البادية كما كانت في المدينة، لقد رحل الناس عن المدن لكنهم رحلوا بثقافتهم، وأصروا بعد ذلك على عدم التخلي عنها في البداوة. ومما يمكن اعتقاده في هذا الصدد أن التعلم كان مميزا فئويا وظيفيا، لا يمكن التخلي عنه، وإلا ضم صاحبه للطبقات الأدنى في المجتمع. كما أن المنزع الديني المترسخ لدى المجموعات المرابطية، والعربية المهاجرة لاحقا، وحمل رسالة الدعوة، وإرث الفاتحين.. ومنظومة التقاليد المترتبة على ذلك.. كانت عوامل في المحافظة على مهارة التعلم المكتسبة من هذا الخليط.

لقد نقل السكان معارفهم معهم، لأنهم لا يريدون ترك هويتهم الدينية والحضارية، بتعبير المعاصرين.

ومن المفيد أن نذكر بأن وجود هذه المجموعات السكانية على تخوم حضارات أفريقية وثنية في بعض الأحيان، حتم هذا السلوك على أحفاد الفاتحين، الذين ورثوا مجموعة من التقاليد وحافظوا عليها عبر الأجيال أكثر من محافظتهم على ماء عيونهم. ولم يكن هذا ممكنا بدون حمل زاد معرفي عربي إسلامي معمق.

العلامة الرابعة: قوة الحافظة

لقد أدرك الجيل الحالي من الباحثين والمتعلمين عددا من الأشخاص يعدون بالعشرات، لديهم ذاكرة أسطورية، تحفظ القرآن، وتفسير الطبري، وتحفظ المدونة الكبرى والموطأ لمالك بن أنس، وصبح الأعشى للقلقشندي، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزبادي، والمعيار للونشريسي، ومختصر خليل بن إسحق وشروحه، وديوان الستة، وغيلان، وألفية بن مالك، وتكملة ابن بونا لها بطررها، ولامية الأفعال لابن مالك باحمرار الحسن ولد زين، وطررها.. و..و.. مما لا يمكن تصديقه في زماننا هذا لدى من لم يجربه ويختبره. هذه الحافظة الأسطورية فعلا بقياسها على الذاكرة العادية، تؤكد أن المنهج التربوي الذي كان معتمدا في المحاظر بالإقليم الناطق بالحسانية كان منهجا فعالا. ويصنف ابتداع المنهج ضمن فعل الوعي، لأنه لم يكن ثمة واقع يسند قيام معرفة ومؤسسات علمية، لولا المسافة بين الوعي والواقع القائم.

لماذا الحفظ؟

هنا نعود إلى ما ألمحنا إليه من تحمل الإنسان في الغرب الصحراوي للدعوة إلى الإسلام حيثما حل في أفريقيا. ولما لم يكن بمقدوره حمل المراجع والمصادر معه، فإن أفضل طريقة لاستحضارها عند الحاجة هي حفظها. ثم إن تنافسا حقيقيا نشب بين أهل المدن المتعلمين والبدو، فكان على البدو أن يثبتوا تكافؤهم مع سكان الحضر.

زيادة على ذلك فإن الورق نادر، والمخاطر تهدد الكتب، حيث يمكن أن تبللها الأمطار التي تطوح بالخيم، ويمكن أن تعصف بها الرياح فجأة، ويمكن أن تتلف لأي سبب، أو تسرق صناديقها ظنا من السارق أن بها بعض المال، بل قد يبيعها لأن أثمان المخطوطات كانت مجزية..

لذلك فإن الكتاب الذي لا يبلى ولا تعصف به الزوابع هو الكتاب المكنون في الصدر. إلا أن ثمة مبدأ أساسيا، وهو أن استبقاء أمهات الكتب بمتناول الأيدي ضرورية للاحتكام إليها عندما تخون الذاكرة أحد العلماء، فتوقد النار ليلا وتفتح الكتب لمعرفة الحق في المسألة. كما أن التقاضي أحيانا يكون سببا في الرجوع إلى الكتب عندما لا يوافق أحد المتخاصمين على حيثيات الحكم عليه.

لذا كانت ثمة صناديق تعرف بصناديق الكتب، ولها جملها أو ناقتها التي تحملها عند الرحيل (ناقة الكتب أو جمل الكتب). وقد كان سعر كتاب مثل ميارة مثلا بمبلغ عشرة

آلاف دولار بالقيمة الحالية.[1] (عشرون بيصة خلال القرن التاسع عشر).

هذه العناية بالحفظ شكلت مصدرا لا ينضب لتعليم الدين الإسلامي واللغة العربية في أدغال إفريقيا وكانت النتيجة جلية، حيث انتشر الإسلام بسرعة كبيرة هناك.

ولقد أفاد حفظ الشيخ الشنقيطي مثلا وهو العلامة محمد محمود ولد التلاميد في تحقيق أمهات كتب اللغة العربية عندما حل بالقاهرة في نهاية القرن التاسع عشر، ودرّس في الأزهر، وأفادت تصحيحاته على المخطوطات في تصحيح كثير من أغلاط الخطاطين والوراقين. (تجد ذكرا لهذا الشيخ في حديث الأربعاء لعميد الأدب العربي الدكتور طه حسين وغيره من تلامذته).

العلامة الخامسة: المنهج المحظري

لقد كان في أرجاء البادية ضمن القطر الناطق بالحسانية محاظر، نشرت المعارف وعلمت الأجيال حسب منهج تربوي، يبدأ من تدريس القرآن والكتب المختصرة، لينتهي بالمكملات، وهو ما يمكن أن نسميه اليوم التعليم العالي. ويشمل علوم القرآن واللغة العربية، والطب والفلك وعلم الحساب، والتصوف. هذا المنهج شمل العلوم الشرعية، وعلوم اللغة العربية، والمنطق والبيان (علوم الآلة)، وقد قال العلامة محمذن فال ولد متالي (ت: 1278م) في ضرورة تقديم هذه العلوم (رجز):

تعلم اللغة شرعا فضلا
على التخلي لعبادة العلي

وقد وصف المختار بن بونا الجكني (1190هـ/1230هـ) معلم العلماء، النحوي والمنطقي الذي كمل ألفية ابن مالك وشرح السلم في المنطق للأخضري. وكان كثير الترحال لأنه من ملاك الإبل في نونيته الطويلة (بسيط):

ونحن ركب من الأشراف مرتحل
أجل ذا العصر قدرا، دون أدنانا
قد اتخذنا ظهور العيس مدرسة
بها نبين دين الله تبيانا

المختار هو أستاذ حرمة بن الجليل وسيدي عبد الله ولد الحاج إبراهيم، وهو أستاذ لعدد كبير من علماء الغرب الصحراوي. ووصفه هذا صادق صدقا كاملا على طبيعة التعليم المحظري في البادية.

العلامة السادسة: نشأة فقه للبادية

من المعلوم أن تاريخ الفقه الإسلامي ارتبط بالحواضر: فقه أهل المدينة، فقه بغداد، فقه مصر، فقه القيروان، فقه القرويين، فقه الحواضر الأندلسية: قرطبة وغيرها.. إلا

1- ثمة وثيقة بحوزتي محررة في أواخر القرن التاسع عشر بها كتاب بيع بعشرين بيصة من القماش، نصفها جيد ونصفها عادي. وكان ثمن قطعة القماش بذلك الحجم حينها بناقة حلوب أو جمل. وهو ما يجعل الثمن الذي اشتري به الكتاب عشرة آلاف دولار حاليا.

أنه لم يوجد فقه عن أحوال البادية وأحكامها إلا في الإقليم الناطق بالحسانية حسب علمنا. ما السبب في ذلك؟ السبب بسيط وعملي وهو أن أهل البادية إذ أصبحوا متعلمين، فكان من اللازم أن يشرعوا سلوكهم البدوي ومعاملاتهم، فأفتوا في النوازل أولا، ليصلوا إلى مرحلة الاجتهاد في أحكامهم، حيث لم تكن مطروحة على فقهاء الأمصار. ومن الأمثلة على كونهم وصلوا شأوا بعيدا، تركهم لتدريس الحج في بعض الحالات لامتناعه أمنيا. حفظا للنفس بالمقصد الشرعي: حفظ النفس. ومن ذلك ترجيحهم لدفع الدية، مغلظة أو عادية، درءا لمفسدة الصراع والقتال بين أهل القاتل وأهل المقتول، بسبب القصاص.. وغير ذلك من الفتاوى الاجتهادية.

العلامة السابعة: إقامة مرفق القضاء في بلاد سائبة

إذا كانت "السيبه": التسيب، هي الوضع السائد في أغلب العصور التي مرت على المجال الشنقيطي، فثمة علامة فارقة، وهي قيام مرفق القضاء، واحترام أحكامه من طرف الجميع.. إلا في الاستثناءات التي تثبت القاعدة. ومما لا شك فيه أن نظام القضاء والتقاضي كان متبعا، وكان الأمراء أنفسهم يلجؤون إلى التقاضي عند تنازعهم مع بعض الرعية، أو مع أبناء عمومتهم، في بعض الأمور الثمينة مثل الخيل. بل ذهب بعضهم إلى اعتماد بعض القضاة وتنفيذ أحكامهم (محمد وأحمد ولدي هيبه وذريتهما- أمراء البراكنة، مع أسرة أهل حب الله ولد القاضي الإيجيجبيه، وهدي ولد أحمد بن دمان التروزي مع محم ولد اخطيره الحسني، وأولاد أعمر ولد اعلي- أولاد امبارك، مع الشيخ ولد أحمد عثمان التنواجيوي، ومحمد ولد محمد شين أمير إدوعيش مع سيدي عبد الله ولد الحاج إبراهيم العلوي، ومحمد الحبيب ولد أعمر ولد المختار التروزي مع محنض بابه ولد اعبيد الديماني، وأحمد ولد امحمد ولد أحمد عيده، أمير آدرار، مع عبد الودود ولد محمد ولد عبد الودود الحاجي: ق 13هـ) هذا من أبرز الأمثلة.

العلامة الثامنة: نشوء حركة شعرية فصيحة إحيائية

نشأت في مجال الغرب الصحراوي منذ أواخر القرن الحادي عشر الهجري، حركة شعرية تخرج عن تقاليد الحركة الشعرية السائدة حينها في الفضاء العربي، وقد ازدهرت هذه الحركة خلال القرن الثاني عشر والثالث عشر. والمهم في هذه الحركة أنها شكلت التفاتة فعلية للشعر العربي في أوج قوته، وترك شعر الانحطاط، فعادت القصيدة إلى معارضة الشعر الجاهلي، والشعر الأموي والشعر العباسي، وطرحت مشكلة الإبداع في الشعر، وكيف يمكن أن يجد الشعراء مسربا غير مسارب الشعراء الذين سبقوهم، وكيف يمكنهم أن يبدعوا ما لم يسبقوا إليه. قال الشيخ سيدي محمد ولد الشيخ سيدي في أواسط القرن الثالث عشر الهجري (كامل):

يـا معشـر البلغـاء هـل مـن لـوذعي

يهـدي حجـاه لمطلـع لـم يُبْـدع

إنـي هممـت بـأن أقـول قصـيدة

بكـرا فأعيـاني وجـود المطلـع..[1]

العلامة التاسعة: نشوء نظرية متكاملة حول الفن الموسيقى

من الظواهر المتفردة في مجالنا الثقافي الشنقيطي، نشأة موسيقى متكاملة، تدمج بين المقامات السباعية والخماسية دمجا منظما، حسب نوبات موسيقية، ومقامات معروفة، منها الثقيل ومنها الخفيف، وتتألف من أربعة وعشرين مقاما. منها الرئيس ومنها الذيل، كما في نظام الموسيقى الأندلسية، التي تبلغ أربعة وعشرين مقاما. وقد لا تكون المقامات متطابقة أحيانا، ولكنها قد تتطابق أيضا. إلا أن من اللافت للانتباه أن المقامات الأندلسية المتداولة بالمغرب العربي حاليا تتراوح بين ثلاثة عشر وأحد عشر مقاما، بينما تبلغ في منطقتنا هذه 24 مقاما. وهذا يعني أنه في حالة ما لم تكن تلك المقامات في أساسها أندلسية، فإن ثمة مقايسة على تلك المقامات من خلال مؤشر العدد الإجمالي للمقامات، وإن تكن مقامات أندلسية مندثرة فقد حفظها السكان هنا وهذه علامة فارقة.

هذه الموسيقى تتعلم كنظرية وبنية معروفة. يتميز كل قسم منها عن الأقسام الأخرى.

العلامة العاشرة: نشوء نظرية للشعر الحساني

لقد نشأ في إقليم الغرب الصحراوي شعر حساني، محكم القواعد، محدد البحور، معروف العلل، مبين العيوب، واضح المعالم. به سمات إبداعية تسمى البدع، وبه سمات تعرفه كأدب، وبه سمات تعرفه كشعر. وعلى العموم ودون أن نخوض في التفاصيل فإن الملاحظة التي تظهر من دراسة هذا الشعر أنه من الناحية الشكلية حاول جسر الهوة بين أقصر وحدة صوتية في الحسانية وأطول وحدة. وارتكز أساسا من هذه الناحية على سد الثغرة بين البحور الخليلية وما دونها من اقتضاءات وزنية في موسيقى الشعر. أما من حيث المضامين فقد ضرب شعراء الحسانية مثلا في عمق المعاني، وشعرية التعبير خلال تجربتهم المطولة في نسج هذا الجنس الأدبي الذي لا يقل شأنا عن الشعر العربي، في المجال، إن لم يكن قد تجاوزه نتيجة التصاقه بالوجدان العام، وتخليه عن قيود التقليد، وتحرره من الصور النمطية، واستخدامه للصور والخصوصيات المحلية، والتعبير عنها تعبيرا موجزا دقيقا، صادق العاطفة، بعيدا عن التكلف. كما نقل هذا الشعر الحكمة الشعبية، وتجارب القوم، وحكاياتهم على نطاق شامل.

1- ديوان سيدنَ: سيدي محمد بن الشيخ سيدي بن المختار بن هيبه (ت: 1285هـ.) شاعر كبير أسهم في تجسيد قوة الشعر العربي الفصيح، وكان سلس العبارة سهل المأخذ، طويل النفس، رقيق الشعر، صادق العاطفة.

العلامة الحادية عشرة: الاحتفاظ للمرأة باحترامها الكامل

يرد في المثل الشعبي الحساني، أن "النساء عمائم الاجواد وانعَايلْ الكلاب" (عمائم للأجواد، ونعال للكلاب)، وفحوى المثل أن الرجل يجب أن يرفع المرأة فوق رأسه إذا كان نبيلا جوادا، ويضعها تحت قدميه إذا كان وضيعا، فلا أدل على وضاعة الرجل ودناءته من احتقاره للمرأة.

وفي الأمثال كذلك "الباتتْ اعليهْ الظفيره تصبح اعْليهْ اللحية" (ما باتت عليه الضفيرة تصبح عليه اللحية) ومعنى المثل أن ما تقوله المرأة للرجل أيا كانت: أما أو أختا أو زوجة هو ما سيتبناه ويعمل على تنفيذه.

وفي المحصلة فإن المقام الذي تبوأته المرأة في الغرب الصحراوي من طرف الناطقين بالحسانية يدعو للإعجاب، خاصة في القرون الماضية حيث كان مقام المرأة في الفضاء العربي الإسلامي أقل شأنا في أحيان كثيرة. لقد كانت المرأة حاضرة في مجالس الرجال، تبدي رأيها من خلف ستارة، إذا كان ثمة من هو أكبر منها سنا، ودونه إذا كان الرجال من أقران زوجها.. تبدي رأيها في كل شيء: في المباحث المعرفية، وفي الحرب، وفي الرأي على القبيلة والإمارة، وتخرج للحرب للتشجيع والقتال أحيانا، ولها حرية التصرف في مالها، وتتاجر، وتهب وتمنع من حر مالها. فهي ذات مقام سام في المجتمع، دون أن يمس ذلك من ورعها، ولا أدل على عفة المرأة من كثرة الغزل العذري عليها بالشعر الفصيح والشعر الشعبي. هذا أمر مضطرد تثبته الحكايات والوثائق والقرائن التي لا يزال بعضها قائما إلى اليوم. لقد كانت المرأة جزءا فاعلا في المجتمع بالغرب الصحراوي، عبر القرون الخمسة الماضية، وهذا ربما يكون علامة فارقة في سلوك هذه المجموعة البشرية حينها قياسا على المجموعات الحافة بها جغرافيا من أي اتجاه.

العلامة الثانية عشرة: وجود ثقافة شعبية ذات مضمون عالم

من خلال ما اطلعت عليه من الأمثلة والحكايات والأحاجي وشعر الحسانية، يمكن استنتاج أن الثقافة الناطقة بالحسانية عبرت عن المضامين المعرفية السائدة في عمومها، ومن بين ما عبرت عنه، على نطاق واسع، مضامين الثقافة العالمة، فقد استطاعت اللهجة الحسانية عبر وسائل تعبيرها التي ذكرناها أن تضمن السيرة النبوية في ملاحمها من خلال "المدح" وهو صنف من الغناء؛ واستطاعت أن تحول مقرأ القرآن إلى "كفان وطلع" (البان ولد انجكو). وتحول قواعد النحو إلى تيفلواتن من لبتيت. وتحول قواعد الفقه وأحكامه إلى أمثلة وأحاجي وأنظام حسانية. نفس الشيء بالنسبة لمختلف المعارف المتداولة في الوسط العلمي حينها.

هذه الوضعية الفارقة جعلت من الحسانية لهجة مثقفة بما تضمنته اللغة العربية. ولذا نلاحظ فيها استخداما لمعاني عميقة بعيدا عن التلقائية والسذاجة. مثال ذلك: القيم

المعرفية في نظام الأنظمة المعرفية، المتداولة عند الخاصة من العلماء، ويستخدمها العامة في شعرهم الحساني.

العلامة الثالثة عشر: إعادة ترتيب الدعوة للدين الإسلامي ترتيبا منهجيا

أثناء الفتوح الإسلامية، كان أول شيء يطلب من الإنسان أن يتلفظ به هو الشهادة، ثم يقوم بشعائر الإسلام من عبادات بعدها، ثم يرتفع في مراقي المعرفة، من معرفة بظاهر النصوص، إلى برهان فعرفان. وقد لخص منظرو المسلمين هذه المراتب في مقامات ثلاثة: الإسلام، والإيمان، والإحسان.

ومع الاختلاف في تعريف مقام الإحسان، فإنهم يتفقون في تعريف الإسلام، على أنه: القيام بأركان الإسلام الخمسة وما يترتب عليها. وأقاموا لذلك ركنا من المعارف يسمى الفقه: أصولا وفروعا. وقد ميز القرآن الكريم بين الإسلام والإيمان في قوله: (قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم.) (الآية. قرآن كريم). وقد شاع في مجالنا المدروس، الفقه المالكي حسب رواية ابن القاسم في الغالب الأغلب.[1]

ثم الإيمان. وقد اجتهد المسلمون في تعريفه عن طريق علم متمحض به هو علم الكلام، وقد شاع منه في المغرب العربي الذي يوجد المجال الحساني ضمنه مذهب أبي الحسن الأشعري، صاحب نظرية "الكسب" (كسب العباد لأفعالهم بالتوفيق، ردا على قول المعتزلة بخلق الإنسان لأفعاله.) وكان أبو بكر محمد بن الحضرمي المرادي، دفين آزكي أول من أدخل علم الكلام للمنطقة.[2]

الإحسان: وهو في تعريفه الاتفاقي "أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك". هذا المقام اتفق أشياخ ومتصوفة وعرفانيو المجال الحساني، على اعتباره هو مقام الإحسان وهو مقام تصوفي عندهم. وقد ألفوا في ذلك ودبجوا. (الشيخ سيدي بن المختار بن الهيبه في كتابه: الطي والنشر في الرد على المسائل العشر. الشيخ سيدي المختار في كتب عديدة، الشيخ ماء العينين بن الشيخ محمد فاضل في كتابه "نعت البدايات وتصحيح النهايات"، محمد ولد محمد الصغير في كتاب "الجيش".. وغيرهم).

وقد اتفق العلماء على أن لديهم منهجا إسلاميا يقوم على اتباع المذهب الأشعري في الكلام، والمذهب المالكي في الفقه، وطريقة الجنيد السالك في التصوف. ورغم بعض الخلافات التي نشأت بين الفقهاء والمتصوفة في القرن الحادي عشر والثاني عشر (خلاف الحاج عبد الله ولد بوالمختار الحسني والطالب أحمد ولد بلعمش العلوي، مع الإمام المجذوب الشمسدي وناصر الدين

1- ابن القاسم المالكي.

2- د. محمد يحي ولد باباه. مجرى العادة عند الحضرمي المرادي. مذكرة تخرج. المدرسة العليا للأساتذة والمفتشين 1987. ص: 66.

الشمشوي- ثم من بعده خلاف المختار ولد بونا الجكني والشيخ سيد المختار الكنتي: بين الأخذ بعلم الظاهر أو الباطن) فإن القرن الثالث عشر الهجري طلع بحل لهذا التوازي من خلال مجموعة من الأشياخ العلماء بالشريعة المتصوفين في نفس الوقت، مثل الشيخ محمد فاضل القلقمي، والشيخ سيدي الأبيري، والشيخ محمدُ ولد أغربظ الحسني، والشيخ القاضي الإجيجبي من الطريقة القادرية، وسيدي محمود الحاجي وابنه عبد الله، والشيخ محمد الاغظف البوصادي، في الطريقة القادرية الشاذلية، والشيخ محمد الحافظ، ومحمد ولد محمد الصغير التجانيان العلويان.)

بعد هذا الجيل من العلماء الأشياخ في التصوف، انكسر التوازي الذي كان قائما، وساعدت هذه الوضعية في تشكيل طيف الدعوة إلى الإسلام بالطريقة التي انتشر بها سريعا في أفريقيا الغربية والوسطى، وهذا هو محل ملاحظتنا.

لقد أعيد ترتيب الدعوة على النحو الآتي: كان أول ما يقدمه الدعاة هو التواجد الصوفي، والأذكار بأصوات جميلة، تجذب السامع أيا كان اعتقاده بغريزة حب الجمال. حتى إذا ما اطمأن المدعو إلى هذا الذكر، وأعجب بجماله، طلب منه أن يعرف بوجود إله واحد وراء كل هذه الأشجار، والغابات والأدغال والسماء والماء، والحيوانات، فإذا آمن بذلك، واستكان إليه، طلب منه أن يقيم شعائر الإسلام.

وهنا نلاحظ كيف انقلب الهرم الدعَوي من البداية بالإسلام، إلى الإيمان إلى الإحسان. فالتصوف الذي هو في قمة المستويات الثلاث كان بداية الجذب إلى الإسلام. وتلك هي العلامة الفارقة في مساهمة سكان الغرب الصحراوي في نشر الإسلام بتلك الطريقة السريعة جدا.

ختـــام

هذه العلامات الفارقة، سواء تعلقت بمأثرة أو بصفة هي أبرز الميزات التي ميزت سكان إقليم الغرب الصحراوي عموما أو ما عرف عربيا بإقليم شنقيط، ولا يعني وجود هذه السمات اختفاءها كلية في بقية بدو الدول العربية، ولكنه يعني تأكيدا أنها كانت تمثل هويته الحقيقية، وسماته البارزة. ومن هنا اعتبرناها علامات فارقة، إذ شكلت نسقا عاما، وموردا للسلوك، ومجرى عادة للناس في هذا الصقع. وهذا يعني أنها يمكن أن تعتبر في قسم كبير منها إسهاما في بناء الصرح الثقافي والعلمي والسلوكي للحضارة العربية الإسلامية في عمومها.

مكانة إفريقيا في الدبلوماسية الموريتانية

د/ أحمد ولد المصطف

يسعى هذا المقال إلى تناول العلاقات التي استطاعت الدولة الموريتانية أن تنسجها وتوطدها مع البلدان الإفريقية، منذ حصولها على الاستقلال وحتى الآن.

ولضبط موضوع هذه الدراسة بشكل أفضل، نقترح لدواع منهجية أن يتم التناول عبر ثلاثة محاور زمنية:

- فترة 1958 – 1978؛
- فترة 1978 – 2008؛
- فترة 2008 وحتى الآن.

وسنمهد لذلك بنظرة تاريخية قبلها تذكير بالوضعية الجغرافية للبلاد، بغية إنارة القارئ حول العلاقات التاريخية التي كانت تربط بلاد شنقيط بالمحيط الإفريقي المجاور لها.

الموقع الجغرافي

تقع موريتانيا[1] في غرب القارة الإفريقية، وتمتد على مساحة قدرها 1.030.700 كلم^2. ولها إطلالة كبيرة على المحيط الأطلسي. وتحدها من الشمال الغربي الصحراء الغربية، ومن الشمال الجزائر، ومن الشرق والجنوب الشرقي جمهورية مالي، ومن الجنوب السنغال. وهكذا، فإن

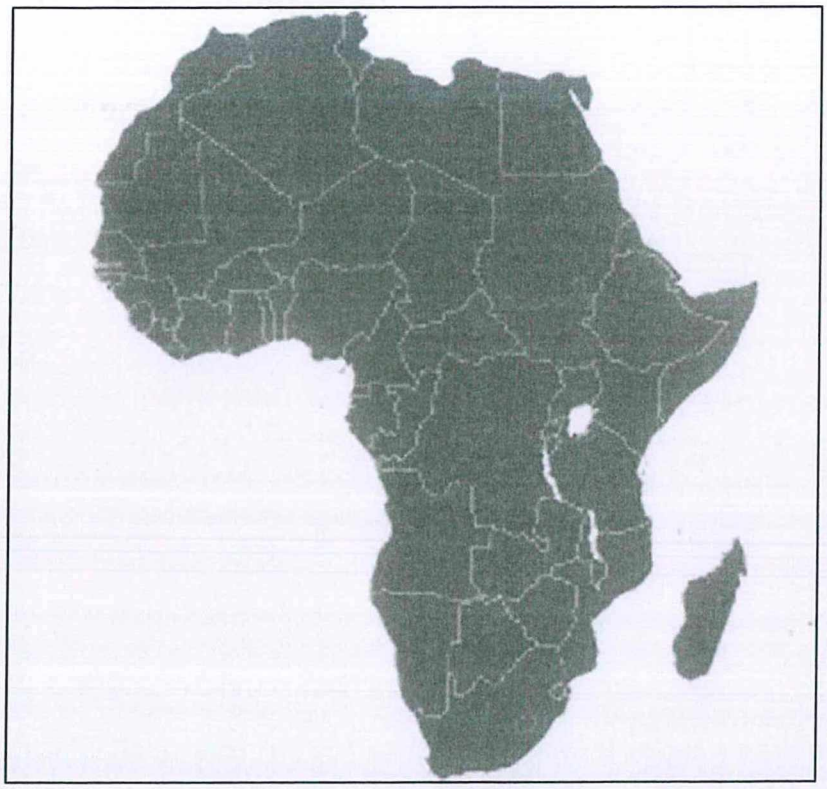

[1]- التسمية الرسمية هي: الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

موقعها الجغرافي يجعل منها مجال تلاق للحضارات العربية المغاربية والثقافات الزنجية الإفريقية. وهناك حوض نهر السنغال الذي ظل علماء الجغرافيا والسلالات البشرية يعتبرونه بمثابة حدود – طبيعية وثقافية في آن معا- لكنه يبدو اليوم مجال تلاق أكثر منه خطا فاصلا، إلى حد أن بعض المؤلفين، مثل دافيد روبينصون، يفضل الحديث عن "المنطقة السنغالية الموريتانية"[1].

نظرة تاريخية

منذ آلاف السنين كان الإقليم الموريتاني الحالي مأهولا بساكنة بيضاء وأخرى سوداء. وهؤلاء السكان تعايشوا ونسجوا علاقات اجتماعية وسياسية متينة تعززت أكثر بعد دخول الإسلام إلى منطقة الصحراء وبلاد السودان مع نهاية القرن السابع ومطلع القرن الثامن. وقد جسدت هذا التقارب كل من امبراطورية غانا[2] ودولة المرابطين[3]. وقد كان لبلاد التكرور وامبراطورية مالي أو ملي علاقات خاصة مع سكان ما يعرف اليوم بمنطقة موريتانيا. وكانت أولى الحملات البرتغالية على الساحل الموريتاني والغرب إفريقي عموما بدءا من 1441م، حيث أطلقت فترة طويلة من التواصل المضطرب والعنيف أحيانا ما بين الأوروبيين وبين ساكنة الساحل الغرب إفريقي. بعد ذلك بكثير، في مطلع القرن السابع عشر، غادر البرتغاليون الساحل الموريتاني دونما رجعة تحت تأثير رفض السكان المحليين لهم من جهة والطموحات الهولندية في إبعادهم من حوض آركين من جهة ثانية. وفي تلك الفترة، امتدت إلى الضفة الشمالية بالسنغال الصراعات السياسية العسكرية الداخلية التي تلت مغادرة البرتغاليين (والمعروفة باسم حرب شربب).

---

[1]- دافيد روبينصون، المجتمعات المسلمة والسلطة الاستعمارية الفرنسية في السنغال وموريتانيا: 1880 – 1920. مسار التأقلم. الترجمة الفرنسية ه.تورنيه، باريس كرتالا، 2004، ص25.

[2]- كانت عاصمة هذه الامبراطورية هي كومبي صالح (الحوض الشرقي). وبحسب المؤرخين، فإن هذه الامبراطورية أنشأتها في القرن الثالث عناصر سامية وافدة من الشرق، لكن ازدهارها كان في عهد الملوك السوننكيين. وقد اختفت هذه الامبراطورية في القرن الثامن.

[3]- دولة مسلمة أنشأها في حدود 1040 اتحاد قبائل صنهاجة المنحدرة من ما يعرف اليوم بإقليم موريتانيا. وقد استطاعت الدولة المرابطية السيطرة على بلاد المغرب وجزء كبير من شبه الجزيرة الإيبيرية، فضلا عن مناطق شاسعة في غرب إفريقيا.

فيما بعد، رأت النورَ إمارتا آدرار وتكانت، على التوالي مع نهاية القرن السابع عشر والشطر الأول من القرن الثامن عشر. في هذه الفترة، كان نهر السنغال والقوافل القادمة من جنوب المغرب والمتجهة صوب تمبكتو مرورا بوادان وشنقيط وتيشيت وولاته، تلعب دورا كبيرا في المبادلات التجارية بين سكان ما سيعرف لاحقا بموريتانيا وبين بلاد السودان (بلاد الزنج). ولم تقتصر تلك المبادلات على المواد والسلع المختلفة الأخرى، وإنما تجاوزت ذلك إلى العلاقات الدينية والثقافية الهامة التي سمحت بنشر الإسلام واللغة العربية في مناطق نائية من الغرب الإفريقي.

وقد قامت السلطة الاستعمارية الفرنسية بالتوسع ابتداء من 1817 مما وضع معالم في مسار الاستعمار الفعلي لعدد كبير من البلدان الإفريقية، بما في ذلك موريتانيا مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وقبيل استقلال موريتانيا، كانت العلاقات مع المستعمرات الفرنسية بإفريقيا الغربية مكثفة ومتعددة الأشكال.

العلاقات ما بين موريتانيا والبلدان الإفريقية من 1958 إلى 1978

لقد أثر كثيرا موقعُ البلاد الجغرافي وربطُها بالمستعمرات الفرنسية بإفريقيا الغربية الفرنسية في علاقات بلادنا مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة بعد حصول تلك الدول على الاستقلال.

كما أن رفض المملكة المغربية الاعتراف باستقلالنا، وانعكاس ذلك الموقف على بقية بلدان الجامعة العربية -باستثناء تونس البورقيبية- قد أحدث ردة فعل عكسية من لدن غالبية الدول الإفريقية لاسيما تلك المنحدرة من إفريقيا الغربية الفرنسية.

والنظر إلى القرب الجغرافي والعلاقات الكثيفة بين ساكنة ضفتي النهر، كانت السنغال البلد الإفريقي الذي كونت معه موريتانيا أعمق صلات، سواء تعلق الأمر بالعلاقات الروحية أو الاقتصادية. كما كانت البلد الذي استوطنته، في سين لويس، أكبر جالية موريتانية.

بعد السنغال، تأتي جمهورية مالي، ذلك البلد الذي نسج معه الموريتانيون، لاسيما بالمناطق الشرقية، علاقات راسخة عبر

التاريخ، اكتست أشكالا متعددة، منها الاقتصادي والروحي والبشري وغيره.

إن هذه العلاقات الممتدة عبر مئات إن لم نقل آلاف السنين مع إفريقيا جنوب الصحراء، والتي ما فتئت موريتانيا ترعاها وتعززها، كانت لها أهمية بالغة، خاصة إبان إعلان الاستقلال الوطني في 28 نوفمبر 1960. وفي هذا الإطار، كتب المرحوم رئيس الدولة الأستاذ المختار ولد داداه:

كانت جميع البلدان المنبثقة من المجموعة الفرنسية الإفريقية ممثلة في حفل الاستقلال برؤساء دولها، وهم: فيليكس هوفوت بوني من ساحل العاج، ليوبولد سدار سنغور السنغالي، فيليبرت اتسيرانانا الملغاشي، ليومبا الغابوني، اديوري هاماني النيجيري، هيبيرت ماغا الداهومي (التي ستصبح فيما بعد بنين)، موريس ياميوغو الفولتي (بوركينا فاسو فيما بعد)، آبي فولبيرت يولو الكونغولي، فرانسوا تومبولباي التشادي ودافيد داكو من جمهورية وسط إفريقيا، فضلا عن رئيس الوزراء الفرنسي ميشيل دوبريه. وقد تم تمثيل الجمهورية التونسية بسي محمد مصمودي الذي كان يومئذ وزيرا للإعلام وسي عبد الله فرحات مدير ديوان القائد الأعلى[1].

وتعتبر بلادنا عضوا مؤسسا لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تم إنشاؤها في 25 مايو 1963 في أديس أبابا. وقد ترأست الاتحاد الإفريقي والملغاشي مع بداية مارس 1964، هذا الاتحاد الذي أصبح فيما بعد الاتحاد الإفريقي والملغاشي للتعاون الاقتصادي. وبعد قمة انواكشوط الملتئمة في 10 و11 فبراير 1965 تحول هذا الكيان إلى المنظمة الإفريقية والملغاشية المشتركة.

وإثر خلاف يتعلق بتوقيت انعقاد القمة الاستثنائية الملتئمة في 16 مايو من نفس السنة بأبيدجان وإرادة بعض رؤساء الدول القاضية بقبول ما كان يعرف بالكونغو البلجيكية (زايير) في هذه المنظمة، انسحبت موريتانيا من هذه المنظمة في 23 يونيو 1965[2].

---

[1]- المختار ولد داداه، موريتانيا على درب التحديات، نشر كارتيلا، باريس، 2003، ص 230.

[2]- الأسباب الخفية لهذا القرار الذي اتخذه الرئيس المختار ولد داداه تتعلق بمواقف هؤلاء وأولئك بشأن ما كان يعرف بالكونغو البليجيكية، حيث أن الفرنسيين بدعم من بعض رؤساء الدول الإفريقية من ضمنهم الرئيس السنغالي سينغور والإيفواري هوفوت بوني كانوا يرغبون في انضمامها إلى الاتحاد الإفريقي الملغاشي. وكان الرئيس

وفي يومي 23 و24 ابريل 1968، انعقد بمانروفيا لأول مرة –وفي غياب ساحل العاج والنيجر- مؤتمر رؤساء دول غرب إفريقيا الناطقة بالانجليزية والفرنسية، وقد تمخض عن هذا الكيان فيما بعد مؤتمر دول غرب إفريقيا في لاغوس يوم 25 مايو 1975 والذي يضم دول المنطقة الخمسة عشر: الدول الأربعة عشر السالفة الذكر وغينيا بيساو التي حصلت على الاستقلال سنة 1973.

موريتانيا ترأس منظمة الوحدة الإفريقية

من يونيو 1971 إلى يونيو 1972

خلال هذه المأمورية، سعت بلادنا لرأب الصدع بين غينيا والسنغال، مع إعطاء دفع لعملية تحرير آنغولا والموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وزيمبابوي وناميبيا وجنوب إفريقيا من ربقة الاستعمار.

وبعد انسحاب غينيا من منظمة الدول المجاورة للصحراء، قررت مالي والسنغال والجمهورية الإسلامية الموريتانية سنة 1972 إحلال منظمة استثمار نهر السنغال محلها.

بعد ذلك، حصل تقارب متسارع مع العالم العربي تجسد عبر انضمام موريتانيا إلى جامعة الدول العربية في سنة 1973، مع ما جنته نتيجة لذلك من تمويل بعض البلدان العربية لمشاريع هامة في مجال البنى التحتية، وهو ما طمس -مؤقتا على الأقل- الأولوية التي كانت معطاة لعلاقاتنا مع إفريقيا جنوب الصحراء. يُضاف إلى ذلك تأثير قرارات سياسية كبرى تم اتخاذها في هذه الفترة، منها على وجه الخصوص انسحاب موريتانيا من منطقة الفرنك الغرب إفريقي، وصك العملة الوطنية الجديدة التي بدأ تداولها في 29 يونيو 1973.

العلاقات مع الدول الإفريقية

من 1978 إلى 2008

بعد الإطاحة بالنظام المدني في يوليو 1978 -من بين أمور أخرى، بسبب تعقيدات نزاع الصحراء- وإلى غاية 2005، اقتصرت علاقات موريتانيا بالدول الإفريقية على الجوار المباشر أساسا: السنغال، مالي، غامبيا، الخ.

يُذكر أن الأحداث البارزة في هذه الفترة مع السنغال كانت تدشين سد اجياما، ومع مالي توقيع اتفاقية تجارية تمكن جمهورية مالي

عبد الناصر خلال قمة القاهرة في يوليو 1964 قد رفض مشاركة البعثة الكونغولية التي كان يقودها تيومبي نفسه.

من التزود بشكل منتظم عبر ميناء انواكشوط المستقل. وخلال هذه الفترة، انسحبت موريتانيا من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

وتبعا للفترات الزمنية ولمدى تطور الوضعيات السياسية والاجتماعية الداخلية، شهد مسار العلاقات بين موريتانيا وهذه البلدان حالات ارتفاع وحالات هبوط. وقد أثرت الأحداث الأليمة لسنة 1989 بشكل بالغ وطيلة سنوات عدة في العلاقات الموريتانية السنغالية. وعلى الرغم من هذه التوترات التي حصلت بين النظامين يومها، فإن مواطني الدولتين استطاعوا تجاوز هذه الوضعية بفضل الصلات الروحية والاجتماعية والثقافية التي تربط البلدين. وفي نهاية المطاف، عادت العلاقات بين الدولتين إلى وضعها الطبيعي.

الفترة من 2008 وحتى الآن

خلال هذه الفترة، عادت العلاقات الموريتانية مع مجموع البلدان الإفريقية إلى وضعها الطبيعي، بل وتطورت أكثر في جميع المجالات: الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، الخ.

فمنذ أن تولى الرئيس محمد ولد عبد العزيز مقاليد السلطة في موريتانيا في 2008، احتلت إفريقيا مكان الصدارة في النشاط السياسي والدبلوماسي للبلاد، بفضل توجيهاته السياسية.

علاوة على ما كرسه من سياسة انفتاح على مجموع بلدان القارة، كان لاستراتيجيته الفعالة لمحاربة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود، والقائمة في آن معا على الحزم في مواجهة أي نشاط إرهابي يهدد أمن البلاد من جهة وعلى الحوار وإيجاد الحلول الاقتصادية من جهة أخرى، إسهام كبير في الحد من هذه الظاهرة وتضييق مجالها. كما كانت لهذه الاستراتيجية انعكاسات إيجابية على أمن بلدان أخرى في منطقة الساحل، وفي إفريقيا جنوب الصحراء.

كما لعبت البلاد خلال العشرية الأخيرة دورا هاما في انفراج الأزمات الإقليمية التي عصفت ببعض البلدان الإفريقية.

ففي 2011، تولت موريتانيا الرئاسة الدورية لمجلس السلم والأمن. وفور تعيينه من قبل نظرائه في هذا المنصب، ترأس السيد محمد ولد عبد العزيز اجتماعا يوم 28 يناير 2011 لذلك المجلس كرس للأزمة

الإيفوارية. وفي نفس الإطار، لعبت موريتانيا سنة 2011 دورا حميدا في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة الليبية. ولم يدخر الرئيس عزيز أي جهد دبلوماسي أو سياسي كي يجد، بالتنسيق مع رؤساء أفارقة آخرين، حلا يوقف العمليات القتالية ويدفع بمختلف الفرقاء إلى الجلوس على طاولة المفاوضات.

وفي يناير 2014، كانت رئاسة الاتحاد الإفريقي من نصيب موريتانيا، وهي المرة الثانية التي ترأس فيها بلادنا هذه المنظمة القارية التي تعد عضوا مؤسسا فيها كما أسلفنا. وخلال هذه المأمورية، أجرى رئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز، رئيس الاتحاد الإفريقي، وساطة في جمهورية مالي شهر مايو من نفس السنة، حيث انتقل شخصيا إلى باماكو وإلى كيدال بغية إقناع الإخوة الألداء بإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار من أجل فتح الطريق أمام مفاوضات بين الفرقاء والحكومة المالية ومتمردي الطوارق. يُذكر أن هذه الزيارة تم القيام بها في مناخ بالغ الحساسية، حيث كانت المعارك مستعرة في كيدال. وبفضل هذه الوساطة، تم التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار من قبل الحكومة المالية ومقاتلي تحالف MNLA.

وبالنسبة لعمليات حفظ السلام في بعض البلدان الإفريقية، أرسلت موريتانيا فرقا إلى ساحل العاج في 2014 إثر الأزمة التي تلت الانتخابات التي شهدها ذلك البلد، وكان ذلك ضمن عملية تابعة للأمم المتحدة من أجل المحافظة على السلم (ONUCI).

وفي سنة 2015، أرسلت موريتانيا وحدات لحفظ السلام إلى جمهورية وسط إفريقيا بغية المساهمة في استقرار هذا البلد الذي ظل مسرحا لحرب أهلية تغذيها صراعات اتنية ودينية. وهذه الوحدات تلعب دورا هاما ضمن الجهاز الأمني لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلم في هذا البلد (MINUSCA).

ومنذ سنوات عدة، دأبت موريتانيا بانتظام على إرسال مراقبين عسكريين إلى منطقة دارفور في جمهورية السودان بغية المساهمة في جهود منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلام في هذه المنطقة.

وفي جمهورية مالي، تسعى الحكومة الموريتانية، بالتنسيق الوثيق مع السلطات المالية، من أجل القضاء على أي تهديد إرهابي مباشر، ولإيجاد حل مستديم لمسألة

التمرد التي تعصف بمنطقة أزواد ومناطق أخرى في ذلك البلد.

وعلى الصعيد شبه الإقليمي، تلعب موريتانيا دورا محوريا في منظمة استثمار نهر السنغال منذ إنشائها وحتى الآن.

وفي إطار التعاون الإقليمي كذلك، قررت قمة انواكشوط الملتئمة في 16 فبراير 2014 إنشاء مجموعة دول الساحل الخمس التي تضم موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو والتشاد. وقد تقرر إبان هذه القمة أن تحتضن انواكشوط مقر الأمانة الدائمة لهذه المجموعة. وقد أسندت رئاسة مجموعة دول الساحل الخمس إلى الرئيس محمد ولد عبد العزيز. ومنذ ذلك الحين، التأمت العديد من اجتماعات هذه المجموعة في مختلف عواصم بلدانها، وذلك بغية تحقيق هدف مزدوج يتمثل في تأمين الفضاء الساحلي الصحراوي، وإنجاز تنمية اقتصادية تمكن السكان من الحصول على حياة كريمة ومزدهرة.

الوساطة في غامبيا

بالنسبة للأزمة الغامبية التي انفجرت في ديسمبر 2016 إثر الانتخابات، فقد لعب رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز دورا محوريا إلى جانب بعض نظرائه من غرب القارة، منهم على وجه الخصوص الرئيس الغيني آلفا عمر كوندي.

وبفضل هذه الجهود، قبل الرئيس الغامبي السابق يحي جامي، مع نهاية يناير 2017 نقل السلطة إلى الرئيس المنتخب آدما بارو.

وقد اعتبر حل هذه الأزمة الغامبية نجاحا بارزا للدبلوماسية الموريتانية في إفريقيا.

انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي في انواكشوط

بعد سنتين من انعقاد قمة جامعة الدول العربية في انواكشوط شهر يوليو 2016، تستعد الحكومة الموريتانية لتنظيم قمة الاتحاد الإفريقي في انواكشوط للمرة الأولى.

والجهود التي تبذلها السلطات العمومية في موريتانيا من أجل تعزيز الروابط مع مجموع البلدان الإفريقية تندرج في إطار مقاربة دبلوماسية جديدة تعتمد الواقعية السياسية، وضرورة تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية والقارية بين موريتانيا وبقية العالم، خاصة العالم العربي وإفريقيا.

ويشكل انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي برهانا على التزام الحكومة في هذا الشأن مما يجسد قطيعة مع المقاربات السابقة الخاصة بالاستراتيجيات التي يتعين تبنيها تجاه جيراننا الأفارقة في منطقة جنوب الصحراء.

العلاقات الثقافية والروحية بين موريتانيا وإفريقيا جنوب الصحراء

تعود العلاقات الثقافية والروحية بين بلاد شنقيط وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء إلى عدة قرون خلت، بل إلى آلاف السنين. وما هو مؤكد، أثبته التاريخ، هو أن هذه العلاقات كانت موجودة على الأقل منذ الفترة المرابطية. فبفضل المرابطين ترسخ الإسلام السني المالكي في هذه المنطقة من إفريقيا. وقد اضطلعت المحظرة -بوصفها جامعة إسلامية- بدور الإشعاع الثقافي المنقطع النظير في هذه المنطقة. كما قام التجار الموريتانيون والدعاة بنشر الإسلام حتى في المناطق النائية، مع اللغة العربية التي أسهم على نطاق واسع إدخالها إلى إفريقيا الغربية في كتابة الكثير من اللغات الإفريقية بالحرف العربي قرونا قبل وفود الأوروبيين إلى سواحل غرب إفريقيا.

واستيحاء بهذه الروابط الثقافية العريقة، أقرت الحكومة الموريتانية في السنوات الأخيرة سياسة ثقافية ترمي في آن معا إلى مواصلة وتعزيز تلك العلاقات عبر فتح المراكز الثقافية في بعض البلدان، مثل السنغال. كما عمدت الحكومة الموريتانية إلى تفريغ بعض مدرسي اللغة العربية والعلوم الإسلامية لتلبية احتياجات العديد من بلدان إفريقيا الغربية في هذا الشأن.

أخيرا، نذكر بأن المجموعات السكانية والامبراطوريات التي انطلقت من الإقليم الموريتاني الحالي، مثل مملكة غانا ودولة المرابطين، قد منحت تسميات للعديد من بلدان غرب إفريقيا، كما هو الحال بالنسبة للسنغال وغانا وغينيا كوناكري وغينيا بيساو وغينيا الاستوائية، الخ.

خاتمة

بحكم موقعها الجغرافي وتاريخها، شكلت موريتانيا بوتقة تلاق جمعت الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الإفريقية، فأغنت كل واحدة منهما أختها. كما أن هذا الموقع منح بلادنا طابعها المعروف بالتمازج الإتني والثقافي الذي يعد حصيلة تمازج ثقافة شمال إفريقيا وثقافة إفريقيا جنوب الصحراء.

البيبليوغرافيا

- شريف، محمد عالي: رؤى من الجنوب، بقايا ذاكرة القرن العشرين المودع، هارماتان، باريس، 2016.
- دافيد روبينصون: المجتمعات الإسلامية والسلطة الاستعمارية الفرنسية في السنغال وموريتانيا، من 1880إلى 1920م، مسار التأقلم، ترجمة فرنسية. تورنيه، باريس، كارتالا، 2004.
- ولد داداه، المختار: موريتانيا على درب التحديات، نشر كارتالا، 2003.
- ولد هيدالة، محمد خونه: من القصر إلى الأسر، نشر وكالة الأخبار، مطبعة توب بريس، 2012.
- المصطفى، أحمد: التعليم الأصلي في موريتانيا: الدور التربوي وآفاق التطور، أطروحة في ديداكتيكا اللغات (الألسنية التطبيقية) جرت مناقشتها في جامعة باريس 3 السوربون الجديدة، 2012 تحت إشراف السيد دان سافاتوفسكي.
- زوراره، غوميز آنس: حولية بشأن احتلال غينيا، كتاب ترجم إلى العربية من قبل السيد أحمد المصطف: تاريخ اكتشاف غينيا، نشر مكتبة 21/15، انواكشوط، الطبعة الأولى 2015.

دور المحظرة والتصوف في محاربة التطرف

د/ ابوه ولد أعمر

مدخل:

يهدف هذا العمل إلى المشاركة في معالجة ظاهرة التطرف التي أصبحت من اكبر معوقات الاستقرار والتنمية في العديد من الدول والشعوب التي اكتوت بنارها، حيث شتتت شمل المواطنين الأبرياء، وقوضت بنيات المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، مما يستدعي من الباحثين معرفة أسباب ودواعي تلك الظاهرة الدخيلة على قيم وأخلاقيات المجتمع الإنساني بشكل عام، والمجتمع الإسلامي بشكل خاص، الذي وصفه الله عز وجل بقوله: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله"([1]).

وفى تناولنا لهذا الموضوع قسمناه إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: ظاهرة التطرف الديني والفكري، وهو يشتمل على عنصرين:

1- مفهوم التطرف والغلو

2- موقف الإسلام من التطرف والغلو

المحور الثاني: أسباب ومظاهر التطرف الديني والفكري، يشتمل على ثلاثة عناصر:

1- الفكر التكفيري

2- التعامل مع غير المسلم،

3- الموقف تجاه مشاركة المرأة

المحور الثالث: المحظرة والتصوف ودورهما في محاربة ظاهرتي التطرف والغلو، يشتمل على عنصرين:

1- النظام المحظري في موريتانيا

2- التربية الصوفية، ومنهجية إعداد المريد روحيا وبدنيا

وأخيرا خلاصة مقتضبة، حاولنا التركيز فيها على أن ظاهرة التطرف والغلو من أخطر المظاهر التي يمرّ بها المجتمع البشري عن طريق العنف الناتج عن الكراهية والتعصب الديني، وهو ما يستدعي التكاتف والتلاحم لمجابهة هذا الخطر.

المحور الأول :
ظاهرة التطرف الديني والفكري

1- مفهوم التطرف والغلو:

إذا تتبعنا تعريف المعاجم اللغوية لمفهومي التطرف والغلو نجد لهما أكثر من مدلول، فالتطرف لغة مشتق من "الطَّرَف بالتحريك: الناحية من النواحي، والطائفة من الشيء

[1] - سورة أل عمران، الآية: 110.

والجمع أطراف" أو "منتهى كل شيء".، وما"جاوز حدّ الاعتدال ولم يتوسط". و"التطرف" اصطلاحًا يضاد مصطلح "الوسطية" الذي هو من الوسط، والتطرف هو مجاوزة الحدّ.

وأطلق العلماء قديما كلمة التطرف الديني على القائل المخالف للشرع وعلى القول المخالف للشرع وعلى الفعل المخالف للشرع. فهو فهم النصوص الشرعية فهما بعيدا عن مقصود الشارع وروح الإسلام، هو ما يؤدي إلى (الإفراط في الدين أو التفريط فيه).

أما الغلو: فهو من: (غلا) "وغلا في الدين والأمر يغلو غلوا: جاوز حدّه"، يقول الله عز وجل: "قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم".[1]

فالغلو في الدين، وهو التصلب فيه والتشدد حتى مجاوزة الحد فهو مجاوزة الاعتدال في الأمر. والمتطرف في الدين هو المتجاوز حدوده والجافي عن أحكامه وهديه، فكل مغال في دينه متطرف فيه مجاف لوسطيته ويسره.

لقد بيّن العلماء الغلو في الدين. ومن ذلك ما قاله النووي: "الغلو هو الزيادة على ما يطلب شرعا"، وقال ابن حجر: هو المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز حدّ ما أمر الله تعالى من جهة التشديد.

2- موقف الإسلام من التطرف والغلو:

لقد ذمت الشريعة التطرف والغلو في الدين، وذلك في قول الله تعالى: " قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق[2] "، وفى الحديث النبوي الشريف: عن زياد بن حصين، عن أبي العالية، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيها الناس! إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين" أخرجه أحمد:215/1، والنسائي:268، وابن ماجه:3029، أي التشدد فيه ومجاوزة الحد، كما يقول عليه الصلاة والسلام: " إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله، فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقي «أخرجه البيهقي. وقيل: البحث عن بواطن الأشياء والكشف عن عللها وغوامض متعبداتها، ومنه حديث الرسول صلى الله عليه وسلم" وحامل القرآن غير الغالي فيه ولا الجافي عنه، وإنما قال ذلك لأن من آدابه وأخلاقه التي أمر بها القصد في الأمور وخير الأمور أوسطها"، يقول ذو الرمة:

وذو الشنء فاشنأه، وذو الود فاجزه

على ودّه واردد عليه الغلانيا

إن التعصب مرض خطير نهى عنه الإسلام نهيا شديدا سواء أكان هذا التعصب في مجال الاعتقاد أو في مجال التحيز لفئة على حساب أخرى أو في مجال التعصب لرأي النفس أو المذهب.

وقد ورد في الحديث النبوي الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: " هلك المتنطعون[3] «قالها ثلاثا، قال النووي: أي المتعمقون الغالون، المتجاوزون الحدود في أقوالهم

[1]- سورة: النساء، الأية:171.
[2] - سورة: المائدة، الآية:77.
[3]- شرح النووي على صحيح مسلم 220/16.

وأفعالهم[1]، وعن ابن مسعود: " إياكم والبدع وإياكم والتنطع وإياكم والتعمق وعليكم بالدين العتيق." [2]

وقال ابن القيم رحمه الله: "ما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان إما إلى تفريط وإضاعة وإما إلى إفراط وغلو ودين الله وسط بين الجافي عنه والغالي فيه. فكما أن الجافي عن الأمر مضيع له، فالغالي فيه مضيع له، هذا بتقصيره عن الحد وهذا بتجاوز الحد." [3]

المحور الثاني:

أسباب ومظاهر التطرف الديني والفكري

تتعدد أسباب التطرف الديني من شخص لأخر، ولعل من بين أكثر تلك الأسباب شيوعا: سوء فهم الإسلام والتعصب للرأي، وعدم الاعتراف برؤى ومبادئ الآخرين، خاصة في الأمور الاجتهادية، حيث يجعل المتطرف الأمور الاجتهادية وفقا لمنظوره الخاص، دون الاعتداد برؤى غيره.

هذا التعصب للرأي وسوء الفهم عن روح الدين الإسلامي يظهر في أشكال وصور عديدة، من أهم هذه المظاهر ما يلي:

- الفكر التكفيري

من أخطر آثار الغلو والتطرف انتشار الفكر التكفيري في المجتمعات المسلمة، ذلك أن أصحاب هذا الفكر يسرفون في تضليل الناس وتكفيرهم ويستبيحون دماءهم وأموالهم. هؤلاء يقتلون المسلمين الأبرياء لمجرد أنهم يخالفونهم في الرأي ويتوعدون كل من خالفهم في الدين بالإبادة، والتكفير مبدأ يرفضه الدين الإسلامي الحنيف ويحذر منه، وقد وردت الأحاديث النبوية الصحيحة في التحذير من التكفير، نذكر منها على سبيل المثال: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أيما امرئ قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال. وإلا رجعت عليه[4]"، رواه مسلم.

وعن أبى ذر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا يرمي رجل رجلا بالفسوق، ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك.[5]"

وعن أبى هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما." [6]

وعن أبى ذر رضي الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من دعا رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه."

---

[1]- محمد عبد السلام إبراهيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين تحقيق: الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1411هـ -1991-150/4.

[2]- ابن شطا الدمياطي، حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين إعانة الطالبين (131/1، م.ت.غ).

[3]- دارج السالكين 496/2.

[4]- أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري (206هـ 822 / م 261هـ 875م)، ديسمبر، 1978، ص60.

[5]- صحيح البخاري:حديث رقم - 78 / 6045 كتاب الأدب / باب ما ينهى من السباب واللعن

[6]- صحيح البخاري: المرجع السابق، نفسه.

وعن ثابت بن الضحاك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من حلف بغير ملة الإسلام فهو كما قال ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم ولعن المؤمن كقتله ومن رمى مؤمنا بكفر فهو كقتله."(1)

وأجمعت الأمة على عدم تكفير مرتكب المعصية التي دون الشرك بالله ما لم يستحلها، أو يدل دليل قاطع على كفر مرتكبها، وأنه ليس كل من فعل الكفر أو قاله يكون كافرا، لأنه قد يكون جاهلا أو متأولا أو مكرها أو غير ذلك.

وقد نقل عن الإمام أبي جعفر الطحاوي قوله: "ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله"(2)

- التعامل مع غير المسلم:

إن الإسلام لا يكره أحدا لعدم اعتناقه للدين الإسلامي يقول الله عز وجل: (لا إكراه في الدين. قد تبين الرشد من الغي. فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها. والله سميع عليم)[3]، كما أن الرأي الغالب في الفقه الإسلامي أن القتال في الإسلام له ثلاثة أسباب:

- نصرة المظلوم
- دفع الاعتداء
- وتأمين حرية العقيدة.

والإسلام قد ركز على التعايش السلمي بين الأديان، وحالة التعايش (بين المسلمين واليهود) بالمدينة المنورة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم خير دليل على ذلك، كما أن الإسلام لا يمانع من برّ غير المسلمين ما داموا مسالمين فقال تعالى: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من ديراكم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين)[4].

- موقف الإسلام تجاه مشاركة المرأة

إن بعض المتدينين يقفون حجر عثرة في وجه مشاركة المرأة في بناء المجتمع، مع أن الله عز وجل خلق الإنسان ذكرا وأنثى في هذه الحياة الدنيا لعبادته وهي حركة الإنسان وفق شرع الله في تزكية النفس، وتنظيم المجتمع، وعمارة الأرض، وإن تعطيل القدرات والطاقات عن تحقيق تلك المقاصد عمل مخالف لشرع الله عز وجل.

فالمرأة هي نصف المجتمع وإن فاعليتها وقيامها بوظائفها المجتمعية تجعل المجتمع أكثر قدرة على التقدم الحضاري والعيش على مستوى التحدي والتفوق في العطاء والتأثير في المجتمعات الأخرى.

إن غياب المرأة في العالم الإسلامي عن تحمل مسؤولياتها المجتمعية بصورة غير مقبولة قد أعطى لأعداء الدين فرصة لاتهام الإسلام بهضم حقوق المرأة ومنعها من العمل، وحتى بعض السذج من أبناء المسلمين وقعوا ضحية لهذه الفرية على الدين ونسبوا غياب المرأة عن ميادين العمل الكثيرة إلى الدين حيث حرمت

---

[1]- صحيح البخاري، المرجع السابق، نفسه.
[2]- لابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص:55.
[3]- سورة البقرة، الآية: 256.
[4]- سورة الممتحنة، الآية:8.

باسم التدين أو التقاليد من كثير من الحقوق التي قد أعطاها الله عز وجل.

إن تفعيل دور المرأة في العمل المجتمعي إلى جانب عملها ووظيفتها التربوية في البيت يعتبر من الضرورات الاستراتيجية للدعوة الإسلامية في العصر الحاضر حتى تقدم ردا عمليا على تلك الشبه والمزاعم الكاذبة التي نسب المتطرفون وأعداء الإسلام إلى الدين الإسلامي الحنيف.

المحور الثالث:
المحظرة والتصوف ودورهما في محاربة ظاهرتي التطرف والغلو

1- النظام المحظري في موريتانيا

أ) تاريخ المحظرة

يمكن القول إن أول تعليم محظري شهدته موريتانيا كان ثمارا لمجهودات (يحي بن إبراهيم) مؤسس دولة المرابطين، حيث كثف مجهوداته بحثا عن وسيلة يخلّص عن طريقها مجتمعه من ربقة الجهل والظلام التي كان يتخبط فيهما، خاصة جهل القواعد الدينية وأحكام التشريع الإسلامي.

فاستطاع يحي بن إبراهيم الحصول على عبد الله بن ياسين[1] عن طريق، أبي عمران الفاسي حيث لقيه بالقيروان وهو في طريق عودته من الديار المقدسة إلى وطنه (موريتانيا) وذلك بعد أن أخبر يحي بن إبراهيم الفقيه أبا عمران بأحوال شعبه قائلا له:

"يا سيدي إن أهل بلادي قوم عمهم الجهل وليس فيهم من يقرأ القرآن وهم مع ذلك يحبون الخير ويرغبون فيه ويسارعون إليه، ولم يجدوا من يقرئهم القرآن ويدرس لهم العلم، ويفقههم في دينهم ويدعوهم إلى العمل بالكتاب والسنة ويعلمهم شرائع الإسلام ويبين لهم سنة النبي (صلى الله عليه وسلم)، فلو ابتغيت الثواب من الله تعالى بتعليمهم الخير لبعثت معي إلى بلادنا بعض طلبتك يقرئهم القران ويفقههم في الدين فيكون لك الأجر العظيم والثواب الجسيم إذ تكون سببا لهدايتهم."[2]

وبعيد وصول يحي بن عمر وعبد الله بن ياسين إلى قبيلتي (لمتونة وجدالة)، وغيريهما من القبائل الموريتانية، رحبوا بهم جميعا وبدأ عبد الله يمارس مهنته التعليمية بين هذه القبائل وتعتبر هذه المدرسة -ابن ياسين -هي النواة للمدارس، أو ما نسميها في موريتانيا بالمحاظر.[3]

وقد أخذت هذه المدارس في النماء والزيادة منذ تلك الفترة وحتى عصرنا الحالي، غير أن مرحلة النضج التي عرفتها المحاظر كمؤسسات علمية ومنظمة إلى حد ما، هي الفترة التي أعقبت وفاة عبد الله بن ياسين سنة 451 هـ، حيث توافد عليها بعض العلماء

---

[1]- بعث أبو عمران الفاسي في القيروان رسالة إلى تلميذه (وجاج بن زللو) في مدينة نفيس ان يبعث مع يحي بن عمر طالبا من طلابه ليعلم قومه التعاليم الإسلامية فرحب به وأرسل معه تلميذه عبد الله بن ياسين.انظر: د. حسن تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج:4،1967، ص: 283.

[2]- د. حسن ابراهيم حسن، (المرجع السابق، ص: 282.

[3]- المحاظر: مؤسسات تعليمية، بمثابة الجامعات عند المجتمع الموريتاني، ولا تكاد تخلو قبيلة من القبائل إلا ولها جامعة يؤمها طلاب العلم والمعرفة من أبنائها وغيرهم.

وأصبحت تلك المحاظر فيما بعد لها دورها البارز في مجال العلوم والحضارة.

ومن هنا بدأت تتسع دائرة هذه المؤسسات التعليمية وإن كانت تختلف مناهجها التعليمية وطرق التدريس بها، من محظرة إلى أخرى جامعة، تدرس فيها جميع فنون العلم والمعرفة خاصة ما يتعلق منها بالعلوم الإسلامية، واللغة العربية وآدابها، إضافة إلى علم الكلام والحساب وعلم الفلك.

وقد ثمن الموريتانيون القدامى دور المحظرة في التكوين، وبناء الشخصية العلمية المتميزة في بلاد شنقيط، بل إن البعض من علمائها عبّر عن ذلك بنوع من الفخر والاعتزاز، ذلك هو العلامة: المختار بن بونة الجكني (1220هـ/1804م) حيث يقول:(1)

ونحن ركب من الأشراف منتظم

أجل ذا العصر قدرا دون أدنانا

قد اتخذنا ظهور العيس مدرسة

بها نبيّن دين الله تبيانا

وكان المختار بن بونة من الشخصيات التى دأبت على التنقل والتجوال بين المراكز العلمية المشتهرة في عصره، وكثيرا ما كان يصطحب بعض طلبته لمواصلة الدروس، استغلالا للعامل الزمني الذى كانت تتخلل فتراته دروس في المواد العلمية المقرر تدريسها للطلاب في النظام المحظري، وقد سجل أحد طلبته هذه الظاهرة، وما يصاحبها من آثار السفر، فيما يشبه الشكوى، قائلا :

لك الله من شيخ إذا ما تبوأت

تلاميذه مأوى لنصب المدارس

تيمم ميمون الخصاصة فاترا

على ظهر مفتول الذراعين عانس

يفزع نون البحر طورا وتارة

يهدم جحر الضب في (رأس مادس)

وتتسم هذه المحاظر بالشمولية لوجودها في عموم البلاد، حيث تدرس فيها أنواع المعرفة، تأسيا في ذلك بقول الشاعر:

من كل فن تعلم تبلغ الاملا

ولا يكن لك علم واحد شغلا

فالنحل لما رعت من كل يانعة

أبدت لنا النيرين الشهد والعسلا

غير أن تلك المحاظر ومهما كان اهتمام روادها المعرفي فإن الجوانب العلمية المتعلقة بالعبادات تظل أولوية في توجيه الطلاب من طرف عمداء المحاظر الموريتانية، وفي ذلك يقول العلامة الشنقيطي محمذ فال بن متالي:

وقدّم الأهم إن العلم جم

والعمر ضيف زار أو طيف ألم

أهمّه عقائد ثم فروع

تصوف وآلة بها الشروع

[1]- ابن محمد الأمين محمد محمود: ديوان المختار بن بونا الجكني، (جمع وتحقيق ودراسة)، رسالة المتريز، إشراف د. ابوه ولد أعمر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، نواكشوط،1993.

وهذه الشمولية في المناهج والمواد العلمية المدرّسة في المحاظر الموريتانية تتلخص أساسا في النقاط التالية:

1- الإيمان المطلق، بأداء رسالتها العلمية والثقافية

2- مجانية التعليم، بهدف انتشار العلم والمعرفة ومحاربة الأمية.

3- وحدة مناهج التدريس، في إطار علوم شاملة تستمد أصولها من منابع الدين الإسلامي الحنيف.

4- وحدة المذهب الديني، بحيث تكون القضايا الفقهية مستمدة من المذهب المالكي.

5- وحدة النمط الفكري، وهذا يعني ناحيتين / نحوية وأدبية، فالأولى أن هذه المحاظر أخذت كلها بمنهج البصريين في النحو، أما الناحية الأدبية فإنها تميل إلى الشعر الجاهلي، جاعلة منه مثلا أعلى للجمال الفني بما فيه من صدق العاطفة وجزالة اللفظ، وجودة الصياغة.

إذن فإن شمولية التعليم ومدارسه "المحاظر" في موريتانيا وارتباط اسم المحظرة بتاريخ موريتانيا التعليمي علميا وأدبيا منذ ما يربو على تسعة قرون لا غرابة فيه، فقد ظلت هذه المحاظر طوال قرون متعددة منارة للعلم والأدب.

أ) مناهج التدريس المحظري

لقد كان عمداء المحاظر الموريتانية في منتهى التفاني والإخلاص فهم عمداء وأساتذة ومشرفون.

ومع كل ذلك فهُم أرباب بيوت غير إن مهمة التدريس هي أهم مهمة لديهم بل إنهم يصرفون فيها نسبة تسعين بالمائة من وقتهم بين التدريس والتعبد داخل المساجد - المراكز الأساسية للمحظرة.

وهناك برنامج عند البعض من هذه المحاظر تم اعتماده كبرنامج يومي لتدريس الطلاب، وهو ما يوضحه **الجدول (أ)** في الصفحة التالية:

في حين نجد محاظر أخرى تعتمد برنامجا آخر على النحو التالي:

من مساء الجمعة[1] إلى يوم الأربعاء، من مصير الظل[2] سبعة أقدام إلى الزوال {أهل الباب} من {مختصر خليل}، وهي مرحلة متقدمة من الدراسة.

- ومن أذان الظهر إلى صلاته {حصة ثانية} لأهل الباب.
- ومن صلاة الظهر إلى صلاة العصر {مادة النحو}.
- ومن صلاة العصر إلى صلاة المغرب {مادة الفقه الإسلامي}.
- ومن صلاة المغرب إلى صلاة العشاء خاص {بدروس النساء}.

[1]- يوما الخميس والجمعة: عطلة، أ ما باقي الأيام فهو عمل دراسي، وقد تختلف برامج التدريس بين محظرة وأخرى، إلا أن التوقيت السائد هو كالتالي: من الساعة الرابعة صباحا وحتى العاشرة، ومن الثانية زوالا وحتى صلاة العصر، ومن صلاة المغرب حتى بعد صلاة العشاء.

[2]- يتم التوقيت في هذه المدارس شمسيا، وبمقياس قدمي، وقد تطور هذا التوقيت حاليا نتيجة لتوفر المقاييس الزمنية الحديثة.

الجـــــدول (أ)

اليوم	مواقيت التدريس	المواد المقرر تدريسها	أمهات الكتب المعتمدة في التدريس
الجمعة	5 مساء	مختصر خليل	الخليل بن اسحاق
	9 مساء	(أهل الباب)	دواوين الشعراء الستة الجاهلين، شرح المعلقات، للزوزني، ديوان غيلان (ذي الرمة)، منظومة المقصور والممدود، لابن مالك، المثلث، لابن مالك، الشنفري (قصيدة الشنفري اللامية)، لامية الطغرائي بالإضافة إلى مطالعة كتب المعاجم، مثل: القاموس المحيط: الفيروز أبادي، تاج اللغة وصحاح العربية، مختار الصحاح.
السبت وباقي أيام الأسبوع الأخرى	صباحا	القرآن وعلومه	جامع البيان، للطبري، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي
	صباحا	الحديث وعلومه	موطأ الإمام مالك، كتب الصحاح الستة: صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن ابن ماجة، سنن الترمذي، سنن النسائي.
	مساء	النحو والصرف	ألفية بن مالك، التسهيل، والكافية، وملحة الإعراب للحريري، فريدة السيوطي، مختصر ابن أجروم.
	مساء	الفقه وأصوله	المدونة الكبرى، للإمام مالك، الرسالة للقيرواني، مختصر خليل بن إسحاق، تحفة بن عاصم، لامية الزر قاني، نظم المرشد المعين، لابن عاشر.
	8 مساء مساء	- دروس النساء - ولمن فاتته الدروس	

❖ ومن صلاة العشاء إلى صلاة الصبح خاص {لمن فاتته الدروس}[1]

وجاهـل علـم النحـو لـيس بفائـز

ولم يقتصر تدريس المواد في هذه المحاضر على ما تقدم ذكره، وإنما هناك مدارس أخرى جامعة - كما أسلفنا القول - تدرس فيها جميع العلوم والمعارف، فالأساتذة في هذه المحاضر يقومون إلى جانب أعمالهم المكثفة بالتحريض لدفع طلابهم إلى "ضرورة أخذ حصة الأسد من الدراسة والتمحيص، فكانوا يتمثلون في ذلك بأبيات محمد بن أحمد يوره[2]

هـو الجهـل جهـل الفقـه لـيس بجائـز

وجهـل عـروض الشـعر شـر غريـزة

إذا عـدّدت يومـا شـرار الغرائـز

ولا تجهـلوا عـلم الحسـاب فإنـه

قبـيح علـى الفتيـان عـد العجـائز

ويتبين من هذه الأبيات اهتمام هذه المحاظر بكل العلوم والاستفادة منها، كما يستفاد منها أيضا تعدد هذه العلوم، وضرورة تدريسها، هذا عن المنهج العام لتلك المحاظر، أما المواد التي

[1]- مجلة الشعاع، العدد: 4 مرجع سابق، ص4.
[2]- الفكر، ص17 مرجع سابق.

تدرس فيها فمعظمها ينحصر في النصوص التالية: [1]

1- العقيدة الإسلامية

إذا كانت المناهج الدراسية في المحاظر تكاد تكون موحدة في عموم التراب الوطني فإنه يوجد من بينها المحاظر الجامعة التي تدرس فيها كل العلوم، ولكنها عموما تعتمد في تدريسها على المواد التالية:

- القرآن الكريم، وعلومه.
- الحديث، وعلومه.
- الفقه، وأصوله.
- النحو، وعلوم اللغة العربية.

ومن بين الكتب التى يتم الاعتماد عليها درسا وتدريسا هي:

- وسيلة السعادة، للمختار بن بونا الجكني (ت:1220هـ /1805م).
- الإضاءة، للمقري.
- أم البراهين، للسنوسي.
- فرائد الفوائد، للجدالي (ت 1166هـ / 1752م).

2- القرآن الكريم وتفسيره:

يتم تدريس القرآن الكريم بروايتي (قالون وورش عن نافع)، "ولو قيل: إن نسبة القرآن في الزوايا[2] سبعون في المائة لم يستبعد لشدة عنايتهم بالقرآن، وكذلك نسبة المجودين في القراء.

وقد اشتهر منهم جماعة لا تدخل تحت الحصر من الأئمة القراء بقراءة نافع أو بالقراءات السبع أو العشر[3]"، أما تفسير القرآن فيعتمدون فيه على بعض كتب التفاسير، مثل :

- جامع البيان، للطبري (224-311 هـ/838-923م).
- والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ت 711 هـ/1311م).
- والإتقان في علوم القرآن، للسيوطى (849-911 هـ /1445-1505م).

3- الفقه المالكي والحديث:

فى مجال الفقه يعتمد ون على:

- المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس
- الرسالة للقيرواني
- مختصر خليل، لخليل بن إسحاق (ت767هـ/1365م).
- تحفة ابن عاصم
- لامية الزرقاني
- نظم المرشد المعين، لابن عاشر.

وقد شرح العلماء الموريتانيون معظم هذه الكتب، إما بأساليب النثر أو النظم.[4]

---

[1]- أنظر: محمد يوسف مقلد، شعراء موريتانيا، ص: 236-345. مجلة الشعاع، ع:1.

[2]- الزوايا: أطلقت على قبائل موريتانية اشتهرت بالعلوم، خاصة العربية والإسلامية منها. أنظر: ماء العينين محمد الأمين ص: 17. وقد اشتهر اقتران اللوح بالزوايا كما جاء في قول الشاعر :

* الأصل لابن الزوايا لوحه أبدا
* إن يخل منه فلا عز ولا كرم

[3] - شعراء موريتانيا، ص: 340.

[4] - انظر المرجع السابق، ص: 336.

أما في مجال الحديث، فأهم الكتب المعتمدة فهي:

- موطأ الإمام مالك.
- كتب الصحاح الستة

صحيح الباري	(-هـ/809-869م)
صحيح مسلم	(-هـ/817-874م)
سنن أبي داود	(-هـ817-888م)
سنن ابن ماجه	(-هـ/824-886م)
سنن الترمذي	(-هـ/824-892م)
سنن النسائي	(-هـ/829-915م)

4-النحو:

اعتمدت المحاظر الموريتانية في تدريس مادة النحو على عدة مؤلفات متخصصة في هذا المجال، وهي:

- ألفية بن مالك(1)
- التسهيل
- والكافية
- وملحة الإعراب، للحريري
- فريدة السيوطي
- مختصر ابن أجروم.

5-/ اللغة

وقد اهتم العلماء الموريتانيون في مجال اللغة بالمؤلفات المتخصصة فيها، واعتنى بعضهم بشرحها وتسهيلها، لتكثر الاستفادة منها، وحاذاها آخرون بمؤلفات منظومة ومنثورة، أشهرها:

- جامع المختار بن بونا الجكني المسمى (بالاحمرار)، وقد شرحه جماعة وشرح شواهده آخرون(2)
- عون الطالبين: لأحمد محمد الحاج. ت في(ق/13 هـ/19م).

د) أما المنهج المعتمد في تدريس اللغة

أما المنهج المعتمد في تدريس اللغة فهو ينقسم إلى منهجين، منهج خاص باللغة، والثاني خاص بالبلاغة، وذلك على النحو الآتي:

أولا: منهج اللغة:

- دواوين الشعراء الستة الجاهلين
- شرح المعلقات، للزوزني
- ديوان غيلان (ذى الرمة)
- منظومة المقصور والممدود، لابن مالك
- المثلث، لابن مالك
- الشنفرية (قصيدة الشنفري اللامية)
- لامية الطغرائي، بالإضافة إلى مطالعة كتب المعاجم، مثل:
- القاموس المحيط: الفيروز أبادي (111-201هـ/729 - 816م)(3).
- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري إسماعيل بن حماد، (ت393 هـ/1003م)
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر المتوفى بعد عام(666 هـ).[4]

ثانيا: منهج البلاغة:

- ألفية السيوطي
- عقود الجمان
- نظم الجوهر المكنون: للأخضري.

إضافة إلى شروح منظومة ومنثورة قدمتها جماعة وحاذاها آخرون.

---

[1] - هو محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي نشأة والشامي إقامة (ت 672هـ /1271م).

[2]- انظر: محمد يوسف مقلد ص: 342.

[3]- هو: محمد بن يعقوب.

[4]- انظر: د. عبد الرحمن عطية: مع المكتبة العربية ط:1، مطبعة أو فست يمات. حلب 1978م. ص: 58.

6- السـيرة:

- سيرة ابن هشام - السيرة الحلبية
- منظومة قرة الأبصار، لعبد العزيز المطي
- منظومة الغزوات، وعمود النسب، لأحمد البدوي(الموريتاني).
- نظم الشهداء، ابن متالي (الموريتاني).

7- الأخـلاق:

- محارم اللسان، محمد مولود ولد أحمد فال (الموريتاني)

8- المنطـق

أ) منظومة السلم للأخضري: (مختصر السنوسي، جواهر بن طيب)

ب) علم العروض والقوافي:

- كتاب الوافي
- المقصورة للخزرجي.

على أن هناك الكثير من من لم يهتم بقراءة العروض، حيث تتولد لديه الملكة فيه نتيجة المران على حكاية القصائد الشعرية والاستماع إليها في شتى البحور الشعرية.

إذا هذه هي المواد الأساسية التي تدرس في المدارس الموريتانية (المحاظر) وإن كان تدريسها يختلف من مدرسة لأخرى-كما أسلفنا -فهناك نوعان من الدراسة:

النوع الأول:

هو تحفيظ القرآن الكريم، وكل ما يتعلق به من شروط التجويد والمقرأ، والإملاء، ودراسة اللغة العربية في شكل مبسط، وذلك للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين الست والعشر سنوات كتكوين للأطفال وتربيتهم تربية إسلامية صحيحة. وهذا النوع يتقاضى عليه أصحاب هذه المحاظر مبالغ رمزية، وهناك من يقدمه مجانا.

النوع الثاني:

وهو المحظرة العمومية (الجامعة)، وهي التي تستقبل كل رواد العلوم والمعارف، وإن كانت الأولوية في هذه العلوم والمعارف تعطى للفنون التي تقدم ذكرها غير أن هناك فنونا أخرى لم تدخل في إطار دراسي منظم كالطب، والجغرافيا، والفلك والرياضيات، فهذه العلوم تدرّس إمّا بطريقة عادية، أو بطريقة منظومة كنظم أوفى في الطب[1].

إذا كانت المحظرة الموريتانية مطالبة بهذا المستوى الرفيع من التضحية من أجل بناء مجتمع معرفي متكامل فإن طلابها مطالبون بقدر كبير من الجدية والحيطة والصرامة تلبية لطموحاتهم المعرفية التى يشاطرهم فيها (المرابط) أستاذ وشيخ المحظرة، لذلك وضعت المحظرة الموريتانية ضوابط أو شروطا (تلقائية) على الطلاب التقيد بها، تتمثل في النقاط التالية:

- الانضباط في السلوك والتمسك بالأخلاق الرفيعة التى جاء بها الدين الإسلامي الحنيف.
- التفرغ والانقطاع الكلي للتحصيل المعرفي داخل المحظرة.
- التنافس بين المحاظرمن أجل بناء أجيال صالحة.

د) التكافل الاجتماعي، وتكريس الوحدة وغياب

الفوارق الاجتماعية بين الطلاب.

---

1. [1] - طبيب موريتاني برع في العلوم الطبية، وله نظم يزيد على ألف بيت في الأمراض المعدية.

ويبقى الأستاذ (المرابط)[1] في طور الاستعداد، لاستقبال طلابه بقلب رحب واستعدادات قصوى، ومعلومات مركزة، من الساعة الرابعة صباحا عند أذان الفجر إلى صلاة العشاء بصورة تكاد تكون منتظمة إلى حد ما.

وفي حالة وجود ازدحام طلابي يلجأ الطلاب إلى ما يسمى بحجز أوقات زمنية لتفسير دروسهم، وفي هذه الحالة قد يلجأ البعض من قريبي العهد بالدراسة إلى المتقدمين بها لتولى الشروح والتفسير لهم.[2]

كما قد يتبع هؤلاء الطلاب طريقة أخرى جماعية، يسمونها (دولة)[3] تشترك هذه المجموعات كلها في النص الواحد والفصل الواحد. والسقف الواحد. فالمدرسة الواحدة قد تتجزأ إلى دول، كل دولة (المجموعة الطلابية الواحدة) تأخذ وقتا معينا لمذاكرة دروسها ريثما يأتيها الدور لمحاضرتها الجديدة.

كان الصبر والتجلد والعزيمة، ونكران الذات هو ما يتحلى به طلاب هذه المدارس، فقديما كان الطالب الواحد أو المجموعات يسكنون تحت الأشجار أو في عريش أساسه خشبي وسقفه من (ثمام أم ركبة).[4]

وظلت حالتهم السكنية على هذا المنوال إلى عهود متأخرة حيث أصبحت عند البعض منهم خيام، وبعد أن ارتبطت المحاظر بالمدن أصبح سكن هؤلاء في معظمه داخل البيوت، وفي جميع هذه المراحل يبقى شيخ المحظرة في تعاطف دائم مع طلابه ينفق عليهم ويوفر لهم مأوى يسكنون فيه وأحيانا يسكنهم معه في بيته الخاص وكأنهم أفراد من أسرته حتى ينهلوا من علمه ويذهبوا إلى أهلهم وأوطانهم داعيا الله لهم التوفيق والعمل بما اكتسبوه من علوم.

وهكذا كان النظام التعليمي في شنقيط (موريتانيا)، كما كانت المحظرة رمزا للعلم والمعرفة، ورمزا حضاريا وحّد بين الآلاف من البشر وجعلهم يعيشون على وتيرة إسلامية لا تعرف التفرقة بين هذا أوذلك إلا بالتقوى، لقوله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم)[5].

إنه الرمز الاشتراكي الحقيقي الذى عبر عنه الكاتب والصحفي يوسف مقلد بقوله: «تالله ما عرفت الاشتراكية الصحيحة التي يتشدق بها دعاة هذا العصر اشتراكية مثل اشتراكية أولئك التلاميذ - البيضان الذين يشقون في طلب العلم كل ذلك الشقاء وهم لا يحزنون[6]».

ومثل ذلك ما عبر عنه أحد هؤلاء الطلاب واصفا بعض أحوالهم في الألفة، والوحدة، والتضامن، وعلو الهمم، هذا إضافة إلى مؤازرة بعضهم البعض، وفقا لما جاءت به التعاليم الإسلامية السمحاء، حيث يقول:

---

[1] - لعلها لصقت به أيام المرابطين، وهي لقب شرقي يطلق على أستاذ المدرسة، انظر: جريدة الشعب نواكشوط يوليو 1982، ص13.

[2] - انظر جريدة الشعب (المرجع السابق) ص15.

[3] - دولة: تطلق في نظام المحاظر على مجموعة طلابية ترتبط بمنهج واحد ونظام دراسي واحد وقد يطلق عليها أيضا (راحلة)، انظر: الشعاع، ع1، ص23.

[4] - نبات ناعم طويل يستعمل في أغراض البنايات القديمة.

[5] - سورة الحجرات، الآية 13.

[6] - محمد يوسف مقلد، شعراء موريتانيا القدماء والمحدثون، مرجع سابق، ص:324.

تلاميـــذ شـــتى ألْـــف الـــدهر بينهـــا

لهـــا همـــم قصـــوى أجـــل مـــن الـــدّهر

يبيتـــون لا كـــنّ لـــديهم ســـوى الهـــوا

ولا مـــن ســـرير غيـــر أرمـــدة غبـــر[1].

ـ التصوف في موريتانيا ودوره في محاربة التطرف

قد تختلف الطرق الصوفية في موريتانيا عن غيرها من البلدان الإسلامية الأخرى التى شهدت أنماطا من الطرق الصوفية متعددة المشارب والاتجاهات، بدء بنشأة تلك الطرق إلى تاريخنا المعاصر.

فالطرق الصوفية الموريتانية في معظمها إن لم نقل كلها من (قادرية، وتجانيه. وغيرهما) يتميز أقطابها بمخزونات معرفية واسعة تؤهلهم إلى ايصال مريديهم إلى الطريقة الصوفية التى فضلوا اختيارها عن غيرها من الطرق الصوفية المنتشرة في مناطق من موريتانيا وخارجها من البدان الإفريقية المجاورة.

لذا فإن ارتباط المريد بالطريقة الصوفية التي ينتمي إليها، يشترط فيه أن يكون ارتباطا كلّيا، فكلّما اندفع المريد وتفاني في خدمة شيخه وطريقته الصوفية كان أقرب إلى التذوق والوصول إلى الحقيقة المنشودة لديه، وهي كما يعرفها مشايخ الصوفية" الفناء في الله عز وجل."

ولكي تتكلل بالنجاح مهمة الطريقة الصوفية من حيث هي، فإنها مطالبة بالسهر على رسالتها الخالدة التي استمات أصحاب الصّفة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم في سبيلها، تلك الرسالة السامية المتمثلة في:

الاستقامة، والزهد، والورع، والتقوى، ونكران الذات، خدمة للدين الإسلامي الحنيف، دون تعصب، ولا غلو، ولا تطرف.

من هنا فإن الشيخ مطالب باعتماد منهجية الوسطية، والابتعاد عن الغلو والتطرف، كما أن المريد ينبغي إخضاعه للتربيتين الروحية والبدنية، حتى يستقيم تفكيره على النهج الوسطي الذى اختاره الله لدينه الإسلامي، واختاره نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم لأمته التى وصفها الله عز وجل بقوله: (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله)[2].

الخلاصة:

تعتبر ظاهرة التطرف والغلو من أخطر المظاهرالتى يمرّ بها المجتمع البشري بشكل عام، والمجتمع الإسلامي بشكل خاص، فالعنف الناتج عن الكراهية والتعصب الديني أو الفكري من أكثر أمراض العصر شيوعا، فهولا يولّد إلا عنفاً مضاداً، وما لم تتم معالجة الأسباب التي تشكل أرضية خصبة لانتشار الأفكار المتشدّدة في المجتمع الإنساني، فإن أي معالجات أمنية ستكون قاصرة عن مواجهة الظاهرة، بل قد تشكّل سبباً إضافياً لتناميها.

وعلى هذا الأساس فإن المجتمع البشري مطالب بمحاصرة الفكر المتطرف، واستئصال

[1] ـ الشعاع. ع: 4، ص3.

[2] ـ سورة آل عمران، الآية: 110.

ظاهرة الإرهاب، فالإرهاب رغم كل مساوئه، إلا إنه عندما يضرب داخل المجتمع ويهدد استقرار الناس وأمنهم فإنه يدفع المجتمع للتكاتف والتلاحم لمجابهة هذا الخطر.

ومن هنا ينبغي أن تستفيد الدولة من إنجاح هذا التحرك عبر فتح مزيد من التشاور والتنسيق، مما يتيح للمجتمع التعبير عن رؤاه وعن رفضه للإرهاب ورفضه لمشروع الفوضى وتدمير الذات، حتى تضمن له الاستقرار والأمان.

ومن الضروري أن يتزامن مع هذا التحرك الواسع إطلاق حملات إعلامية شاملة وحزمة متكاملة ومترابطة من البرامج والأنشطة والحملات والفعاليات الإعلامية والثقافية التي تتفاعل مع المجتمع وتحوله من متفرج إلى شريك في الحرب على الإرهاب.

المصادر والمراجع

- ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (م.ت.غ)
- ابن محمد الأمين محمد محمود : ديوان المختار بن بونا الجكني، (جمع وتحقيق ودراسة)، رسالة المتريز، إشراف: د.ابوه ولد أعمر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة، نواكشوط، نواكشوط، 1993.
- ابن شطا الدمياطي، حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين (م.ت.غ).
- أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، (206- 261 هـ الموافق:- -875م).
- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الذهلي (164-241هـ / 780-855م)،- مسند الإمام أحمد، (تحقيق العلامة احمد شاكر كامل)، دار الحديث للطباعة النشر، 1995.
- أحمد سالم بن مولاي علي " جولة فيالمحاظر " مجلة الشعاع العدد: 1، نواكشوط: يوليو 1983.
- محمد عبد السلام إبراهيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين تحقيق: الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1411هـ -1991.
- د. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي،
- الشيخ محمد حسين يعقوب، مدارج السالكين (م.ت.غ).
- د. عبد الرحمن عطية: مع المكتبة العربية ط:1، مطبعة أو فست يمات. حلب 1978م.
- ماء العينين محمد الأمين، ابن التلاميذ الشنقيطي {حياته وآثاره في اللغة والنحو}، كلية التربية، جامعة الفاتح، طرابلس، {ليبيا}، (رسالة ماجستير لم تنشر).
- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، (م.ت.غ).
- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري،تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
- محمد المصطفى بن الندى "نبذة عن المحاظر"، مجلة الشعاع العدد:4، نواكشوط: أكتوبر 1985.
- محمد يوسف مقلد، شعراء موريتانيا القدماء والمحدثون، مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء، المغرب.

حقوق الإنسان في موريتانيا: المكاسب والآفاق

أ. الشيخ احمد ولد الزحاف

يُعْتَبَرُ مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان من المجالات الحيوية التي تدخل في إطار المؤشرات التي على أساسها يمكن تقويم مدى نجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما.

فلا شك أن هذا المجال يطال كافة مناحى حياة كل أمة ويتحدد به مدى تكفل سياساتها بالحقوق الأساسية للإنسان سواء تعلق الأمر بالصحة والتعليم أوالولوج إلى السكن اللائق والماء الصالح للشرب.

كما يعكس الضمانات التي يتيحها هذا النظام السياسى أوذاك في ميدان الحريات السياسية كالتعبير والتجمع والرأى والصحافة أو الحريات النقابية ومشاركة المجتمع المدنى في توجيه وصياغة سياسات الدولة على جميع المستويات.

أما المجال الخاص بحقوق الإنسان والذي حققت فيه بلادنا مكاسب كبيرة واتجهت بحزم إلى تجسيده والمتعلق بالترقية والحماية أي باعتماد النصوص التشريعية والإصلاحات المكرسة لها، يمثل محورا رئيسيا من سياسة الدولة، وذلك من خلال حضوره في البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية **السيد محمد ولد عبد العزيز** الذي تعمل الحكومة على ترجمته في الاستراتجيات الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها من جهة والتعاطي الإيجابي لبلادنا مع آليات الأمم المتحدة المختصة في هذا المجال من جهة أخرى.

وقبل الدخول في تفاصيل المكتسبات يجدُر بنا تبيان كيف أن الحكومة بإشراف مباشر وتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية عكفت على تصفية الإرث الإنساني الموروث عن العهود القديمة إنصافا لشرائح كبيرة من المواطنين وتصالحا مع الوطن وتحقيقا للعدالة وإتاحة للفرص من أجل إشاعة جو مناسب لتعزيز وتوطيد وحدة مكونات شعبنا.

وعليه فيما يخص ملفات الإرث الإنسانى باشر الرئيس شخصيا في إطار مقاربة قائمة

على المكاشفة والشفافية البحث عن الحلول الملائمة بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدنى المدافعة عن حقوق الإنسان التي تبنت هذا الموضوع في السابق، وتم التوصل إلى الحلول المناسبة في إطار مصالحة وطنية شاركت فيها وباركتها كل الأطراف المعنية وتجسد ذلك في **إقامة صلاة الغائب في 25 مارس 2009 بكيهيدى**، واعْتُرفَ باسم المجموعة الوطنية بالضرر الذي لحق بالذين في حقهم انتهكت حقوق الإنسان، والتعويض لذوى الضحايا، كل ذلك طبقا لروح التسامح والإخاء التي هي قيم ديننا الإسلامى الحنيف.

أما العودة الطوعية للاجئين الموريتانيين الذين كانو يقيمون في السنغال فقد باشرت موريتانيا التطبيق الحرفى لروح ونص الاتفاق الثلاثى بين بلادنا والسنغال والمفوضية السامية للاجئين حتى أُنْهيَّ الملف في **الحفل الذي أقيم يوم 25 مارس 2012** بحضور كل الأطراف المعنية الوطنية والدولية، وبمجيئ آخر دفعة من المواطنين العائدين إلى أرض الوطن والذين بلغ عددهم 536.24 شخص مكرمين معززين، باشرت الدولة بواسطة الوكالة الوطنية لإيواء ودمج اللاّجئين عملية دمجهم في 120 موقع على جزء التراب الوطني المنحدرين منه عبر خطة متكاملة بدءا بالتكفل بكل احتياجاتهم وانتهاء بدمجهم النهائى .

وتمثل ذلك في استصلاح وتوزيع الأراضى وتمويل الأنشطة المدرة للدخل، ناهيك عن الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وتكوين مهنى....إلخ.

أما آثار الاسترقاق ومخلفاته، انطلاقا من الوعى بالجدلية القائمة بين البعدين القانونى والسياسى من جهة والاقتصادى والاجتماعى من جهة أخرى عملت الحكومة على استئصال هذه المخلفات على المستوى التشريعي من خلال **القانون 2007/048** المجرم لممارسات الاسترقاق والحملات التوعوية المواكبة له ثم شرعت في تنفيذ مشاريع وبرامج اقتصادية واجتماعية تستهدف تحسين الخدمات الصحية والتربوية في أوساط الأرقاء القدماء وتضمن تحريرهم الفعلي والذهني بواسطة إضفاء الطابع البنيوي على تلك المشاريع.

وتتكفل حاليا وكالة التضامن لمحاربة مخلفات الاسترقاق والدمج وهي من أكبر مؤسسات الدولة بالنظر إلى حجم تمويل

انشطتها والمهمة الموكلة اليها بترجمة هذه السياسة على ارض الواقع، من خلال تنفيذ خطط اقتصادية واجتماعية في أوساط الإرقاء السابقين. ينضاف إلى ذلك - وبالرجوع إلى البعد التشريعي - أن الاصلاحات الدستورية لسنة 2011 رفعت الممارسات الاستعبادية إلى مرتبة الجريمة في حق الإنسانية غير القابلة للتقادم. وحتى يتم إدماج البعد الدستوري لتجريم الاسترقاق وغيره من تريبات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أضحت موريتانيا طرفا فيها وأصدرت الحكومة القانون الجديد 2015/031 المجرم للممارسات الاستعبادية والذي صادق عليه البرلمان بتاريخ 10 سبتمبر 2015.

فالسلطات العمومية تنفيذية كانت أم تشريعية أضحت مُلْزَمَة بتطبيق هذا القانون مستعينة بالمنظمات الحقوقية التي أصبح بإمكانها أن تمثل الضحايا كطرف مدني لدى المحاكم المختصة بممارسات العبودية الموجودة في الجهات الرئيسية للبلاد.

وعلى الرغم من ذلك فإن تسييس موضوع الاسترقاق وجعله يلتبس لدى الكثيرين -عن وعى أوغير وعى- بغيره من الموضوعات التي تدخل في سياق الوحدة الوطنية؛ أثار أكثر من سؤال حول مرامى وأهداف بعض المنظمات التي تدعي أنها تعمل في الحقل الحقوقي من حيث صدقية أهدافها المعلنة. كما أن ربطه بتأويلات المذهب المالكى ومن أن هذا الأخير يجيز الاستعباد أضاف هذا البعد كذلك المزيد من الابتعاد عن أشكال محاربة الاسترقاق التي ينبغى أن تتم من حيث الأساس على الأصعدة الحقوقية المحضة والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتوعوية.

إن هذا الموضوع لأبعاده السوسيوثقافية والنفسية التي ما زالت ترمي بثقلها على أوساط الأسياد والأرقاء السابقين على حد السواء، يتطلب المزيد من التفكير في طبيعة المبادرات والإجراءات التي يتوجب اتخاذها، وتتمثل أهمية هذه الإجراءات في إشراك المختصين والمهتمين بهذا الموضوع وخاصة المنحدرين من الفئات المستهدفة في تصور وتنفيذ وتقييم تلك الإجراءات أو السياسات الرامية إلى إحداث التحولات الاجتماعية التي ستقضي في نهاية المطاف على العوامل النفسية والمسلكيات المرتبطة بمخلفات الرق وآثاره.

فإذا كانت تلك الخطوط العريضة لما تحقق من إنجازات في الداخل، فإننا كسبنا رهانات هامة على المستوى الدولى.

فعلى الرغم من أن أعداء موريتانيا الذين ما فتئوا يقدمونها دوما على أنها دولة بُنِيَتْ أصلا مؤسساتها على الظلم والاستعباد والتمييز العنصرى، ويَدَّعُونَ أن الحكومة تمارس انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان؛ فإنه تم تفنيد تلك الصورة خاصة بعد انتخاب بلادنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ابتداءا من 19 يونيو 2010. فكان هذا التاريخ مفصليا بحيث شكل نقطة البداية التي خرجت فيها موريتانيا عن صمتها بمناسبة الحوار التفاعلي الذي أجري أثناء دورة مجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2010، حول الأشكال المعاصرة للرق في بلادنا. فهذا الحوار والتقرير المستند عليه كانا مناسبة لإعطاء معلومات وتوضيحات لكل الفاعلين الدوليين المهتمين بهذا الموضوع جعلتهم يراجعون نظرتهم إلى واقع العبودية في بلادنا.

كل ذلك رغم أن المقررة الخاصة لهذا الموضوع التي زارت بلادنا لأول مرة 2009 وقدمت عرضا حول واقع الاسترقاق في موريتانيا لم تكن في ذلك الوقت على دراية من حيثيات كثيرة كان لها الأثر الكبير في التحولات التي شهدها المجتمع الموريتاني.

كما مكنتنا الندوة التي نُظِّمَتْ على هامش الدورة المذكورة لمجلس حقوق الإنسان حول واقع العبودية في موريتانيا والبرازيل من زيادة فهم الفاعلين المذكورين لما يجرى في بلادنا من محاولات تقوم بها السلطات العمومية بغية القضاء على كل مظاهر الغبن الاجتماعي ومخلفات الرق على وجه الخصوص، طبقا للإرادة السياسية للسلطات العليا في البلد.

وما كان لكل ذلك أن يتم لولا ربط صلة دائمة مع الخبراء وكبار مسؤولى الأمم المتحدة وقادة أبرز منظمات حقوق الإنسان والمقررين الخاصين بمن فيهم المقررة الخاصة حول الأشكال المعاصرة للعبودية، والتي انتهت إلى فهم صحيح عن واقع العبودية في بلادنا عن طريق الحوار والتعاون بيننا وإياها، بحيث انتهت مأموريتها بمصادقة الحكومة في مارس 2014 وبالتعاون مع الأمم المتحدة على خارطة الطريق حول الأشكال المعاصرة للعبودية.

وفى 10 **نوفمبر** 2010 تقدمت بلادنا للدورة الأولى لأهم آلية لمجلس حقوق الإنسان لتقييم كافة مناحي سياسة البلد للوقوف على مدى التزامها بترقية وحماية حقوق الإنسان.

فهذه الآلية المسماة **العرض الدوري الشامل**، كانت مناسبة للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والدول المراقبة والمنظمات الدولية أن تُدْلِي بآرائها عن كل ما يجرى في بلادنا، فقد تدخلت أكثر من ستين دولة ومنظمة أثنت كلها على الإنجازات التي حققتها بلادنا.

ويكفينا انتصارا في هذا الامتحان الأممي الذي غالبا ما يُرعِبُ الدول أننا قبلنا أكثر من 90% من التوصيات ال 139 فقط التي وجهت إلينا وأغلبها تم آنذاك الشروع في تنفيذها، هذا بالإضافة إلى أنه بشهادة المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان أن عرضنا الدوري الشامل كان أحسن من عرض الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدمت معنا للآلية المذكورة في نفس الدورة.

ويعتبر افتتاح مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في بلادنا في 10 **دجمبر** 2010 والزيارة التي أدتها **السيدة نافى بلاى** المسؤولة الأولى السابقة للأمم المتحدة في هذا المجال **ما بين** 26 و29 **من شهر ابريل** 2011 خير دليل على أن الباب أضحى مسدودا أمام كل صيادي المياه العكرة الذين يعملون على النيل من سمعة بلادنا وعزلها عن محيطها الإقليمي والدولي.

إن هذا الأداء هو الذي جعلنا نرتقى من موقع الدفاع والرد على الاتهامات الموجهة إلينا حول الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان إلى موقع عضو فاعل في هذا المجلس يضع على عاتقه مهمة ترقية حقوق الإنسان حول العالم.

وهكذا تمكنا وبكل استقلالية من اتخاذ مواقف حول كل القضايا الأساسية في العالم وشاركنا في مبادرات هامة من خلال مساندتنا أو معارضتنا للكثير من القرارات حول حقوق الإنسان، متشبثين دوما بمواقفنا المبدئية اتجاه القضايا العربية والإسلامية والإفريقية وكذا القضايا العادلة في العالم.

وقد توجت بلادنا تلك المكاسب بأن انتخبت في 12 دجمبر 2012، نائبا لرئيس مجلس حقوق الإنسان عن القارة الإفريقية لسنة 2013، واحتلت لوحدها هذا الموقع من بين

كل الدول العربية والإفريقية والإسلامية بل أصبحت كل هذه المجموعات تستغل مكانة موريتانيا لحل إشكالاتها المتعلقة بحقوق الإنسان مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة. وصار الممثل الدائم لبلادنا على دراية كاملة مما يجري سواء على مستوى مفوضية حقوق الإنسان أو مكتب المجلس المسئول عن إعداد أجندات دوراته.

إن الزيارة التي أداها المفوض السامي السابق للاجئين **السيد آنتونيو كترس** لبلادنا والخطاب الذي ألقاه يوم 25 **مارس** 2012، **في مدينة روصو** بمناسبة إنهاء العودة الطوعية للاجئين برعاية من هيئته يُعْتَبَرُ هو الآخر انتصارا كبيرا ليس لأننا أعطينا لمواطنين موريتانيين ظُلِمُوا بالتهجير واللجوء حقهم في العودة إلى وطنهم، لكن أن يتم ذلك بشهادة من أكبر هيئة أممية مختصة باللاجئين، يبرهن على أن حكومتنا تتشبث بمبادئ العدل والإنصاف وتنتمي إلى القيم التي تقود المنظومة الأممية وتعمل طبقا لها.

هذا وقد تقدمت بلادنا للدورة الثانية لآلية العرض الدوري الشامل نوفمبر 2015، فكانت مناسبة لرئيس وفدنا لم يجب خلالها على اتهامات وانتقادات أعداء وحدة مكونات شعبنا فحسب بل أوضح للمجموعة الدولية استمرار الحكومة في جهودها الرامية إلى ترقية حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالهيئات والمعاهدات فقد انتمت بلادنا إلى المعاهدات والاتفاقيات التالية وقدمت تقاريرها الدورية لبعضها:

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- الحقوق المدنية والسياسية،
- المعاهدة الخاصة بحقوق الأشخاص المعوقين وابروتوكولها الاختياري،
- المعاهدة المتعلقة بكل أشكال التمييز ضد المرأة،
- المعاهدة المتعلقة بالتمييز العنصري،
- معاهدة حقوق الطفل.

أصبحت كذلك بلادنا طرفا في المعاهدتين الدوليتين المتعلقتين بحماية حقوق العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم وحماية كل الأشخاص ضد الاختفاء القسري.

وانتمت أخيرا إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب الذي استحدثت بموجبه آلية وطنية للوقاية من التعذيب.

وفيما يخص آلية الإجراءات الخاصة فتحت بلادنا الباب لزيارة المقررين الخاصين:

- بالأشكال المعاصرة للعبودية،
- بالعنصرية وكراهية الأجانب،
- بمناهضة التعذيب،
- بالفقر المدقع وحقوق الإنسان.

ويدل كل ذلك على الإرادة السياسية الثابتة للسلطات العليا للبلاد للتعاطي الإيجابي مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان رغم كون بعض هؤلاء المقررين يسيؤون بقصد أو بغيره فهم واقع البلد مما ينعكس على الخلاصات التي يخرجون بها في تقاريرهم والتي تشوه في بعض الأحيان سمعة البلد.

لا يتعلق الأخذ بمبادئ حقوق الإنسان بحل القضايا ذات الطابع السياسي التي كثيرا ما تُقدَّمُ على أنها تدخل في هذا الإطار، بل إن القضايا الحقوقية تطال المجالات الخدمية الاجتماعية التي ترعاها كذلك المجموعة الدولية من خلال المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة كالمكتب الدولي للشغل ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

فكل هذه المنظمات انطلاقا من معاييرها الخاصة تُقوِّمُ إيجابيا حالة بلادنا سواء تعلق الأمر بمستوى التغطية الصحية التي تكفل الحق في العلاج والولوج إلى الخدمات الصحية. كما تُقدر هذه المنظمات إيجابيا الضمانات المتعلقة بالحريات والحقوق النقابية.

كذلك لا تسجل المنظمة العالمية للملكية الفكرية أية مضايقة أو حَدٍّ لحريات الإبداع أو الصناعة أو التأليف في موريتانيا فهي في استعداد تام لمؤازرة ودعم بلادنا في كل مشاريعها المتعلقة بالملكية الفكرية خاصة بعد المصادقة على القانون الخاص بها.

أما من حيث الآفاق فإن أكبر ضمانة لتعزيز مكاسب بلادنا في مجالي ترقية وحماية حقوق الإنسان هي دولة القانون بكل ما تقتضيه من الحريات الفردية والجماعية وبناء مؤسسات ديمقراطية تضمن حقوق الجميع على أساس من المواطنة والاستحقاق بعيدا عن المحسوبية والزبونية والاعتبارات الضيقة العرقية والقبلية وكل ما من شأنه الإخلال بمساواة كافة المواطنين وتكريس العدالة الاجتماعية.

وعليه يترتب علينا إدراك أن تجسيد مثل هذه الأهداف ليس هو طريق الخلاص فحسب وإنما هو كذلك الشرط الأكيد لتنمية

اقتصادية واجتماعية شاملة. فعلينا أن نعي كل الوعي الارتباط الوثيق ما بين موضوعات حقوق الإنسان والوحدة الوطنية في أبعادها المتعلقة بضرورة تجاوز النزعات الخصوصية العرقية والفئوية والإبقاء على الانتماء الوطني. في مقابل ذلك لا يجوز التغاضي عن الجوانب الموضوعية في المطالب والاحتياجات سواء كانت ثقافية أو اجتماعية او حقوقية التي تطرحها هذه أو تلك من الفئات الاجتماعية أو العرقية والتي ينبغي ان توجد لها حلول في إطار الوحدة الوطنية والمواطنة المشتركة بعيدا عن الشطط والفرقة والتقسيم الذي لا يطمئن به إلا أعداء وحدة شعبنا ولحمته الاجتماعية.

ولكي يُبعد شبح الفرقة والتقسيم يلزم وضع حد للغبن الذي ما زال يعاني منه أبناء الفئات التي كانت مهمشة والعمل إنصافا لها على أن تلج إلى المقدرات الاقتصادية وتستفيد من الخدمات الاجتماعية وتحصل على الامتيازات المادية والمعنوية للوظائف العمومية.

وحتى تتعزز المكاسب في مجال حقوق الإنسان التي تلوح في الأفق من وقت إلى آخر تهديدات بتراجعها ينبغي العمل على:

أ. السعي الدائم إلى توطيد المكتسبات آنفة الذكر وغيرها مما سيتحقق على أساس الوعي بأن أعداء هوية البلاد ووحدة مكوناتها المختلفة لن يتراجعوا عن مخططاتهم الجهنمية التي تستهدف النيل من البلاد وإشعال فتيل التقسيم وفي نهاية المطاف الحرب الأهلية ذات الطابع العرقي والفئوي.

ب. اعتماد تسيير محكم وعقلاني لكل الملفات التي لها صلة بموضوعات حقوق الإنسان وإسنادها للذين هم أكثر كفاءة وقدرة على إدارتها وخاصة الأكثر اقتناعا بطابعها الاستراتيجي بالنسبة لوحدة البلاد ووجودها. وفي هذا الإطار مراعاة هذه المعايير في اختيار مسئولي الهيئات العمومية والهيئات الاستشارية مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،

ج. إن مثل هذه الإجراءات هي السبيل الأوحد لإبعاد شبح الاستغلال السلبي لملفات حقوق الإنسان من جهة وتعزيز المكتسبات التي تم التوصل إليها رغم كونها تظل عرضة للنسف إذا لم يتم تسييرها بشكل محكم وعقلاني.

واقع حرية الاعلام في موريتانيا

الولي ولد سيدي هيبه

لا شك أن مصطلح السلطة الرابعة بالانجليزية Fourth Estate أو Quatrième Pouvoir بالفرنسية الذي بات يُطلق على وسائل الإعلام عموما وعلى الصحافة بشكل خاص، ويستخدم اليوم في سياق إبراز دورها المؤثر الذي لم يعد يقتصر على تعميم المعرفة والتوعية والتنوير فحسب، بل في تشكيل الرأي، وتوجيه الرأي العام، والإفصاح عن المعلومات، وخلق القضايا، وتمثيل الحكومة لدى الشعب، وتمثيل الشعب لدى الحكومة، وتمثيل الأمم لدى بعضها البعض .وقد استخدم المصطلح منذ أول ظهورٍ مشهورٍ له منتصف القرن التاسع عشر بكثافة انسجاماً مع الطفرة التي رافقت الصحافة العالمية منذ ذاك الحين، ليستقر أخيراً على معناه الذي يشير بالذات إلى الصحافة وبالعموم إلى وسائل الاتصال الجماهيري (mass media) كالإذاعة والتلفزيون .

وينص تعريف حرية الإعلام* على أنها تكمن في حق الوصول إلى الأخبار وأنها مرتبطة أيما ارتباط بالحق الأساسي في حرية التعبير كما هو معترف به في القرار 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة المصادق عليه سنة 1946، وكذا في البند 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، وأنها بمثابة الرديف لحرية التعبير من خلال آليات دولية مهمة منها المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية 1999 واتفاقية القارة الامريكية المتعلقة بحقوق الانسان 1969. ومهمة اليونسكو كما هي محددة في الميثاق التأسيس تدعو المنظمة إلى" تسهيل حرية تبادل الأفكار عبر الكلمة أو الصورة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الاحتفال السنوي باليوم العالمي لحرية الصحافة لليونسكو، تمت الإشارة إلى أهمية حرية المعلومة في مجموعة من الإعلانات إعلان بريزبان، إعلان مابوتو، إعلان داكار، وهي تشجع حرية الإعلام من خلال دعمها للمجتمع المدني في المرافعة والتوعية بحق الوصول إلى الأخبار العامة في كل البلدان، وتكوين الصحفيين في التقصي الصحفي وتعزيز دور وأهمية دور

الأرشفة ضمن سيرورة التطبيق الميداني لحرية الإعلام.

شهدت موريتانيا منذ مطلع القرن الحالي استجابة كبيرة لمطلب تكريس حرية الإعلام فظهرت الصحف وولج الكثير من الشباب مهنة الصحافة من غير سابق تكوين ولا إعداد محققا شبه معجزة في بروز جيل من الصحفيين والمحللين وكتاب المقالة والاستقصائيين المتميزين وصحف نوعية فرضت إيقاعها ومستوى تعاطيها مع كل أحداث وقضايا البلد الاجتماعية والسياسية وغيرها حتى أصبحت مرجعا موثوقا ومعتمدا من الصحافة الدولية المهتمة بالشأن الموريتاني وشبه المنطقة عموما، على الرغم من ضعف المهنية وفي ظل غياب التكوين والمأسسة والحوافز المادية والنفسية .

ولكن هذه الحرية وهذا التعاطي مع مهنة المتاعب والشح المادي ظل يشوبها بعد تعاطي السلطات العمومية معها والتي تعتبرها عدوا لا سندا في تنمية البلد وإرساء قواعد دولة القانون فاستحدثت مادة في القانون المنظم للمهنة يصادر الصحف التي تكشف عن بعض الممارسات المضرة بتسيير شؤون الدولة أو مصالح الشعب، وهي المادة 11التي قوضت رويدا رويدا عمل الصحف الملتزمة وقلصت هامش الحرية حتى لم يبق سوى الصحف الموالية للنظام والممتدحة لحكومته والممجدة لحزبه.

وظلت الأوضاع على هذه الحال حتى العام 2005 حيث فتحت موريتانيا صفحة جديدة في مجال حرية الصحافة بعدما أعلنت عن قانون جديد للسلطة الرابعة* وشكلت جهازا أعلى للصحافة والسمعيات البصرية عهد إليه بالإشراف على مجمل القضايا المتعلقة بالحقل الإعلامي في البلد.

وهو القانون المنظم للحريات الصحفية في موريتانيا الذي نص على اعتماد نظام التصريح بالإصدار بدل نظام الترخيص الذي كان سائدا قبل ذلك، وتضمن إلغاء عقوبة المصادرة القبلية التي كانت تؤرق الصحفيين كثيرا وتسبب لهم الإحباط وتزج بهم أحيانا في السجن .كما ألغى يومها القانون الجديد تبعية الصحافة لوزارة الداخلية وأحالها إلى وزارة العدل، وألغى اشتراط إيداع نسخ من الصحف الصادرة قبل توزيعها، واشترط بدلا من ذلك إيداع نسخة واحدة لدى ضبطية وكالة النيابة العامة قبل

أو بعد التوزيع ووضع حدا للمصادرة التي عانت منها تلك الصحافة.

ولا شك أنه من أهم ما أضافه القانون الجديد اعتباره "حق الإعلام وحرية الصحافة" من بين روافد "حرية التعبير" حقوقا ثابتة للمواطن، وأكدت المادة الثالثة أن من حق بل من واجب الصحفي "حماية مصادره في جميع الأحوال، إلا في الحالات التي ينص عليها القانون لضرورات مكافحة الجرائم والجنح، وخاصة المساس بأمن الدولة والإرهاب".

وكان هذا الإعلان قد تزامن مع تقرير صدر قبل ذلك بفترة وجيزة عن المنظمة الدولية للدفاع عن حرية الصحافة "مراسلون بلا حدود "قالت فيه إن موريتانيا حققت قفزة كبيرة في مستوى الحريات الصحفية في العالم، وأنها حطمت رقما قياسيا في التحسن الذي طرأ خلال هذا العام في هذا المجال وأنه بعدما كانت موريتانيا تحتل المرتبة الثامنة والثلاثين بعد المائة عام 2004 فقد قفزت إلى المرتبة 77 في الترتيب العالمي ثم الأول عربيا وإفريقيا للسنة الرابعة وموريتانيا تتصدَّر فيهما حرية الصحافة"، أطلس، 13 فبراير/شباط 2015 وكانت الحكومة الموريتانية بمصادقتها على هذا القانون قد وفت بجزء كبير من التزاماتها المتعلقة بإطلاق وبسط الحريات العامة.

ولكن تاريخ 3 يوليو/تموز 2010 شكَّل محطَّة بارزة في مسار الإعلام الموريتاني، بإقرار الجمعية الوطنية قانونًا يقضي بتحرير الفضاء السمعي البصري وإنهاء احتكار الدولة لمجال البث الإذاعي والتليفزيوني، وتحويل الإعلام الحكومي إلى "إعلام عمومي"، وهو القانون المعروف برقم 045-2010.

وقد تجلت أهمية المسار الجديد لقطاع الإعلام باتجاه مَأسَسَتِهِ عبر إعادة هيكلة منظومته قانونيًّا وتنظيميًّا ومهنيًّا وفكِّ ارتباطه بالمنظومة السياسية، وضمان استقلاليته وحريَّته وتعدُّديته بأبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية والمجالية، حتى يتمكَّن من أداء الدور المنوط به في الاستجابة للاحتياجات الديمقراطية والثقافية للمجتمع، ولكي لا يظل عُدَّةً أيديولوجية، أوذراعًا إعلاميَّة لأي نظام حكم يُروِّج لخطابه السياسي ومواقفه، أو أداةً لِقَوْلَبَةِ الوعي وتزييفه وتوجيه الرأي العام.

وإنه المسار الذي توج بالترخيص لخمس محطات إذاعية وأخرى تليفزيونية (الجدول)، تتولّى السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية باعتبارها سلطة تنظيمية، رقابة ومتابعة نشاطات هذه المؤسسات، والسَّهر على تطبيق التشريعات والنُّظُم المتعلقة بقطاع الاتصال.

وقد سمح مناخ الحريات الواسعة التي يعيشها القطاع السمعي البصري والمشهد الإعلامي عمومًا لموريتانيا بأن تحافظ على تصدُّر قائمة الدول العربية في مجال حرية الصحافة للسنة الرابعة، من مسار مَأسَسَةِ هذا القطاع وتحويل الإعلام الحكومي إلى إعلام الخدمة العمومية وإن قطع الأمر اشواطا مرئية إلا أنه ما زال بعد مرور خمسة أعوام يشكو ضعف إرضاء مُخرجاته تطلعات ورؤى بعض المهنيين والنقابيين والحقوقيين والفاعلين السياسيين، وفي النخبة المجتمعية الموريتانية بشكل عام، حول خصائصهما وأهدافهما ورهاناتهما وكيفية تمكين أفراد المجتمع من مبدأ الحق في الاتصال وحرية الرأي والتعبير، وعلاقتهم بتليفزيون الخدمة العمومية أساسًا.

جدول (1) المحطات الإذاعية والقنوات التليفزيونية المرخَّص لها *

إذاعة/قناة	تاريخ الترخيص
إذاعة صحراء ميديا	22 نوفمبر 2011
إذاعة كوبني	22 نوفمبر 2011
إذاعة موريتانيد	22 نوفمبر 2011
إذاعة التنوير	22 نوفمبر 2011
إذاعة نواكشوط الحرة	22 نوفمبر 2011
قناة الساحل	22 نوفمبر 2011
قناة الوطنية	22 نوفمبر/ 2011
قناة شنقيط	-
قناة "المرابطون"	03 يناير/كانون الثاني 2013
قناة دافا	03 يناير/كانون الثاني 2013

وعلى الرغم من أن هذا الإشكال الذي تبرره حداثة التجربة وضعف الوسائل وقلة الحرفية الناتجة عن غياب التكوين المهني، ومنافسة الغزو الرقمي، فإن التحسينات واقع ملموس وإن كانت ما زالت تحصل بوتيرة بطيئة وخجولة. وبالطبع فإن ما يميز هذه القفزة الكبيرة في مجال الحريات والوسائل الإعلامية من محطات إذاعية وتلفزيونية وجرائد وصحف ورقية ومواقع الكترونية، هو حرية الأداء الذي لا تقيده إلا المواثيق والمساطر الأخلاقية المهنية وتلتزم بها كل الجهات والنقابات والروابط والتجمعات والشبكات المهنية، التي تؤطر وتحمي وتوجه عموم المنتمين للحقل من المؤسسات الصحفية الموزعة كالتالي:

جدول (2) الصحف الورقية والالكترونية*

الصحف الورقية	55
المواقع الالكترونية	123
القنوات السمعية البصرية	09

جدول (3) جدول الروابط والتجمعات الصحفية

النقابات والروابط والتجمعات الصحافية:	14

ولمواكبة هذه الحرية الإعلامية وتأطيرها في كل أبعادها، البشرية (صحفيين وفنيين) والمؤسسية مؤسسات مهنية (والتنظيمية) أطر نقابية ورقابة أخلاقية (والقانونية) والأخلاقية قامت الدولة باستحداث قسم تدريس الصحافة في المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء قام لحد الساعة بتخريج عشرات الصحفيين والكتاب الصحفيين، كما نظمت المدرسة عشرات الدورات التكوينية والتدريبية لتحسين مهارات الصحفيين والفنيين من مصورين ومخرجين حسنوا بعد تخرجهم من أداء مؤسساتهم.

بهذه النتائج المذهلة التي تحققت في فترة قصيرة نسبيا استطاعت موريتانيا أن تتجاوز حقا عقدة الخوف من التعبير عن الرأي البناء وانتقاد السياسات التي لا تستجيب لمتطلبات بناء البلد على أسس الحرية المسؤولة والعدالة التي ينشدها الشعب بمختلف مكوناته وشرائحه .وبشهادة المراقبين الإعلاميين في المؤسسات الرقابية العريقة المشهود لها والمسلم بقوة ودقة وحياد التقارير، فإن الإنجاز الموريتاني نادر الحصول تدعمه القفزة النوعية في الأداء المهني حيث إن الإعلاميين الموريتانيين باتوا في تعاطيهم مع المادة الصحفية بكل أصنافها إخبارية واستقصائية وتحليلية وغيرها من الكفاءة ما مكنهم من أن يزاولوا بحرفية عالية في الكثير من الوكالات والمؤسسات خارج البلد كالجزيرة واكاي نيوز والعربي ومراسلين للعديد من محطات الإذاعات الدولية عربية وأجنبية.

وأما في موريتانيا فإن هذه المنابر الإعلامية التي تحررت نهائيا من مقص الرقابة والمصادرة قد توجت نتيجة لهذا المعطى الاستثنائي والتحول الفريد بأمور هامة للغاية تحققت هي:

- ✓ التجاوز بسرعة فائقة من مرحلة التأتأة إلى مرحلة المهنية المسؤولة والعالية،

- ✓ الانسجام مع متطلبات الحرفية والتقيد التام باشتراطات وأخلاقيات المهنة وضوابطها،
- ✓ خلو السجون من الصحفيين ومعتقلي الرأي،
- ✓ تواصل موريتانيا للمرة الرابعة على التوالي الدول العربية في حرية الإعلام تقدمها الحثيث على المستوى القاري والعالمي.

وبهذا تكون موريتانيا قد أصبحت نموذجا يحتذى في مجال حرية الإعلام وقد تصبح عما قريب بذلك مدرسة للمهنية المسؤولة التي تحافظ على التوازنات التي تتطلبها الممارسة الديمقراطية الهادفة إلى إرساء قواعد دولة القانون والحرية الراسخة.

إحـــالات:

* القرار 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة المصادق عليه سنة 1946، والبند 19 من الإعلام العالمي لحقوق الإنسان 1948

* جدول (1) السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية

* جدول (2) السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية

* جدول (3) السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية

* قانون حرية الصحافة رقم 017-06 الصادر 2006

* الجمعية الوطنية 045-2010

sionnalisme responsable et performant ;

- remplir les conditions requises pour accéder à un statut professionnel répondant pleinement à la déontologie et aux règles de l'art.

- Deux faits marquants incitent à l'optimisme, à savoir :

- l'absence de détenus de presse ou d'opinion ;

- le classement de la Mauritanie pour la quatrième année consécutive à la tête des pays arabes et elle poursuit son ascension dans les classements continental et mondial.

A ce rythme la Mauritanie sera bientôt un modèle à suivre en matière de liberté de presse et pourra incessamment constituer un cas d'école pour le professionnalisme responsable qui maintient les équilibres qu'exige l'exercice de la démocratie et de l'affermissement des fondements de l'Etat de droit.

posé des établissements de presse ci-après :

Tableau 2 : journaux en support papier et électronique

Journaux sur support papier	55
Sites électroniques	123
Chaines audio-visuelles	09

Syndicats, associations et groupements de presse	14

Pour accompagner cette liberté de presse et l'encadrer dans ses dimensions humaines (journalistes et techniciens), institutionnelles (établissements), organisationnelles (cadre syndical et contrôle de la déontologie), juridiques et morales, l'Etat a créé une filière de journalisme au sein de l'Ecole Nationale d'Administration, de Journalisme et de Magistrature. Cette filière a formé jusqu'à présent des dizaines de journalistes et d'écrivains journalistes. Elle a également organisé plusieurs sessions de perfectionnement au profit de journalistes, de techniciens, de réalisateurs et de photographes qui ont amélioré substantiellement le travail de leurs institutions après leur sortie.

Par ces résultats spectaculaires réalisés en un court laps de temps, la Mauritanie a pu véritablement surmonter le complexe de la phobie de la libre expression constructive et de la critique des politiques qui ne répondent pas aux impératifs du développement national sur la base de la liberté responsable et de la justice à laquelle aspire le peuple toutes tranches et couches confondues. Les témoignages d'observateurs relevant d'institutions d'information de renom connues pour la crédibilité et de la neutralité de leurs rapports attestent de ce bond qualitatif que les journalistes mauritaniens ont accompli et qui les a habilités à traiter la matière médiatique dans toutes ses catégories (information, investigation, analyse ...), ce qui leur a permis de collaborer efficacement à des agences de presse à l'étranger comme Al Jazira, Sky News, Al Arabiya, et d'être accrédités comme correspondants pour plusieurs radios arabes et internationales.

Ainsi, la liberté de la presse en Mauritanie qui est délivrée définitivement du couperet de la censure a mis à profit cette donne exceptionnelle pour :

- passer rapidement de la phase des balbutiements à l'étape du profes-

mentations relatives au secteur de la communication.

Ce climat de larges libertés que vivent le secteur audio-visuel et la scène médiatique dans son ensemble a permis à Mauritanie de conserver son classement en tête des pays arabes pour la quatrième année consécutive. Mais le processus d'institutionnalisation du secteur et la transformation des media d'Etat en services publics – même si des progrès ont été réalisés – demeurent en deçà des attentes des professionnels, des syndicalistes, des juristes, des acteurs politiques et de l'élite de la société mauritanienne en général quant aux objectifs poursuivis et aux enjeux liés à la garantie du droit du citoyen à l'information et à la liberté d'expression notamment sur le service public TV.

Tableau 1 : Radios et Télévisions ayant une licence

Radio / TV	Date de la licence
Radio Saharamedia	22 Novembre 2001
Radio Coubenni	22 Novembre 2001
Radio Mauritanides	22 Novembre 2001
Radio Tanwir	22 Novembre 2001
Radio Nouakchott Al Hourra	22 Novembre 2001
Chaine TV Sahel	22 Novembre 2001
Chaine TV El Watanya	22 Novembre 2001
Chaine TV Chinguit	-
Chaine TV Al Mourabitoune	03 Janvier 2013
Chaine TV Dva	03 Janvier 2013

Malgré ce déficit dû à la courte expérience, à la faiblesse des moyens, au manque de professionnalisme et de formation continue, en plus de la concurrence du numérique, les améliorations sont réelles même si leur rythme est lent et timide. Naturellement, ce qui caractérise ce grand bond en avant en matière des libertés et des media (radios, tv, journaux, sites web) c'est la liberté de ton qui n'est soumise qu'aux limites imposées par les chartes et la déontologie professionnelle qui est respectée par toutes les parties, syndicats, associations et réseaux. Ces chartes encadrent, protègent et orientent l'ensemble des affiliés au champ com-

La nouveauté la plus importante apportée par la nouvelle loi est sans doute la reconnaissance du « droit du citoyen à l'information » comme pilier de la liberté de la presse. L'article 2 de cette loi stipule aussi qu'il est du droit du journaliste, et même de son devoir, de « protéger en toutes circonstances ses sources sauf dans les cas prévus par la loi pour les nécessités de lutte contre les crimes et délits, notamment ceux liés au terrorisme ou portant atteinte à la sécurité de l'état ».

Cette déclaration coïncidait avec un rapport publié la veille par une organisation de défense de la liberté de la presse, en l'occurrence « reporters sans frontière » qui disait que « la Mauritanie a fait un grand bond dans le domaine des libertés au niveau mondial et qu'elle a battu le record de l'amélioration intervenue cette année en passant de la 138^{e} place en 2004 à la 77^{e} place dans le classement mondial et à la première place au plan africain et arabe pour la quatrième année de suite » (Atlas, 13 Février 2015). Avec l'adoption de cette loi, le Gouvernement mauritanien a honoré une grande part de ses engagements visant à élargir les libertés publiques.

Par ailleurs, l'année 2010 a marqué une étape décisive dans l'évolution la scène médiatique en Mauritanie avec l'adoption par l'Assemblée nationale d'une loi portant libéralisation de l'espace audio-visuel et la fin du monopole de l'Etat sur la diffusion radiophonique et télévisuelle tout en transformant les médias de l'Etat en « services publics ».

Ce processus a eu pour corollaire la restructuration du Département de l'Information sur les plans institutionnel et professionnel afin de le libérer du joug du système politique et garantir son autonomie et sa diversité dans ses dimensions politiques, culturelles, sociales et environnementales. Et ce dans le but de permettre à ce secteur d'accomplir la mission qui lui incombe au vu des besoins inhérents à la démocratie et à l'émancipation de la société, au lieu de faire de l'information un outil de propagande pour tout régime qui essaie de redorer son blason ou remodeler la conscience collective en manipulant l'opinion publique.

C'est ce processus qui a été couronné par la délivrance de licences pour 5 stations radio et autant de chaines de télévision (cf. tableau infra) soumises au contrôle de la HAPA en sa qualité de superviseur de ces établissements et de garant de l'application des législations et régle-

presse par l'appui à la société civile en plaidoyer et en prise de conscience du droit à l'accès à l'information publique dans les pays, par la formation des journalistes en investigation de presse et le renforcement du rôle et de l'importance de l'archivage dans le processus d'application effective de la liberté de la presse.

La Mauritanie a connu au début de ce millénaire une forte adhésion à la liberté de la presse se traduisant par la parution de journaux et l'exercice de la profession de journaliste par nombre de jeunes novices qui ont évolué de manière spectaculaire vers de hauts niveaux de professionnalisme en presse d'investigation et d'analyse au point que des organes de presse internationaux ont désormais recours à leurs services pour traiter les questions en rapport avec la Mauritanie et la sous région, et ce en dépit de la modestie des formations et des moyens et de l'absence d'un cadre institutionnel motivant.

Toutefois, cette liberté dans l'exercice du « métier des ennuis » est demeurée handicapée par une attitude hostile des autorités qui traitaient la presse en adversaire et non en soutien du développent du pays et du raffermissement de l'Etat de droit. Ces autorités ont promulgué, dans la loi régissant la profession, le fameux article 11 permettant la censure des publications portant atteinte à la bonne marche des affaires de l'Etat ou aux intérêts du peuple. L'application de cet article a sapé progressivement l'action de la presse et réduit sa marge de liberté à telle enseigne qu'il ne restait que les journaux pro-régime glorifiant son gouvernement et son parti.

Cette situation a perduré jusqu'en 2005 quand la Mauritanie a ouvert un nouveau chapitre en matière de la liberté de la presse en adoptant une loi nouvelle pour régir le « quatrième pouvoir » et a institué la HAPA (Haute Autorité de la Presse et de l'Audio-visuel) chargée de superviser l'ensemble des questions liées à l'information.

Cette loi a introduit en Mauritanie le système de déclaration au lieu de celui de l'autorisation préalable en vigueur avant 2005 et qui portait un grave préjudice aux journalistes allant jusqu'à leur incarcération. En vertu de cette loi, la presse dépend désormais du Ministère de la Justice et non de l'Intérieur. Le dépôt des exemplaires avant publication n'est plus exigé. Il suffit de déposer un exemplaire auprès des greffes du parquet avant ou après publication. En outre, la censure qui traumatisait la presse a été bannie.

Etat des lieux de la liberté de la presse en Mauritanie

Par El Wely Ould Sidi Hayba

Il est indéniable aujourd'hui que le titre de « quatrième pouvoir » attribué aux medias en général et à la presse en particulier pour rendre compte de son rôle influent, ne se limite plus à la divulgation des connaissances, à la sensibilisation et à la conscientisation, mais déborde ce cadre pour contribuer à créer une opinion publique, à diffuser les informations à grande échelle, à instruire les sujets épineux, à permettre aux gouvernements de communiquer avec les peuples et vice-versa, à présenter les nations les unes aux autres … Cette appellation est apparue au milieu du 19e siècle concomitamment avec la profusion des journaux de l'époque et s'est stabilisée enfin pour désigner la presse dans son ensemble et notamment les mass media comme la radio et la télévision.

La liberté de presse est définie comme étant le droit à accéder aux sources de l'information. Ce droit est intimement lié à celui de la liberté d'expression tel que reconnu dans la résolution 59 des Nations Unies adoptée en 1946 et dans la clause 19 de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme de 1948. Ces deux libertés ont été consacrées par d'importants instruments internationaux dont la charte des droits civiques et politiques de 1999 et la convention du continent américain sur les droits de l'Homme de 1969.

La mission de l'UNESCO telle que définie dans sa charte constitutive consiste à « faciliter la liberté d'échanger les idées à travers le langage et l'image ». Par ailleurs et dans le cadre de la célébration de la journée mondiale de la liberté de la presse à l'UNESCO, l'accent est mis sur l'importance du droit à l'information dans des déclarations comme celles de Durban, Maputo et de Dakar. Cette organisation encourage la liberté de la

nationale dans ses dimensions relatives à la nécessité de surmonter les dissensions raciales et communautaires et conserver l'appartenance à la patrie. En revanche, on ne peut admettre le refus des aspects objectifs des revendications et des besoins qu'ils soient culturels, sociaux ou de droit soulevés par l'une ou l'autre des communautés sociales ou ethniques. Ces revendications doivent avoir des solutions dans le cadre de l'unité nationale et de la citoyenneté partagée loin de tout excès ou de discorde qui ne sert que les ennemis de la cohésion de notre peuple.

Pour éloigner le spectre de la division et de l'irrédentisme, on doit mettre fin à la frustration que ressentent encore les membres des groupes qui étaient naguère marginalisés et œuvrer pour leur rendre justice en leur permettant l'accès aux ressources économiques et aux services sociaux afin qu'ils bénéficient des avantages matériels et moraux et accèdent aux charges et fonctions publiques.

Pour consolider les acquis en matière des droits de l'Homme sur lesquels planent de temps à autre des menaces de régression, l'accent doit être mis sur :

la poursuite du renforcement des acquis précités et d'autres allant dans le même sens avec la conviction que les ennemis de l'identité et de l'unité du pays et de ses différentes composantes n'abandonneront pas leurs plans diaboliques visant à déstabiliser le pays et semer la zizanie pour aboutir à une guerre civile sur des bases ethniques et communautaires ;

la gestion cohérente et rationnelle de tous les dossiers ayant trait aux droits de l'Homme en les confiant à ceux qui sont les plus aptes à les conduire, notamment ceux qui sont convaincus de leur caractère stratégique pour l'unité et la survie du pays. Ces critères doivent être pris en considération dans le choix des responsables des organes publics et consultatifs comme la Commission Nationale des Droits de l'Homme ;

de telles mesures qui sont l'unique moyen d'éloigner le spectre de l'exploitation négative des dossiers des droits de l'Homme et pour renforcer les acquis réalisés qui demeurent exposés aux risques de dissipation s'ils ne sont pas gérés de manière cohérente et rationnelle.

les mécanismes onusiens des droits de l'Homme malgré le fait que certains de ces rapporteurs font preuve, volontairement ou involontairement, d'une incompréhension de la réalité du pays, ce qui se répercute sur les conclusions de leurs rapports portant parfois atteinte à l'image du pays.

Notons que l'application des principes des droits de l'Homme n'implique pas nécessairement la résolution des questions politiques qui sont souvent présentées comme relevant de ce domaine. Or, les questions de droits concernent en fait les domaines des services sociaux qui sont aussi parrainés par la communauté internationale à travers les organisations spécialisées des nations unies telles que le Bureau International du Travail, l'Organisation Mondiale de la Santé, l'Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle …

Toutes ces organisations évaluent positivement, sur la base de leurs critères, la situation de notre pays tant sur le plan de la couverture sanitaire qui garantit le droit aux soins et l'accès aux services de santé, que sur le plan des garanties relatives aux libertés syndicales.

Pour sa part, l'Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle n'enregistre aucune entrave en Mauritanie à la liberté de la création, de l'industrie ou de l'écriture des livres et elle est disposée à appuyer notre pays dans tous ses projets relatifs à la propriété intellectuelle surtout après l'adoption de la loi régissant ce domaine.

Concernant les perspectives d'avenir, la meilleure garantie de consolidation des acquis de notre pays en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme est l'instauration de l'Etat de droit avec ce que cela implique en termes de libertés individuelles et collectives et de mise en place d'institutions démocratiques garantissant tous les droits sur la base de la citoyenneté et du mérite loin de tout népotisme, clientélisme ou considérations sectaires ethniques ou tribales, et loin de tout ce qui est de nature à compromettre l'égalité entre les citoyens et la consécration de la justice sociale.

En conséquence, nous devons comprendre que l'atteinte de tels objectifs n'est pas seulement la voie de salut mais aussi la condition sine qua non d'un développement socio-économique inclusif. Nous devons être conscients de la corrélation entre les questions des droits de l'Homme et celles de l'unité

té avec les valeurs qui fondent l'Organisation des Nations Unies.

Par ailleurs, notre pays s'est présenté à la 2e session du mécanisme de présentation périodique globale en 2015 qui était une occasion pour le chef de notre délégation non seulement de réfuter les accusations et critiques des ennemis de l'unité des composantes de notre peuple, mais aussi de montrer à la communauté internationale la poursuite par notre Gouvernement des efforts visant à promouvoir les droits de l'Homme.

Concernant les conventions et traités auxquels la Mauritanie a adhéré, notre pays est partie des conventions suivantes et a présenté des rapports pour certaines d'entre elles :

- Les droits économiques, sociaux et culturels ;
- Les droits civiques et politiques ;
- Le traité relatif aux droits des personnes en situation de handicap et son protocole facultatif ;
- Traité relatif à la lutte contre toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ;
- Traité relatif à la discrimination raciale ;

Convention sur les droits de l'enfant.

Notre pays est devenu également partie prenante aux deux conventions relatives à la protection des droits des travailleurs émigrés et les membres de leurs familles et la protection de toutes les personnes contre la disparition forcée.

Il a adhéré récemment au protocole facultatif de la convention contre la torture. Cette adhésion a donné lieu à la création d'un mécanisme national de prévention de la torture.

S'agissant du mécanisme des mesures spécifiques, notre pays a ouvert la porte à la visite de deux rapporteurs spéciaux chargés :

- des formes contemporaines d'esclavage ;
- du racisme et de la xénophobie ;
- de la lutte contre la torture ;
- de l'extrême pauvreté et des droits de l'Homme.

Tout ceci atteste de la volonté politique constante des hautes autorités du pays d'entretenir des rapports positifs avec

cembre 2010 et la visite effectuée du 26 au 29 Avril 2011 par Mme Navi Blay l'ex première responsable de l'ONU dans ce domaine, sont autant de preuves que la porte est désormais close devant les pêcheurs en eaux troubles qui essaient de ternir l'image de notre pays et de l'isoler dans son environnement régional et international.

Ce sont ces performances qui nous ont fait passer de la position de défense et de réaction aux accusations de violation des droits de l'Homme qui nous sont imputées à une position de membre actif dans ce conseil qui s'attelle à la promotion des droits de l'Homme à travers le monde.

Aussi, avons-nous pu en toute indépendance prendre position sur toutes les questions essentielles dans le monde et participer à d'importantes initiatives en soutenant ou en s'opposant à plusieurs résolutions sur les droits de l'Homme, partant de notre position de principe à l'égard des questions arabes, islamiques et africaines et des questions justes partout dans le monde.

Ces acquis réalisés par notre pays ont été couronnés par son élection le 12 Décembre 2012 vice président du Conseil des Droits de l'Homme pour le continent africain au titre de l'année 2013. Notre pays est le seul parmi les pays arabes et africains qui a occupé ce poste et, mieux encore, ces groupes de pays ont eu recours à la position de la Mauritanie pour résoudre leurs problèmes en matière des droits de l'Homme et de leur rapport aux mécanismes de l'ONU. Le représentant permanent de notre pays s'est familiarisé avec tous les tenants et aboutissants du fonctionnement du Commissariat aux Droits de l'Homme et du Conseil qui est responsable de l'établissement des agendas des sessions de ce commissariat.

La visite effectuée à notre pays par l'ancien haut commissaire aux réfugiés Mr. Antonio Gutteres et le discours qu'il a prononcé le 25 Mars 2012 à Rosso à l'occasion de la fin du retour volontaire des réfugiés sous l'égide de son organisme est aussi un réel succès, non pas que nous avons permis à des citoyens mauritaniens victimes d'une injuste déportation de regagner leur pays, mais parce que ce retour se déroule avec la bénédiction du principal organe onusien spécialisé, ce qui dénote de l'attachement de notre Gouvernement aux principes d'équité et de justice et prouve qu'il agit en conformi-

En outre, le colloque tenu en marge de la session du Conseil des Droits de l'Homme sur la réalité de l'esclavage en Mauritanie et au Brésil, nous a permis d'éclairer davantage les dits acteurs sur ce qui se passe dans notre pays et sur les actions menées par les autorités publiques en vue d'éradiquer toutes les formes de frustration sociale et en particulier les séquelles de l'esclavage, conformément à la volonté politique des Hautes Autorités du pays.

De telles réalisations n'auraient pu se réaliser n'eût été la mise sur pied de liens permanents avec les experts, les hauts responsables de l'ONU, les principaux leaders des organisations humanitaires et les rapporteurs spéciaux y compris la rapporteuse spéciale sur les formes contemporaines de l'esclavage qui a fini par comprendre la réalité de l'esclavage dans notre pays grâce au dialogue et à la coopération que nous avons établis avec elle de sorte que la fin son mandat a coïncidé avec l'adoption du Gouvernement en Mars 2014 en collaboration avec l'ONU de la feuille de route sur les formes contemporaines d'esclavage.

Le 10 Novembre 2010, notre pays s'est présenté à la première session du principal mécanisme du Conseil des Droits de l'Homme pour l'évaluation de tous les aspects de la politique du pays afin de déterminer le degré de son engagement pour la promotion et la protection des droits de l'Homme.

Ce mécanisme dénommé « présentation périodique globale » est une occasion pour les pays membres du Conseil des Droits de l'Homme et les organisations internationales d'émettre leurs avis sur tout ce qui se passe dans notre pays. Plus de 60 pays et organisations y ont présenté des communications et ont tous loué les efforts réalisés par notre pays.

On en veut pour preuve de notre succès éclatant dans cet examen onusien qui fait trembler les Etats que nous avons accepté plus de 90% des 139 recommandations qui nous ont été adressées et dont la plupart était en ce moment en cours d'exécution. A ceci s'ajoute le témoignage de l'ex commissaire de l'ONU aux droits de l'Homme attestant que notre présentation périodique globale était meilleure que celle des Etats Unis qui se sont présentés en même temps que nous au mécanisme lors de cette session.

L'ouverture d'un bureau du Haut Commissariat de l'ONU aux droits de l'Homme dans notre pays le 10 Dé-

lutte contre l'esclavage qui doit se dérouler strictement sur les plans humanitaires, socio-économiques, éducatifs et sur le plan de la sensibilisation.

Compte tenu du caractère socioculturel et psychologique de ce sujet et eu égard à la pesanteur qu'il exerce encore tant sur les anciens maitres que sur les anciens esclaves, il importe d'approfondir la réflexion sur la nature des initiatives et des mesures à prendre. Pour ce faire, il est nécessaire d'impliquer les spécialistes et les intéressés par cette question en particulier les personnes issues des catégories sociales visées, de les impliquer dans la conception, l'exécution et l'évaluation des mesures ou politiques visant à imprimer des mutations aboutissant en définitive à des actions de changement de mentalités en rapport avec les séquelles et les effets de l'esclavage.

Telles sont les grandes lignes des réalisations au plan interne qui s'accompagnent d'importantes percées sur le plan internationales.

En dépit de l'image négative que les ennemis de la Mauritanie n'ont cessé de propager prétendant que c'est un pays fondé sur l'injustice, l'esclavage et la discrimination raciale, arguant que le Gouvernement commet des violations flagrantes des droits de l'Homme, ces allégations ont été battues en brèche notamment après l'élection de notre pays en qualité de membre du Conseil des Droits de l'Homme relevant des Nations Unies à partir du 19 Juin 2010. Cette date a été un moment décisif et le point de départ d'une offensive permettant à la Mauritanie de rompre le silence à l'occasion du dialogue interactif sur les formes contemporaines de l'esclavage dans notre pays qui s'est déroulé lors de la session du Conseil des Droits de l'Homme en Septembre 2010. Ce dialogue et le rapport qui lui a servi de support ont été une opportunité pour présenter des informations et des éclaircissements à tous les acteurs internationaux qui s'intéressent à ce sujet de manière à les éclairer sur la réalité de l'esclavage dans notre pays.

Tout ceci malgré le fait que la rapporteuse spéciale chargée du sujet qui a visité notre pays pour la première fois en 2009 et a présenté un exposé sur l'état de l'esclavage en Mauritanie, n'était pas à ce moment au courant de plusieurs circonstances qui impactent grandement les mutations en cours dans la société mauritanienne.

rapport dialectique entre les dimensions juridiques et politiques, d'une part et les dimensions économiques et sociales, d'autre part, le Gouvernement s'est attelé à l'éradication de ces séquelles au niveau législatif au début à travers la loi 048/2007 criminalisant la pratique de l'esclavage et les campagnes de sensibilisation qui l'ont accompagnée, puis a procédé à l'exécution de projets et programmes économiques et sociaux visant l'amélioration des services de santé et d'éducation dans les milieux des anciens esclaves en vue de leur libération effective et mentale par la structuration des dits projets.

L'Agence Tadamoune pour la lutte contre les séquelles de l'esclavage et pour l'insertion qui est l'un des plus grands établissements de l'Etat de par son budget et la mission qui lui est dévolue, prend en charge la concrétisation de cette politique sur le terrain à travers l'exécution de plans économiques et sociaux dans les milieux des anciens esclaves. A signaler aussi qu'en référence à la dimension législative, les réformes constitutionnelles de 2011 ont érigé les pratiques esclavagistes au rang de crime contre l'humanité qui est un crime imprescriptible. Pour intégrer la portée institutionnelle de la criminalisation de l'esclavage et les autres dispositions des conventions et traités internationaux dont la Mauritanie est désormais partie prenante, le Gouvernement a promulgué la nouvelle loi 031/2015 criminalisant les pratiques esclavagistes qui a été adopté par le Parlement le 10 Septembre 2015.

Les autorités publiques, qu'elles soient exécutives ou législatives, sont désormais tenues d'appliquer cette loi en se faisant aider par les organisations de défense des droits de l'Homme qui deviennent habilitées à représenter les victimes en tant que partie civile devant les juridictions compétentes en matière de répression des pratiques esclavagistes et qui sont implantées dans les principales régions du pays.

Toutefois, la politisation de la question de l'esclavage et l'amalgame qui en est fait – consciemment ou inconsciemment – avec les sujets inhérents à l'unité nationale, a suscité plus d'un point d'interrogation sur les buts visés par certaines organisations soi-disant humanistes et sur la crédibilité des objectifs qu'elles affichent. De même, le lien qui en est fait avec les interprétations du malékisme en prétendant que cette école légitime l'esclavage a éloigné davantage cette dimension de la

acquis, il convient de préciser que sous la supervision et suivant les directives de Son Excellence le Président de la République, le Gouvernement a procédé au règlement du passif humanitaire hérité d'époques antérieures dans le but de rendre justice à de larges couches de citoyens, de renforcer la cohésion sociale, de garantir l'équité et instaurer un climat propice à l'affermissement de l'unité des composantes de notre peuple.

S'agissant des dossiers relatifs au passif humanitaire, le Président a initié personnellement dans le cadre d'une approche fondée sur la clarification et la transparence la recherche de solutions idoines en coordination avec les organisations de la société civile s'activant dans la défense des droits de l'Homme et qui avaient parrainé ces dossiers au paravent. Des solutions appropriées ont été trouvées dans le cadre d'une réconciliation nationale entérinée et approuvée par toutes les parties prenantes. Ce processus a été couronné par **la prière de l'absent organisée le 25 Mars 2009 à Kaédi**. Le préjudice subi par les victimes des violations des droits de l'Homme a été reconnu ainsi que l'indemnisation des ayants droits. Tout ceci s'est déroulé conformément à l'esprit de tolérance et de fraternité prônées par notre sainte religion, l'Islam.

Quant au retour volontaire des réfugiés mauritaniens qui étaient établis au Sénégal, la Mauritanie l'a mené en respectant l'esprit et la lettre de l'accord tripartite conclu entre notre pays, le Sénégal et le Haut Commissariat aux Réfugiés jusqu'à la clôture du dossier dans une cérémonie organisée le 25 Mars 2012 en présence de toutes les parties nationales et internationales concernées. Avec l'arrivée de la dernière vague de citoyens de retour au pays dans la dignité et dont le nombre total a atteint 24.536 personnes, l'Etat a entamé, par le biais de l'Agence Nationale d'Accueil et de Réinsertion des Réfugiés l'opération d'insertion dans 120 sites sur la portion du territoire national dont ils sont les ressortissants et ce à travers un plan global qui commence par la prise en charge de leurs besoins immédiats pour aboutir par la suite à leur insertion définitive.

Ceci a consisté à aménager et distribuer les terres et à financer des activités génératrices de revenus, en plus des services sociaux de santé, d'éducation, de formation professionnelle, etc …

Concernant les séquelles de l'esclavage et partant de la prise de conscience du

Droits de l'Homme en Mauritanie : Acquis et perspectives

Par Cheikh Ahmed Ould Zahav

La promotion et la protection des droits de l'Homme constituent un domaine vital qui conditionne les indicateurs de l'évaluation du succès des politiques économiques et sociales d'un pays donné.

Ce domaine touche l'ensemble des aspects de la vie d'une nation et détermine à quel degré ses politiques prennent en charge les droits fondamentaux de l'Homme qu'il s'agisse de la santé, de l'éducation ou de l'accès à l'habitat décent et à l'eau potable.

Il reflète également les garanties offertes par un régime politique quelconque dans le domaine des libertés publiques telles que la liberté d'expression, de réunion, d'opinion ou des libertés syndicales et la participation de la société civile à l'orientation et à l'élaboration des politiques de l'Etat à tous les niveaux.

Quant au domaine spécifique aux droits de l'Homme et dans lequel notre pays a réalisé d'importants acquis et se tourne résolument vers sa concrétisation en termes de promotion et de protection par l'adoption de textes et de réformes visant sa consécration, il représente un axe principal de la politique de l'Etat à travers sa présence dans le programme électoral de Son Excellence le Président de la République **Monsieur Mohamed Ould Abdel Aziz**, programme que le Gouvernement s'attelle à traduire dans les stratégies économiques et sociales qu'il réalise, d'une part et dans l'application par notre pays des instruments des Nations Unies ad hoc, d'autre part.

Avant d'aborder dans les détails les

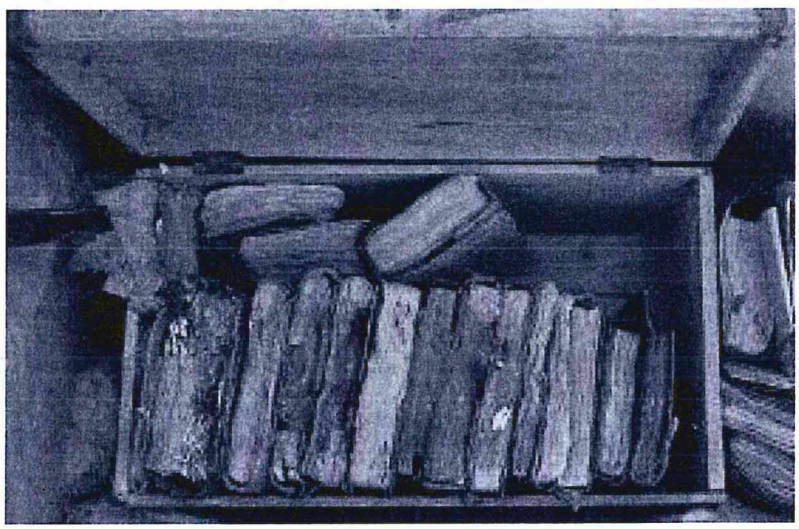

religieux et intellectuel constitue l'une des phobies les plus répandues dans notre époque moderne. Or, la violence active appelle une violence réactive. Tout traitement qui n'extirpe pas les racines du mal et les conditions propices à sa propagation au sein de la société humaine, est voué à l'échec. Les mesures sécuritaires seules ne sauraient mettre un terme au phénomène et risquent – au contraire – de l'aggraver.

Partant de ce constat, la société humaine est appelée à endiguer la pensée radicale de tout bord pour éradiquer véritablement l'extrémisme car, à quelque chose malheur est bon, chaque fois que le terrorisme frappe et déstabilise l'ordre et la quiétude de la société, celle-ci active ses mécanismes de solidarité et d'entraide pour y faire face.

C'est ainsi que l'Etat se doit de saisir cette opportunité pour élargir les sphères de concertation et de coordination afin de permettre aux différents segments de la société d'exprimer leur rejet du terrorisme et de l'autodestruction, ce qui favorise la cohésion et la concorde sociétales.

Ce mouvement doit s'accompagner d'une vaste campagne de sensibilisation et d'un train de mesures, de programmes et d'actions éducatives et culturelles interactives de manière à faire de la société tout entière un partenaire dans la lutte contre le terrorisme au lieu de rester un spectateur passif.

Bibliographie

Voir l'original en arabe

diverses tendances, tant du point de vue de leur genèse que de leur évolution historique.

C'est que la plupart – sinon la totalité - des confréries soufies de Mauritanie (qadiriya, tijanya et autres) avaient été fondés par des qutbs (pôles) suffisamment érudits pour mener leurs adeptes vers une assimilation spirituelle des enseignements de l'école soufie qu'ils ont choisi de suivre à l'exclusion des confréries répandues dans toutes les zones de Mauritanie et dans les pays avoisinants.

En effet, le disciple est tenu de vouer une allégeance exclusive à la confrérie au sein de laquelle il est affilié. Plus il se dévoue au service de son cheikh et de sa confrérie plus il s'approche de la dégustation et de l'atteinte de la vérité recherchée. Cette vérité signifie – selon la définition des cheikhs soufis – « une extinction en Allah ».

Dans le but de couronner les obligations intrinsèques dévolues aux confréries soufies, il importe qu'elles s'attellent à concrétiser la mission éternelle pour laquelle se sont martyrisés les « gens de la Soufa » parmi les compagnons du Prophète (PSL). Cette mission consiste à :

Faire preuve de rectitude, d'ascétisme, de piété, d'abnégation et de servir fidèlement la sainte religion de l'islam sans excès ni extrémisme.

De ce fait, le cheikh se doit de prôner la modération et le rejet de toute radicalité. Le disciple se doit – son tour – de s'assigner une double éducation spirituelle et physique de sorte que son esprit s'accommode de la méthode de juste milieu choisie par Allah le Très Haut et par Son Messager (PSL) le prophète de la miséricorde pour faire de sa oumma : « la meilleure communauté qu'on ait fait surgie pour les hommes qui ordonne le convenable, interdit le blâmable et croit à Allah[1] ».

CONCLUSION

Le phénomène d'extrémisme et de radicalité est l'un des phénomènes les plus pernicieux que l'Humanité en général et la société musulmane en particulier ait connu. La violence engendrée par la haine et l'extrémisme

[1] Sourate de la famille d'Umrane, verset 110.

cas – en chambres construites avec l'évolution vers le milieu citadin. En tout état de cause, le maitre de mahadra demeure le refuge de ses étudiants et leur offre gît et couvert allant jusqu'à les accueillir chez lui au même titre que ses propres enfants le temps qu'il faut pour se désaltérer de ses connaissances. A leur sortie, il leur prodigue ses conseils et leur souhaite un bon retour dans leur foyer muni de leur savoir-faire.

Ainsi se déroulait l'action éducative sur la terre de Chinguit (ancien nom de la Mauritanie) dans une mahadra constituant un emblème du savoir et un creuset de civilisation où se mixent des milliers de gens issus de toutes les races et ethnies sans aucune discrimination en application du verset coranique : «ô hommes! Nous vous avons créés d'un mâle et d'une femelle, et Nous avons fait de vous des nations et des tribus, pour que vous vous entre-connaissiez. Le plus noble d'entre vous, auprès d'Allah, est le plus pieux[1] ».

C'est en fait le symbole d'un socialisme qui a émerveillé l'écrivain journaliste Youssef Moughlid et l'a amené à écrire : « par Allah, je n'ai connu le socialisme dont se targuent les propagandistes de notre époque que lorsque j'ai vu le vrai socialisme que vivent les élèves maures qui se privent de tout dans leur quête du savoir et se consolent mutuellement[2] ».

C'est ce qu'a décrit l'un de ces étudiants faisant ressortir les ambitions qui les animent et leurs sentiments de concorde, de solidarité et d'entraide conformément aux enseignements de l'Islam en disant :

Des élèves de diverses origines unis par le destin

Mais animés d'ambitions qui défient le destin

Ils passent leurs nuits sans autre toit que la voûte céleste[3]

Et sans autre lit que les cendres poussiéreuses.

Le soufisme en Mauritanie et son rôle dans la lutte contre l'extrémisme

Les confréries soufies en Mauritanie diffèrent de leurs homologues dans les autres pays musulmans qui ont connu l'émergence de mouvements soufis de

[1] Sourate des appartements, verset 13.

[2] Mohamed Youssef Moughlid : poètes de Mauritanie anciens et modernes, op.cit. p. 324.

[3] C'est-à-dire qu'ils dorment à la belle étoile (note du traducteur).

plus de persévérance et d'assiduité sous l'égide d'un maitre (le cheikh de mahadra) coopératif et interactif. C'est pourquoi les traditions de la Mahadra ont de tout temps imposé une discipline rigoureuse et des conditions auxquelles les étudiants doivent s'astreindre, à savoir :

Un comportement irréprochable suivant le code moral exemplaire apporté par la sainte religion (l'Islam) ;

Une disponibilité complète pour se consacrer exclusivement à l'étude dans la mahadra ;

Une saine émulation entre les mahadras aux fins d'échafauder un édifice social promu par des générations bien éduquées.

L'entraide sociale et la consécration de l'unité en bannissant les clivages sociaux entre étudiants

Le professeur de la Mahadra (connu sous le nom de lemrabott[1]) demeure disposé à accueillir ses étudiants à bras ouverts en les faisant profiter de ses vastes connaissances de quatre heures du matin au premier appel à la prière jusqu'à la prière d'Al 'icha (dans la nuit) de manière quasi-régulière.

En cas de pléthore des étudiants, ceux-ci sont obligés de réserver des plages horaires pour se faire expliquer leur leçon et parfois les novices se font aider par les plus chevronnés[2].

Parfois aussi, les étudiants se regroupent en fonction du thème étudié. Ce groupe est appelé « dawla »[3]. Ainsi, la mahadra est subdivisée en classes qui se relaient aux cours et se retirent pour réviser ensemble leurs leçons en attendant la prochaine conférence.

Jadis, les étudiants de mahadra se distinguaient par leur endurance, leur patience et leur abnégation. Ils vivaient de manière sobre et fruste en s'abritant sous l'ombre des arbres ou sous des huttes élevées par des bouts de bois et dont le toit est recouvert de paille[4].

Cette situation a perduré jusqu'à une époque récente où les habitacles de mahadras sont devenus des tentes avant de se transformer – dans la plupart des

[1] Il se peut que cette appellation lui ait été attribuée du temps des Mourabitounes et ce vocable désigne dans les zones de l'Est l'enseignant d'une école. Cf. journal Chaab, Nouakchott, juillet 1982, p. 13.

[2] Cf. journal Chaab, op. cit. p. 15.

[3] Dawla désigne dans le système de mahdra un groupe d'étudiants liés par une même méthode et un même régime d'études. On l'appelle parfois « rahla ». Cf. revue Chu'a' n° 1, p. 23.

[4] La paille la plus utilisée est celle de Mourkba, un arbuste à cannes souples.

Le poème sullam d'Al Akhdhari (mukhtaçar Sanoussi, jawahir d'Ibn Tabib).

La métrique et les règles de versification :

Le livre al wafi,

Maqsoura d'Al Khazraji.

Signalons que beaucoup de mauritaniens ne ressentent pas le besoin d'apprendre la métrique puisqu'ils acquièrent cette habilité au contact des innombrables poèmes qu'ils récitent ou entendent dans diverses formes de versification de sorte que la métrique devient pour eux un automatisme.

Ce sont là les disciplines qui sont enseignées dans les écoles coraniques mauritaniennes (mahadras) bien qu'il y ait – comme nous l'avons évoqué supra – quelques variations entre les mahadras. En fait, il existe à cet égard deux régimes d'études :

Le premier régime :

Ce type de mahadras s'occupe essentiellement de la récitation du saint coran et des disciplines connexes comme le perfectionnement de la lecture coranique (tajwid), l'orthographe et les études de langue simplifiées et ce au profit d'enfants âgés de six à dix ans tout en veillant à leur éducation selon les normes islamiques. Dans ce genre d'enseignement, les maitres de mahadras perçoivent des montants symboliques et certains d'entre eux l'exercent à titre gracieux (gratuitement).

Le deuxième régime :

C'est la mahadra publique (universelle) qui accueille les apprenants de toutes disciplines confondues, en donnant la priorité aux matières précitées. Précisons qu'il y a d'autres connaissances dispensées par la mahadra mais qui ne sont pas étudiées dans un cadre formel telles que la médecine, la géographie, l'astronomie et les mathématiques. Ces sciences sont enseignées de manière normale ou à travers des versifications comme le poème d'Awfa[1] en médecine.

Face à ces impératifs et compte tenu du haut niveau de performances exigés de la mahadra mauritanienne, celle-ci se trouve interpellée par les besoins d'édification d'une société du savoir qui puisse répondre aux aspirations de ses étudiants appelés – de leur côté - à

[1] Awfa est un médecin mauritanien qui s'est illustré dans les sciences médicales et a produit un poème de plus de mille vers portant sur les maladies contagieuses.

spécifique au lexique et l'autre à la rhétorique et ce de la manière suivante :

Méthode lexicale :

Les recueils des six poètes antéislamiques ;

Commentaires sur les mu'alaqat par Zawzani ;

Recueil de Ghaylan (Dhu Rumma) ;

Poème maqçour et mamdoud d'Ibn Malik ;

Le poème de Chanfara ;

Le poème de Tughra'i en plus de la consultation de dictionnaires tels que :

Qamus al muhit de Fayrouz Abadi (111-201 H/729-816 ap. JC)[1] ;

Taj lugha wa sihah al arabiya d'Al Jawhari Ismael Ibn Hammad (m. 393 H/1003 ap. JC) ;

Mukhtar Sihah de Muhammad Ibn Abu Bakr Ibn Abd Al Kader (mort après l'an 666 de l'hégire)[2].

La méthode rhétorique :

Alfiyat Suyuti,

Uqud al juman,

Nadhm al akhdhari : al jawhar al maknoun.

En plus d'autres livres commentés en prose ou en en versifications.

La vie du Prophète (PSL) ou hagiographie :

La sira d'Ibn Hicham,

Le poème qurat al Absar d'Abd Al Aziz Al Lamti,

Le poème des conquêtes et le pilier des généalogies d'Ahmed Al Badawi (un mauritanien),

Le poème des martyrs d'Ibn Muttali (un mauritanien).

La morale :

Les interdits de la langue de Mohamed Mawloud Ould Ahmed Vall (un mauritanien).

La logique :

[1] Son nom c'est Muhammad Ibn Yaaqub.

[2] Cf. Dr. Abderrahmane Atiya : « voyage à travers la bibliothèque arabe », 1ère éd. Imprimerie Offset Yamat Alep, 1978, p. 58.

Lamiyat Zarqani;

Nadhm Al Murchid Al Mu'in d'Ibn Achir.

Les oulémas mauritaniens ont expliqué et commenté la plupart de ces ouvrages soit en prose soit en versification[1].

Dans le domaine du hadith, les principales références sont :

Muwatta' Malik,

Les six corpus de hadiths authentifiés :

Sahih Bukhari	(809-869 H)
Sahih Muslim	(817-874 H)
Sunan Abu Daoud	(817-888 H)
Sunan Ibn Majeh	(824-886 H)
Sunan Tarmidhi	(824-892 H)
Sunan An-nassa'i	(829-915 H)

La grammaire :

Les Mahadras mauritaniennes utilisent plusieurs ouvrages pour enseigner la grammaire arabe :

Al fiyat ibn Malik[2] ;

Tashi ;

Al Kafiah ;

Mulhat Alirab de Hariri ;

La Farida de Suyuti ;

Mukhtaçar Ibn Ajarroum.

La langue

Les oulémas mauritaniens se sont préoccupés des ouvrages de langue spécialisés. Certains les ont expliqués et commentés afin d'en faciliter l'accès, d'autres les ont imités en élaborant des opuscules en prose ou en vers dont les plus célèbres sont :

Le recueil de Mukhtar Ibn Buna dénommé « Ihmirar » qui a été explicité par certains et dont les citations ont été commentés par d'autres[3] ;

Awn talibin d'Ahmed Mohamed Al Haj (mort au 13e siècle de l'hégire correspondant au 19e s. apr. JC).

Quant à la méthode suivie dans l'enseignement de la langue, elle se compose de deux approches : l'une

[1] Cf. op.cit. p. 336.

[2] Il s'agit de Muhammad Ibn Abdullah at-ta'i. Né en Andalousie il s'est établi au levant et y est mort en 672 H/ 1271 ap. Jc.

[3] Cf. Mohamed Youssef Moughlid, p. 342.

sitaires où toutes les sciences sont dispensées en mettant l'accent sur :

- Le saint coran et les sciences y afférant ;
- Le hadith et ses sciences ;
- Le fiqh et ses fondements ;
- La grammaire et les études de langue arabe.

Parmi les ouvrages qui sont à la base de ce cours :

Wassilat assa'ada de Mukhtar Ibn Buna (mort en 1220 H/1805 ap. JC) ;

Al 'idha'a de Magharri ;

Oum al barahin de Senoussi ;

Fara'id al fawa'id de Jadali (mort en 1166 H/1752 ap. JC)

Le saint coran et son exégèse :

Le saint coran est enseigné suivant les deux versions Qalun et Warsh d'après Nafi'. « Si l'on affirme que le pourcentage de ceux qui mémorisent le coran parmi les zwayas[1] atteint 70%, on ne serait pas loin de la réalité en raison de l'intérêt suprême qu'ils accordent à la récitation du Livre saint et à sa perfection (tajwid).

Un nombre considérable de lecteurs de cette communauté se sont distingués par leur maitrise des versions de Nafi' et des sept ou dix lectures[2] ». Quant à l'exégèse, ils se réfèrent à des ouvrages comme :

Jami' al bayane de Tabari (224-311 H-838-923 ap. JC) ;

Al jami' li ahkam al quran de Qurtubi (m. 711 H/1311 ap. JC) ;

Al Itqan fi ulum al quran de Suyuti (849-911 H/1445-1505 ap. JC).

Le fiqh malékite et le hadith

En matière de fiqh (droit musulman), ils se réfèrent à :

Al mudawana al Kubra de l'Imam Malik Ibn Anas ;

Rissala d'Al Qayrawani;

Mukhtaçar Khalil Ibn Ishaq (m. 767 H/1365 ap. JC);

Tuhfat Ibn Assim;

[1] Zwayas est une appellation des tribus mauritaniennes qui s'adonnent aux sciences notamment arabes et islamiques. Cf. Malaynine Mohamed Lemine, p. 17. On fait souvent un lien entre les zwayas et le lawh (la tablette) comme l'atteste ce vers :
L'origine du fils des zwayas est toujours liée à son lawh
S'il l'abandonne il se prive de toute dignité et de toute considération.

[2] Les poètes de Mauritanie, p. 340.

promotion « la porte » du précis de Khalil qui constitue une phase avancée du cursus d'études.

De l'appel du muezzin pour la prière de Dhuhr jusqu'au commencement de cette prière (une autre séance pour la promotion « la porte »).

De la prière du Dhuhr jusqu'à la prière du 'Asr (discipline de grammaire).

De la prière du 'Asr jusqu'à la prière du 'Icha (cours destiné aux femmes).

De la prière du 'Icha jusqu'à la prière du Subh (cours destiné à ceux qui ont raté des séances)[1].

Les apprentissages dans ces Mahadras ne se limitent pas à ce qui a été évoqué, mais il existe – comme nous l'avons signalé plus haut – des mahadras universitaires où sont enseignées toutes les sciences et connaissances. Les professeurs y dispensent des conférences et se livrent en plus de leurs charges intensives à l'incitation de leurs étudiants afin qu'ils « acquièrent la part du lion dans les études et les investigations en invoquant des leitmotivs comme cette strophe »[2] :

L'ignorance est infamante à fortiori l'ignorance du fiqh

Celui qui ignore la grammaire ne saurait réussir

Ignorer la métrique est un mauvais penchant

Quand on cite les pires comportements

N'ignorez guère la science du calcul

Car un homme qui se respecte ne doit point compter à la manière des vielles femmes.

Au vu de ces vers on constate que les Mahadras s'intéressent à toutes les sciences et en tirent profit. Il ressort aussi de ce poème la nécessité de l'exhaustivité dans les apprentissages et de ne négliger aucune science. Quant aux disciplines qui sont enseignées dans les Mahadras, elles portent essentiellement sur les domaines suivants[3] :

La théologie islamique

Bien que les curricula des Mahadras soient sensiblement uniformes sur toute l'étendue du territoire national, il en existe parmi elles des mahadras univer-

[1] Revue Chu'a', n° 4, op.cit. p. 4.
[22] Al Fikr, p. 17 op.cit.

[3] Cf. Mohamed Youssef Moghlid : les poètes de Mauritanie, pp. 236-245 et la revue Chu'a' n° 1.

Vendredi	soir	étudiant la « porte »)	antéislamiques, explication des mou'alaqat, Recueil de Dhu rumma, poète d'Al Maqsur et Al Mamdud, muthalleth Ibn Malik, poème de Chanfara, poème de Tughara'i, en plus de la consultation des distionnaires comme le qamus al muhit de Fayruz Abadi, de Taj luha, de sihah lugha et de mukhtar lugha.
Samedi et autres journées de la semaine	Au matin	Le coran et ses sciences	Jami' al bayane de Tabari, Al jami' li ahkam al uran de Qurtubi, al itqan fi ulum al quran de Suyuti
	Au matin	Le hadith et ses sciences.	Le muwata de Malik, les six livres de hadiths authentifiés : sahih Bukhari, sahih-Muslim, Sunan Abu Daoud, Sunan Ibn Majah, Sunan Tarmidhi, Sunan Nassa'i.
	Au soir	Grammaire et conjugaison	Alfiyat Ibn Malik, Attashil, Al Kafia, Mulhat Al Irab d'Al Hariri, Farida de Suyuti, Mukhtaçar Ibn Ajarroum.
	Au soir	Le fiqh et ses fondements	Al Mudawana Al Kubra de l'Imam Malik, Risala d'Al Qayrawani, Mukhtaçar Khalil, Tuhfat Açim, Lamiya de Zarqani, Nadhm Al Murchid Al Mu'in d'iBn Achir.
	8 h du soir	Cours destinés aux femmes et à ceux qui ont raté des séances	

D'autres Mahadras adoptent un programme différent ainsi qu'il suit :

De la soirée du vendredi[1] jusqu'au mercredi quand l'ombre[2] atteint sept pieds : ce temps est consacré pour la

[1] Le jeudi et le vendredi sont un congé hebdomadaire alors que les autres jours sont ouvrables pédagogiquement. Le calendrier quotidien varie d'une mahadra à une autre, mais en général les études commencent à partir de 4 h du matin et continuent jusqu'à 10h et reprennent l'après-midi jusqu'à la prière d'Al 'Asr. Une séance se déroule après la prière d'Al Maghrib et continue après la prière d'Al 'icha durant la nuit.

[2] Avant on mesurait le temps au vu du déplacement du soleil en nombre de pieds, maintenant on utilise les moyens modernes d'horlogerie.

Cette tendance universaliste des curricula de la Mahadra mauritanienne est fondée sur les considérations suivantes :

La conviction profonde d'accomplir un devoir et une mission scientifique et culturelle ;

La gratuité de l'enseignement dans le but de diffuser le savoir et lutter contre l'analphabétisme ;

L'uniformité des méthodes d'apprentissage sous l'égide d'un corpus global inspiré des sciences de la sainte religion ;

L'uniformité du rite cultuel où toutes les questions sont traitées selon les règles édictées par l'école malékite ;

L'homogénéité du modèle de pensée suivant deux filières : grammaticale et littéraire où la Mahadra a adopté l'avis de l'école de Bassora en grammaire arabe et de la norme poétique antéislamique en littérature privilégiant ainsi la spontanéité et la rigueur rhétorique.

Par conséquent, on ne saurait être surpris par l'ampleur des enseignements des Mahadras mauritaniennes et de l'hégémonie qu'elles ont imprimée sur la scène politique et scientifique du pays depuis plus de neuf siècles permettant à cette contrée de répandre son rayonnement culturel à travers le monde.

Méthodes d'enseignement dans les Mahadras

Les doyens des Mahadras mauritaniennes étaient des modèles de dévouement et d'abnégation. Ils faisaient office en même temps d'enseignants et de mentors.

Bien qu'ils soient des chefs de familles, l'exercice de la profession d'enseignant accapare quatre vingt dix pourcent de leur temps qu'il consacre aux apprentissages et à l'adoration au sein des mosquées constituant les principaux centres des mahadras.

Certaines mahadras adoptent un programme quotidien pour l'enseignement des élèves selon le tableau ci-après[1] :

Journée	Horaire	Discipline enseignée	Œuvres enseignées
	5 h du soir	Précis de Khalil	Khalil Ibn Ishaq
	5 h du	(la promotion	Recueils des six poètes

[1] Cf. Mohamed Mustapha Ibn Nada : "Aperçu sur les mahadras », Revue Isha' n° 4, Nouakchott, Octobre 1985 p. 3-4; cf. Ahmed Salem Ibn Moulay Ali : « une tournée dans les mahadras », Revue Isha' n° 1, Nouakchott, Juillet 1983 p. 23.

A travers laquelle nous élucidons à merveille la religion d'Allah.

Il est à noter que Mukhtar Ibn Buna faisait partie des personnalités connues pour leur déplacement perpétuel entre les foyers scientifiques de la région. Il avait l'habitude de se faire accompagner de ses étudiants lors de ses pérégrinations. Pour ne pas perdre de temps, les cours de sa mahadra s'effectuaient à dos de chameaux. L'un de ses étudiants s'est d'ailleurs plaint de ces fréquents déplacements en disant :

Hélas! Ce cheikh (maitre de mahadra) dès que les élèves

Dressent leurs habitacles d'écoles

Il se dirige vers des destinations exténuantes

Enfourchant un dromadaire aux membres robustes

Tantôt pour déranger le poisson des mers

Tantôt pour détruire l'antre du lézard du « mont Mades ».

Les mahadras se caractérisent par leur omniprésence à travers le pays et la grande diversité de leurs programmes d'enseignement à l'instar de ce que préconise ce poète :

De chaque art apprends pour atteindre tes aspirations

Et ne te limite pas à une seule discipline

Car l'abeille quand elle a glané le nectar de toutes les fleurs

Nous a prodigué les deux produits dorés : la cire et le miel.

Cependant, quelque soit l'intérêt porté par les apprenants dans la Mahadra aux savoirs multidimensionnels, leur préoccupation majeure demeure focalisée dans les sciences en relation avec les aspects cultuels. C'est ce que signale l'illustre savant mauritanien Muhammad Vall Ibn Muttali en disant :

Donne la priorité au plus essentiel car les sciences sont nombreuses

Alors que la vie ne dure que le temps d'une visite éclair ou d'un songe passager

La science primordiale est la théologie suivie des dérivations juridiques

Ensuite le soufisme et les instruments nécessaires à l'amorce des apprentissages.

(PSL) et leur apprend les préceptes de l'Islam. Si tu désires être récompensé par Allah, tu enverras avec moi un de tes disciples pour apprendre le coran et le fiqh (droit musulman) aux gens de mon pays et tu auras de ce fait le privilège et l'ultime récompense d'être l'initiateur de leur clairvoyance[1] ».

Arrivé chez lui, Yahya accompagné par Abdadallah Ibn Yassine a été bien accueilli par les deux tribus Lemtouna et Agdala et par les autres tribus mauritaniennes. Ibn Yassine a entamé sa mission éducative en fondant le noyau de la première école dans le pays qui sera dénommée ultérieurement « Mahadra ».

Ces écoles coraniques n'ont cessé depuis lors de se développer et de se répandre jusqu'à l'époque moderne. Toutefois, la phase de maturité des Mahadras n'a commencé qu'après la mort d'Ibn Yassine en 451 du calendrier hégirien quand des oulémas (savants) y ont afflué et ont assigné à ces mahdras un rôle primordial dans la divulgation des savoirs.

Dès lors, la sphère d'influence de ces établissements d'enseignement alla crescendo et leur vocation s'est diversifiée en adoptant des méthodes et des cursus multiformes. Certaines de ces mahadras sont devenues des universités où sont dispensées toutes les disciplines de l'époque, en particulier les sciences islamiques, la langue et littérature arabes, en sus de la science de la polémique (logique et philosophie), les mathématiques et l'astronomie.

Les anciens mauritaniens se montrés fiers de l'apport de la Mahadra dans la formation et l'élaboration d'une personnalité scientifique typiquement mauritanienne. Des sortants de cette Mahadra en ont rendu compte en exprimant leur estime pour ce système éducatif tout à fait original, tel le savantissime Mukhtar Ibn Buna (mort en 1220 H/1804 ap. JC) qui a composé un poème dans ces termes[2] :

Nous sommes un convoi d'illustres nobles en ordre impeccable

Le moindre d'entre nous surpasse le meilleur héro de l'époque

Nous avons fait des dos de chameaux une école

[1] Dr. Ibrahim Hassan, op.cit. p. 282.

[2] Ibn Mohamed Mahmoud Mohamed Lemine : recueil de poèmes de Mukhtar Ibn Buna (compilation et établissement), mémoire de maitrise sous la supervision de Dr. Bouh Ould Amar, Faculté de Lettres et Sciences Humaines, Université de Nouakchott, 1993.

l'Islam un argument de poids pour accuser cette religion d'avoir spolié la femme de ses droits en la privant de travail. A telle enseigne que certains musulmans ont cru – par naïveté – que c'est la religion qui empêche les femmes de s'émanciper et de disposer de leurs droits naturels.

La redynamisation du rôle de la femme dans la sphère sociale en tant qu'actrice tout en conservant ses prérogatives au foyer familial est désormais une nécessité impérieuse imposée par les exigences de l'époque moderne d'autant plus qu'elle constitue une réponse aux allégations de l'ennemi de l'Islam visant à accréditer l'idée qu'il s'agit d'une religion obscurantiste et misogyne.

TROISIEME AXE

La Mahdra et le soufisme et leur rôle dans la lutte contre les deux phénomènes d'extrémisme et de radicalité

Le système d'enseignement traditionnel (la Mahadra) en Mauritanie

Historique de la Mahadra

Historiquement, les premiers efforts d'éducation suivant le système d'école coranique remontent à Yahya Ibn Ibrahim, fondateur du mouvement Al Murabitun qui s'est attelé à libérer ses congénères du joug de l'ignorance notamment en les éclairant sur les enseignements et jugements de la charia islamique.

C'est ainsi que Yahya Ibn Ibrahim a pu se faire accompagner du juriste consulte Abdallah Ibn Yassine[1] sur recommandation d'Abu Umrane Al Fassi qu'il a rencontré à Kairouan sur son chemin de retour des terres saintes vers son pays natal (la Mauritanie).

Yahya Ibn Ibrahim avait informé Abu Umrane Al Fassi de la situation de son pays dans ces termes :

« ô seigneur, les gens de mon pays se débattent dans les affres de l'ignorance et aucun d'entre eux ne sait lire le coran ; pourtant ils aspirent à effectuer les bonnes œuvres et sont disposés à bien agir s'ils trouvent un enseignant qui leur inculque le coran et la science, les instruit en religion, les incite à appliquer le Livre et la Sounna du Prophète

[1] Abu Umran Al Fassi a envoyé de Kairouan une missive à son disciple Wajjaj Ibn Zallou dans la ville de Nevis afin qu'il dépêche avec Yahya Ibn Ibrahim l'un de ses élèves pour enseigner les siens les préceptes de l'Islam. Ibn Zallou l'a bien accueilli et a envoyé avec lui son disciple Abdallah Ibn Yassine. Cf. Dr. Hassan : Histoire de l'Islam politique, religieux, culturel et social, T. 1967, 4, p. 283.

L'Islam ne contraint personne pour embrasser cette religion puisque qu'Allah (qu'Il soit Glorifié) a dit (traduction rapprochée du sens du verset) : « nulle contrainte en religion! Car le bon chemin s'est distingué de l'égarement. Donc quiconque mécroit au Rebelle tandis qu'il croit en Allah saisit l'anse la plus solide, qui ne peut se briser. Et Allah est Audient et Omniscient[1] ». En fait, l'opinion dominante dans le droit musulman stipule que le combat est provoqué pour trois raisons :

- Venir en aide aux opprimés ;
- Repousser une agression ;
- Garantir la liberté de conscience.

L'Islam a toujours favorisé la coexistence des religions. On en veut pour preuve la coexistence des musulmans avec les juifs à l'époque du Prophète (PSL). En outre, l'Islam n'interdit pas de faire preuve de bienfaisance en faveur des non musulmans tant qu'ils demeurent inoffensifs vis-à-vis des musulmans. Allah le Très Haut a dit (traduction rapprochée du sens du verset) : « Allah ne vous défend pas d'être bienfaisants et équitables envers ceux qui ne vous ont pas combattus pour la religion et ne vous ont pas chassés de vos demeures. Car Allah aime les équitables[2] ».

Certains religieux s'opposent à la participation de la femme dans l'œuvre d'édification de la société, alors qu'Allah (dans sa Grandeur) a créé l'Humanité de mâles et de femelles pour accomplir Son adoration et s'accomplir spirituellement dans la vie ici-bas tout en organisant une société harmonieuse et en construisant la civilisation sur la planète terre. Or, si l'on écarte des énergies et des capacités en les excluant de ce labeur on enfreint les buts et finalités de la loi divine.

En effet, la femme constitue la moitié de la société et sa vitalité et son efficacité dans l'exercice de ses fonctions rendent la société plus apte à persévérer sur la voie du progrès et de l'amélioration des conditions de vie tant sur les plans des performances sociétales que sur celui des apports bénéfiques à fournir aux autres groupements humains.

L'absence de la femme musulmane de la vie publique et la faiblesse de l'accomplissement de sa mission sociale ont fourni aux détracteurs de

[1] Sourate de la vache, verset 256.

[2] Sourate de l'éprouvée, verset 8.

qui en est indexé la mérite, sinon elle revient sur celui qui prononce l'injonction[1] » (rapporté par Muslim).

Abu Dhar a entendu le Prophète (PSL) dire : « nul homme n'accuse un autre homme de perversité ni l'accuse de mécréance sans qu'il n'en subisse le contre coup si l'accusé ne correspond pas à cette qualification[2] ».

D'après Abu Hurayra (qu'Allah l'agrée), le Prophète (PSL) a dit : «si l'homme dit à son frère : ô kafir (infidèle), l'un des deux subit cette épithète [3]».

Abu Dhar a entendu le Prophète (PSL) dire : «celui qui taxe un homme de mécréance ou qu'il est ennemi d'Allah alors qu'il ne l'est pas, subit lui-même cette qualification ».

D'après Thabit Ibn Dhahak, le Prophète (PSL) a dit : «celui qui jure par une religion autre que l'Islam devient adepte de cette religion ; celui qui se tue par un moyen sera châtié en enfer par le moyen qu'il a utilisé pour se suicider ; maudire un croyant équivaut à le tuer et taxer un croyant de mécréance c'est comme si on le tue[4] ».

La 'umma (communauté musulmane) est en consensus sur le fait que l'auteur d'un péché mortel (kabira) n'est pas frappé d'excommunication (takfir) à moins d'avoir associé une autre divinité à Allah, de considérer le péché comme licite ou en cas de preuve accablante sur la mécréance du pécheur. De même, la 'umma est unanime pour estimer qu'il ne suffit pas de prononcer un blasphème ou d'agir en conséquence pour être considéré comme kafir (infidèle) car ceci peut être dû à l'ignorance, à une fausse interprétation ou à une contrainte, etc.

On rapporte que l'Imam Abu Jaafar Tahawi a dit : « nous n'excommunions aucune personne qui prie en direction de la qibla (la Mecque) s'il commet un péché sans estimer qu'il est licite ; nous ne disons pas que l'Islam épargne le pécheur de toute sanction[5] ».

Les rapports avec les non musulmans et l'attitude envers la participation de la femme :

[1] Abu Al Husseyn Muslim Ibn Al Hajjaj Ibn Muslim Ibn Ward Ibn Kochadh Al Quchayri Naysaburi (206 H/822 Jc-261 H/875 Jc), Décembre 1978, p.60.

[2] Recueil de hadiths authentifiés (sahih) rapportés par Al Bukhari n° 6045-78 Livre de la bienséance – chapitre : interdiction de maudire et de vilipender.

[3] Sahih Al Bukhari, op.cit.

[4] Sahih Al Bukhari, op.cit.

[5] Ibn Abu Al Iz Al hanafi, explication de la théologie de Tahawi, p. 55.

passent les limites dans leurs propos et leurs actes[1]. D'après Ibn Mass'ud : « gare aux hérésies et à l'approfondissement exagéré, cramponnez-vous à la religion originelle[2] ».

Ibn Al Qayim- qu'Allah ait son âme – a dit : « tout ordre que l'individu reçoit d'Allah est confronté à deux risques : soit il le néglige et le rejette, soit il l'exagère et l'amplifie. Or, la religion d'Allah est un juste milieu entre l'abandon et l'exagération car celui qui délaisse l'ordre divin désobéit au même titre que celui qui l'applique avec un zèle exagéré et chacun est pécheur : l'un par négligence et l'autre par excès[3] ».

DEUXIEME AXE

Causes et aspects de l'extrémisme religieux et intellectuel

Les causes de l'extrémisme varient d'une personne à une autre. Parmi les causes les plus répandues figurent l'incompréhension de l'Islam, l'intransigeance en matière d'opinion et la non reconnaissance de l'avis et des principes d'autrui, notamment dans les questions sujettes à interprétation, l'extrémiste imposant sa vision au détriment de celle des autres.

Cette intransigeance d'opinion et cette incompréhension de la religion musulmane se manifestent de plusieurs manières et prennent diverses formes dont voici les principaux aspects :

La pensée excommuniant les autres (takfir)

Parmi les plus graves effets de l'extrémisme et de la radicalité vient en premier lieu le foisonnement au sein des sociétés musulmanes de la pensée d'excommunication (takfir). Les tenants de cette idée taxent les gens d'égarés et s'autorisent à disposer de leurs biens et de leurs âmes. Aussi, se livrent-ils au massacre des musulmans innocents du seul fait qu'ils ne partagent leur opinion religieuse. C'est le « takfir » contre lequel l'Islam met scrupuleusement en garde. Plusieurs hadiths exhortent le musulman à éviter d'excommunier un autre musulman. A titre d'exemple le hadith d'après Abdullah Ibn 'Umar (qu'Allah les agrée lui et son père) selon lequel le Prophète (PSL) a dit : « tout individu qui dit à son frère : ô kafir (infidèle), l'un des deux subit cette épithète : ou bien celui

[1] Mohamed Abdessalam Ibrahim, i'lam al muqi'in 'an rab al 'alamin, texte établi et publié par Dar al Kutub Al Ilmiya, Beyrouth, 1ère édition 1411 H- 4. 1991/150.
[2] Ibn Shata Dimyati, hashiyatt l'anat talibin 'ala halli alfadhi al mu'in li charhi qurat al 'ayn bi muhimat dine (1/131).
[3] Darij Salikin 2/496.

Les oulémas ont explicité les tenants et les aboutissants de la radicalité. Ainsi, Nawawi définit la radicalité par « l'augmentation de ce qui est exigé par la charia ». Ibn Hajar la qualifie d'exagération et d'amplification qui dépasse la limite de l'ordre d'Allah.

Attitude de l'Islam vis –à-vis de l'extrémisme et de la radicalité

La charia dénonce clairement toute radicalité dans la religion. C'est ce qu'on déduit de ce verset : «dis : ô gens du Livre, n'exagérerez pas en votre religion, s'opposant à la vérité[1] ». D'après Ziyad Ibn Huçayn, citant Abu Al Alia, citant Ibn Abbas, le Prophète (que la prière d'Allah et son salut soient sur lui) a dit : «ô les gens! Gare à l'exagération dans la religion car ceux qui ont vécu avant vous n'avaient péri qu'à cause de l'exagération dans la religion ». Ce hadith est rapporté par Ahmed : 1/215, par Nassa'i : 268 et par Ibn Majah : 3029. Il s'agit d'une radicalité qui dépasse les limites comme il l'a exprimée (Paix et Salut sur Lui) en disant : « cette religion est certes solide ; pratiquez-la doucement et ne vous faites pas détester l'adoration d'Allah car celui qui exténue sa monture n'avance pas sur son chemin et ne ménage pas sa bête » (hadith rapporté par Al Bayhaqui). D'aucuns estiment qu'il s'agit de la recherche des dessous des choses et la mise en relief de leurs causes et des secrets de leur sacralité comme l'indique ce hadith : «... et celui qui détient le coran sans qu'il y exagère et sans qu'il l'abandonne ». Il s'est exprimé ainsi parce qu'il est dans sa déontologie et sa morale l'exhortation à la modération et au juste milieu.

Dhu Rummah disait :

Celui qui cause nuisance porte lui préjudice et celui qui témoigne l'affection

Rétribue-le sur ses bienfaits en le comblant de compliments.

De surcroît, l'extrémisme est une grave maladie bannie par l'Islam quelle soit dans le domaine de la croyance ou dans celui de l'allégeance sectaire à un groupe pour affinité d'opinion ou de doctrine.

Le hadith du Prophète (PSL) est à cet égard explicite : « les *mutanati'un* sont perdus[2] » en le réitérant trois fois. Nawawi a expliqué les « *mutanati'un* » par les prétentieux qui exagèrent et dé-

[1] Sourate de la table servie, verset 77.

[2] Explication par Nawawi du sahih (recueil de hadiths authentifiés) de Muslim 16/220.

L'éducation soufie et son approche dans le perfectionnement spirituel et physique du disciple.

Nous concluons par un résumé succinct dans lequel nous mettons en exergue le caractère pernicieux de ce phénomène qui est l'un des plus néfastes courants de pensée que l'Humanité ait connu de par ses penchants pour la violence et l'extrémisme religieux, d'où la nécessité de conjuguer les efforts de tous face à ce risque.

PREMIER AXE :

Le phénomène d'extrémisme religieux et intellectuel

Concept d'extrémisme et de radicalité

Si nous consultons les dictionnaires de langue arabe, nous constatons que l'extrémisme (tatarruf) et la radicalité (ghuluw) ont plus d'une signification. Le vocable « extrémisme » dérive du terme « extrême » qui signifie le bout le plus reculé de la chose ou la fin d'un processus. Arriver à l'extrémité c'est dépasser les normes et excéder le juste milieu. L'extrémisme est donc l'antinomie et le contraire de la modération et de la tolérance.

Les oulémas (savants musulmans) ont qualifié depuis longtemps d'extrémisme religieux tout propos ou acte contraire à la charia. L'auteur d'un tel propos ou acte est jugé « extrémiste » dans son interprétation des textes de manière opposée à la volonté du législateur et réfractaire à l'esprit de l'Islam, ce qui conduit à « une exagération et à un excès de zèle ou à une négligence omettant certains aspects essentiels ».

Quant à la radicalité (ghuluw) elle dérive du verbe « ghala » qui signifie exagérer et dépasser les limites. Allah le Très Haut dit (traduction rapprochée du sens du verset) : « Dis : ô les gens du Livre, n'exagérez pas dans votre religion[1] ».

L'exagération dans la religion c'est le fanatisme et le zèle passionné dans l'adoption d'une position inflexible. L'extrémisme religieux implique un excès dans la pratique des préceptes et aboutit à dépasser les limites fixées pour les jugements de cette religion. Tout extrémiste est par conséquent un adepte de la radicalité qui excède le juste milieu prôné par sa religion.

[1] Sourate des femmes, verset 171.

Le rôle de l'école coranique (Mahadra) et du mysticisme (soufisme) dans la lutte contre l'extrémisme

Par : P. Dr. Bouh Ould Amar

Introduction :

Ce travail vise à contribuer à traiter un phénomène qui est devenu l'un des plus grands obstacles à la stabilité et au développement dans nombres de pays et de peuples qui y sont confrontés. En effet, ce fléau sème la discorde au sein des citoyens et disloque la texture des sociétés sur les plans économique et sociétal. Aussi, les chercheurs se doivent-ils de discerner les causes et les motifs de ce phénomène qui constitue une intrusion étrange dans le système de valeurs de l'humanité, en général, et dans la société musulmane, en particulier puisque la communauté musulmane se caractérise par ce verset coranique : « vous êtes la meilleure communauté qu'on ait fait surgir pour les hommes, vous ordonnez le convenable et vous croyez en Allah[1] ».

Pour aborder ce sujet, nous l'avons subdivisé en trois axes :

Premier axe : le phénomène d'extrémisme religieux et intellectuel qui comporte deux éléments :

Concept d'extrémisme et de radicalité ;

Attitude de l'Islam vis –à-vis de l'extrémisme et de la radicalité.

Deuxième axe : Causes et aspects de l'extrémisme religieux et intellectuel qui comporte trois éléments :

La pensée excommuniant les adversaires (takfir) ;

Les rapports avec les non musulmans et l'attitude envers la participation de la femme.

Troisième axe : la Mahdra et le soufisme et leur rôle dans la lutte contre les deux phénomènes d'extrémisme et de radicalité. Cet axe comporte deux éléments :

Le système éducatif traditionnel (Mahadra) en Mauritanie ;

[1] Sourate de la famille d'Imrane, verset 110.

départ le territoire mauritanien actuel, tels que l'empire du Ghana et celui des Almoravides, ont donné nom à plusieurs pays Ouest africains, à savoir le Sénégal, le Ghana, la Guinée Conakry, la Guinée Bissau, la Guinée Equatoriale, etc.

Conclusion :

De part sa position géographique et son histoire, la Mauritanie constitue un creuset où la civilisation arabo-islamique et la civilisation africaine se sont croisées et enrichies l'une de l'autre. Aussi cette position a donné à notre pays sa vocation de lieu de brassage ethnique et culturel, synthétisant à la fois la culture de l'Afrique du Nord et celle de l'Afrique subsaharienne.

Bibliographie :

- CHERIF, Mohamed Aly : Regards du Sud, Bribes de mémoire du XXe siècle finissant, l'Harmattan, Paris, 2016.
- David Robinson, *Sociétés musulmanes et pouvoir colonial français au Sénégal et en Mauritanie : 1880-1920. Parcours d'accommodation.* Trad. fr., H. Tourneux, Paris, Karthala, 2004.
- Ould Dadda , Moktar : La Mauritanie contre vents et marées, éditions Karthala, 2003.
- Ould Haidalla, Mohamed Khouna: *Mina al-qasri ila al-asri* (Du Palais au cachot), ouvrage en arabe, publications Agence d'Infromation Alakhbar, Imprimerie Top Presse, 2012.
- MOUSTAPH, Ahmed : *L'enseignement traditionnel en Mauritanie : rôle éducatif et perspectives d'évolution*, thèse en didactique des langues (linguistique appliquée) soutenue à l'Université Paris III Sorbonne Nouvelle en 2012 sous la direction de M. Dan SAVATOVSKY.
- Zurara, Gomes Eanes de : Chronica do descobremento e Conquista de Guiné, ouvrage traduit en arabe et annoté par Dr Ahmed El Moustaph: *Tarikh Iktishâf wa Ghawi Ghinya*, éditeur Librairie 15/21, Nouakchott, première édition 2015.

Tenue du Sommet de l'UA à Nouakchott

Deux ans après la tenue du sommet de la Ligue des états arabes à Nouakchott au mois de juillet 2016, le gouvernement mauritanien s'apprête à organiser, pour la première fois, le sommet de l'Union Africaine. Les efforts consentis par les pouvoirs publics en Mauritanie afin de consolider les relations avec l'ensemble des pays africains s'inscrivent dans une nouvelle approche diplomatique fondée sur le realpolitik et la nécessité de renforcer les relations bilatérales, régionales et continentales entre la Mauritanie et le reste du Monde, en particulier le Monde Arabe et l'Afrique.

L'organisation de ce sommet de l'UA constitue une preuve de l'engagement du gouvernement sur cette voie, marquant ainsi une rupture avec les approches d'antan quant à la stratégie à adopter vis-à-vis de nos voisins africains du sud du Sahara.

Relations culturelles et spirituelles entre la Mauritanie et l'Afrique Subsaharienne

Les relations culturelles et spirituelles entre le Bilad Chinguitt et les pays de l'Afrique subsaharienne remontent à des siècles, voire des millénaires. Ce qui est sûr et attesté historiquement, c'est que ces relations existaient au moins à partir des temps des Almoravides. C'est grâce à ces derniers que l'Islam sunnite malikite avait pris racine en cette partie de l'Afrique. La *mahadra*, ou l'université islamique, a joué un rôle de rayonnement culturel sans égal dans cette zone. Les commerçants-prêcheurs mauritaniens ont diffusé jusqu'aux points les plus reculés, non seulement l'islam, mais aussi la langue arabe. L'introduction de cette langue en Afrique de l'Ouest a largement contribué à la transcription de beaucoup de langues africaines des siècles avant l'arrivée des Européens sur les côtes ouest-africaines.

Inspiré de ces liens culturels séculaires, le gouvernement mauritanien a adopté ces dernières années une politique culturelle visant à la fois la poursuite et le renforcement de telles relations en ouvrant des centres culturels dans certains pays, notamment à Dakar. Aussi, des enseignants d'arabe et de certaines disciplines religieuses ont été détachés par le gouvernement mauritanien afin de satisfaire les besoins de plusieurs pays en l'Afrique de l'Ouest dans ce domaine.

Enfin, signalons que les populations et les empires qui avaient pour point de

des Nations Unies pour le maintien de la paix, l'ONUCI.

En 2015, la Mauritanie a envoyé des contingents en République de Centrafrique en vue de contribuer à la stabilité de ce pays, théâtre d'une guerre civile sur fond ethnico-confessionnel. Ces troupes jouent un rôle important dans le dispositif sécuritaire de la mission onusienne de maintien de paix dans ce pays, la MINUSCA.

Depuis plusieurs années, la Mauritanie envoie régulièrement des observateurs militaires au Darfour (République du Soudan) afin de contribuer aux efforts de l'ONU pour le maintien de la paix dans cette zone.

Au Mali, le gouvernement mauritanien, en étroite collaboration avec les autorités maliennes, œuvre à la fois pour éliminer toute menace terroriste directe, mais aussi pour trouver une solution durable de la rébellion qui secoue l'Azawad et autres zones de ce pays.

Sur le plan sous-régional, la Mauritanie joue un rôle moteur dans l'Organisation de la mise en valeur du fleuve Sénégal, l'OMVS, depuis sa création jusqu'à présent.

C'est toujours dans le cadre de la coopération régionale que le sommet de Nouakchott du 16 février 2014 a décidé de créer le G5 du Sahel, regroupant la Mauritanie, le Mali, le Niger, le Burkina Faso et le Tchad. Il a été décidé, lors de ce sommet, que le siège du Secrétariat permanent de ce nouveau groupe soit installé à Nouakchott. La présidence du G5 Sahel a été confiée au Président Mohamed Abdel Aziz. Depuis lors, ce groupe a tenu plusieurs réunions dans les différentes capitales des pays qui le composent. Celui-ci œuvre pour un double objectif : sécuriser l'espace sahélo-saharien et y réaliser un développement économique permettant aux populations d'avoir une vie digne et prospère.

Médiation en Gambie

Pour ce qui est de la crise Gambienne postélectorale qui s'est éclatée en décembre 2016, le président de la République, Mohamed Ould Abdel Aziz, y a joué un rôle de premier ordre à côté de certains de ses pairs ouest africains, en particulier le Président Guinéen Alpha Omar Condé.

C'est grâce à ces efforts que l'ex président Gambien, Yahya Jammeh, a accepté fin janvier 2017 de céder le pouvoir au président élu Adama Barrow.

Le dénouement de cette crise gambienne a été considéré comme un succès remarquable de la diplomatie mauritanienne en Afrique.

ont mis l'Afrique au centre de l'action politique et diplomatique du pays. En plus de sa politique d'ouverture sur l'ensemble des états du continent, sa stratégie efficace de lutte contre le terrorisme et les crimes transfrontaliers se reposant à la fois sur la fermeté et l'élimination de toute action terroriste menaçant la sécurité du pays, mais aussi sur le dialogue et les solutions économiques a pu contribuer à la circonscription de ce phénomène. Cette stratégie de lutte contre le terrorisme a eu aussi des retombées positives sur la sécurité d'autres pays du Sahel et de l'Afrique sub-saharienne.

Aussi, au cours de cette dernière décennie, le pays a joué un rôle important dans des crises régionales qui ont secoué certains pays d'Afrique.

En 2011, la présidence tournante du Conseil de paix et de sécurité a été assurée par la Mauritanie. Aussitôt désigné par ses pairs africains dans ce poste, le Président Moahmed Ould Abdel Aziz a présidé, le 28 janvier 2011, une réunion dudit conseil consacrée à la crise ivoirienne. Toujours dans le cadre de ce conseil, la Mauritanie a joué un rôle louable dans les efforts visant à trouver une solution pour la crise Libyenne de 2011. En concertation avec d'autres chefs d'état africains, le Président Aziz n'a épargné aucun effort diplomatique ou politique afin de trouver une solution qui puisse faire cesser les hostilités et amène les différents protagonistes à se mettre à la table de négociations.

En janvier 2014, la présidence de l'Union Africaine revint à la Mauritanie. C'est la deuxième fois que notre pays préside cette organisation panafricaine dont elle est membre fondateur, comme a été mentionné plus haut.

Durant ce mandat, le Président Mohamed Ould Abdel Aziz, président de l'UA, a entrepris une médiation au Mali au mois de mai de la même année en se rendant personnellement à Bamako et à Kidal afin de convaincre les frères ennemis de conclure un accord de cessez-le-feu en vue d'ouvrir la voie aux négociations entre les protagonistes, le gouvernement malien et les rebelles Touaregs. Notons que cette visite du Président Aziz a été accomplie dans un climat particulièrement intense, où les combats faisaient rage à Kidal. Grâce à cette médiation, un cessez-le-feu a été signé par le gouvernement malien et par les combattants du MNLA.

En ce qui concerne les opérations de maintien de paix dans certains pays africains, la Mauritanie a déployé, des troupes en Côte d'Ivoire en 2014 suite à la crise postélectorale qu'a connue ce pays, et ce, dans le cadre de l'opération

tuer l'O.M.V.S. (l'Organisation de la Mise en Valeur du fleuve Sénégal).

Le rapprochement accéléré avec le monde arabe, concrétisé par l'adhésion du pays à la Ligue des Etats arabes en 1973 et les intérêts économiques, culturels et politiques tirés de ce rapprochement, concrétisés, entre autres, par le financement de projets d'infrastructures importants par certains pays arabes, ont partiellement éclipsé, ne serait-ce que momentanément, la primauté de nos relations avec l'Afrique sub-saharienne. A cela s'ajoute l'impact des grandes décisions souveraines prises à cette époque, notamment le retrait de la Mauritanie de la zone du Franc CFA et la frappe d'une nouvelle monnaie nationale, mise en circulation le 29 juin 1973.

Relations avec les pays africains de 1978 à 2008

Après la chute du régime civil en juillet 1978, suite, entre autres, aux complications du conflit du Sahara, et jusqu'à 2005, les relations de la Mauritanie avec les états africains se limitaient essentiellement au voisinage direct du pays : le Sénégal, le Mali, la Gambie, etc. A signaler qu'avec le Sénégal et le Mali les faits marquants de cette période furent, pour le premier, l'inauguration du barrage de Diama et pour le second la signature d'un accord commercial permettant à ce dernier de s'approvisionner régulièrement via le port autonome de Nouakchott

Durant cette même période, la Mauritanie s'est retirée de la C.E.D.E.A.O. Suivant les époques et l'évolution de leurs situations politiques et sociales internes, la trajectoire des relations de la Mauritnaie avec ces pays a connu des hauts et des bas. Les douloureux événements de 1989 ont plombé pour plusieurs années les relations entre la Mauritanie et le Sénégal. Malgré ces tensions entre les régimes en place, les ressortissants des deux pays, grâce aux liens spirituels et socioculturels qui les unissent, ont pu dépasser cette situation. Finalement, les relations entre les deux pays étaient revenues à la normale.

Période de 2008 jusqu'à présent

Durant cette période, les relations de la Mauritanie avec l'ensemble des pays africaines se normalisent et se développent davantage dans tous les domaines : diplomatiques, politiques, économiques, culturels, sécuritaires, etc.

En effet, depuis son arrivée au pouvoir en 2008, les orientations politiques du Président Mohamed Ould Abdel Aziz

directeur du cabinet du Combattant Suprême[1].

Notre pays est membre fondateur de l'Organisation de l'Unité Africaine (OUA), créée le 25 mai 1963 à Addis-Ababa. Elle a présidé l'Union Africaine et Malgache (U.A.M) début mars 1964, devenue Union Africaine et Malgache de Coopération Economique (U.A.M.C.E). Après le sommet de Nouakchott du 10 au 12 février 1965, cette entité prit le nom de l'Organisation commune africaine et malgache (O.C.A.M.)

Suite à un différend lié au timing d'un sommet extraordinaire, tenu le 16 mai de la même année à Abidjan et la volonté de certains chefs d'Etat d'accepter l'adhésion de l'ex-Congo Belge (Zaire) au sein de cette organisation, la Mauritanie s'est retirée de cette organisation le 23 juin 1965[2].

Les 23 et 24 avril 1968, à Monrovia, en l'absence de la Côte d'ivoire et du Niger, se réunit la première conférence des Chefs d'Etat anglophones et francophones ouest-africains : ceux-ci décidèrent la création du Groupe Régional de l'Afrique de l'Ouest (G.R.A.O), ancêtre de la C.D.E.A.O., née à Lagos le 25 mai 1975 et regroupant les quinze états de la région : les quatorze déjà cités et la Guinée Bissau, devenue indépendante en 1973.

La Mauritanie, présidente de l'OUA de juin 1971 à juin 1972

Durant ce mandat, notre pays a œuvré pour la réconciliation entre la Guinée et le Sénégal, mais aussi pour faire avancer la décolonisation en Angola, au Mozambique, en Guinée Bissau, aux Iles du Cap Vert, au Zimbabwé, en Namibie et en Afrique du Sud.

Cette présidence mauritanienne de l'OUA s'est caractérisée par la tenue d'une réunion spéciale du Conseil Sécurité de l'ONU à Addis-Ababa du 26 au 29 janvier 1972 consacrée essentiellement à la décolonisation.

Après le retrait de la Guinée de l'O.E.R.S. (Organisation des Etats Riverains du Sahara), le Mali, le Sénégal et la République Islamique de Mauritanie décidèrent en 1972, de lui substi-

[1] Moktar Ould Daddah : *La Mauritanie contre vents et marées*, Editions Karthala, Paris, 2003, p.230.

[2] Les dessous de cette décision du Président Moktar Ould Daddah sont liés aux positions des uns et des autres vis-à-vis de l'ex-Congo belge que les Français, avec l'appui de certains chefs d'état africains, dont le Président Senghor et l'Ivoirien Houphouët Boigny, veulent le faire adhérer à l'U.A.M. Lors du sommet du Caire en juillet 1964, le Président Nasser avait refusé la participation de la délégation congolaise dirigée par Tshombé lui-même.

A la veille de l'indépendance de la Mauritanie, les relations avec les colonies françaises de l'Afrique de l'Ouest étaient déjà intenses et multiformes.

Relations entre la Mauritanie et les pays africains de 1958 à 1978

La position géographique, l'histoire commune et le rattachement de la colonie de Mauritanie aux territoires français de l'AOF (Afrique de l'Ouest française) ont beaucoup influé sur les relations de notre pays avec les états de l'Afrique subsaharienne, en particulier lorsque ceux-ci accédèrent à l'indépendance.

Le refus de la reconnaissance du Royaume du Maroc de notre indépendance et l'impact de ce positionnement sur le reste des états de la Ligue arabe, excepté la Tunisie de Bourguiba, a produit une réaction inverse de la plupart des états africains, notamment ceux issus de l'AOF.

Vu sa proximité géographique et les relations intenses des populations des rives du fleuve, le Sénégal est le pays africain avec lequel la Mauritanie a plus de liens, aussi bien culturels, spirituels et économiques. C'est aussi le pays où s'était installée la « capitale » de la colonie de Mauritanie à Saint-Louis.

Après le Sénégal, vient le Mali, pays avec lequel les Mauritaniens, notamment ceux des zones de l'Est, ont tissé des relations ancrées dans l'histoire et revêtant plusieurs formes : économiques, spirituelles, humaines, etc. .

Ces relations séculaires, voire millénaires, que la Mauritanie a toujours entretenues avec l'Afrique subsaharienne nous ont été très utiles, notamment lors de la proclamation de notre indépendance nationale, le 28 novembre 1960.

Dans ce cadre, feu Président, Maître Moktar Ould Daddah, note :

Tous les Etats issus de la Communauté franco-africaine étaient représentés par leurs chefs d'Etat respectifs, les Présidents Félix Haphouet-Boigny de Côte d'Ivoire, Léopold Sédar Sengohor du Sénégal, Philibert Tsiranana de Madagascar, Léon M'Ba du Gabon, Diori Hamani du Niger, Hubert Maga du Dahomey (futur Bénin), Maurice Yaméogo de Haute-Volta (futur Burkina Faso), Abbé Fulbert Youlou du Congo, François Tombalbaye du Tchad et David Dacko de Centrafrique, en plus du Premier ministre français Michel Debré. La Tunisie fut représentée par Si Mohamed Masmoudi, alors ministre de l'information et Si Abdellah Farhatt,

Aperçu historique

Depuis des millénaires le territoire mauritanien actuel fut habité par des populations blanches et noires. Celles-ci ont cohabité et tissé des relations sociales et politiques solides que l'Islamisation du Sahara et du Soudan à la fin du VIIème- début du VIIIème siècle, va renforcer davantage. L'empire du Ghana[1] et celui des Almoravides[2] furent la concrétisation de ce rapprochement. Le pays du Tekrour, l'empire du Mali ou Melli ont eu des relations spécifiques avec les populations de l'actuel territoire mauritanien actuel. Les premières expéditions portugaises sur le littoral mauritanien et ouest africain à partir de 1441 ont inauguré une longue période de contacts, parfois tumultueux et violents, entre les Européens et les populations du littoral ouest africain. Plus tard, au début du XVIIème siècle, les portugais, sous l'impact à la fois du rejet des populations locales de leur présence et l'ambition des Hollandais de les chasser du Banc d'Arguin, quitteront définitivement le littoral mauritanien. Les luttes politico-militaires internes qui ont suivi le départ des Portugais, connues sous le nom de Chorr-Bobba, s'étendront à la rive gauche du Sénégal où les Français y ont déjà mis pied. La constitution des émirats des Trarza et Brakna remonte à cette époque. L'émirat de l'Adrar et celui du Tagant verront le jour plus tard, respectivement à la fin du XVII^{e} siècle et à la fin de la première moitié du XVIII^{e} siècle. A cette époque, le fleuve Sénégal et les caravanes venant du Sud du Maroc et allant jusqu'à Tombouctou en passant par Ouadane, Chinguitt, Tichit, Oualata, ont joué un grand rôle dans les échanges commerciaux entre les populations actuelles de la Mauritanie et Bilad Es-Soudan (pays des Noirs). C'est grâce à ces échanges, qui ne se limitaient point aux marchandises et aux denrées de différentes natures, mais comportant aussi des relations religieuses et culturelles importantes ayant permis la propagation de l'Islam et la langue arabe dans les contrées les plus reculées de l'Afrique de l'Ouest. Le colonialisme français et son expansionnisme à partir de 1817 vont baliser la voie à la colonisation effective d'un bon nombre de pays africains, y compris la Mauritanie à la fin du XIX^{e} et au début du XX^{e} siècle.

[1] Empire dont la capitale fut Koumbi Saleh (Hodh Ech-Chargui). Selon les historiens, cet empire a été créé au III^{e} siècle par des éléments sémitiques venus de l'Orient mais il a connu son apogée au temps des rois soninkés.Il a disparu au XIII^{e} siècle.

[2] Empire islamique fondé vers 1040 par la confédération des tribus Sanhaja originaires de l'actuel territoire de Mauritanie. Cet état a pu dominer le Maghreb et une grande partie de la péninsule ibérique en plus de vastes territoires de l'Afrique occidentale/

Place de l'Afrique dans la diplomatie mauritanienne

Par Docteur Ahmed Ould El Moustaph

Le présent article se propose d'aborder les relations que l'Etat mauritanien a pu tisser et consolider depuis son accession à l'indépendance jusqu'à présent avec l'ensemble des pays africains.

Pour mieux circonscrire l'objet de la présente étude, nous avons choisi, pour des raisons méthodologiques, d'aborder cette thématique en trois axes principaux :

- Période de 1958 à 1978.
- Période de 1978 à 2008
- Période de 2008 jusqu'à présent.

Un aperçu historique, précédé d'un rappel de la position géographique du pays, introduira le sujet afin d'éclairer le lecteur sur les relations historiques qu'a eues le *Bilad Chinguitt* avec les pays africains limitrophes de la Mauritanie.

Position géographie

Etat d'Afrique occidentale, la Mauritanie[1] s'étend sur un territoire de 1.030.700 km². Largement ouverte sur l'Océan Atlantique, elle est limitée au Nord-Ouest par le Sahara Occidental, au Nord par l'Algérie, à l'Est et au Sud-Est par le Mali, et au Sud par le Sénégal. Sa position géographique en fait un carrefour où sont entrées en contact la civilisation arabo- maghrébine et les cultures négro-africaines. Longtemps considérée par les géographes et les ethnologues comme une frontière - à la fois naturelle et culturelle - assez étanche, la vallée du fleuve Sénégal apparaît désormais, à cet égard, plutôt comme une sphère d'échanges que comme une ligne de démarcation, au point que certains auteurs, comme David Robinson, préfèrent parler de « zone sénégalo-mauritanienne ».[2]

[1] Appellation officielle : République Islamique de Mauritanie.

[2] David Robinson, *Sociétés musulmanes et pouvoir colonial français au Sénégal et en Mauritanie : 1880-1920. Parcours d'accommodation.* Trad. fr., H. Tourneux, Paris, Karthala, 2004, p. 25.

unique créateur de tous ces arbres, des forêts, du ciel, de l'eau, des animaux… S'il est convaincu, on le convie à appliquer les rites de l'islam.

On remarque ici une inversion de la pyramide du prêche en usage au début de l'apostolat islamique qui commençait par l'islam, suivi de la foi pour aboutir à la bienfaisance ; alors que dans ce cas le soufisme qui est le paroxysme des trois niveaux est utilisé comme une entrée en matière. C'est là un signe distinctif de la contribution de l'ouest sahararien dans la propagation rapide de l'Islam.

Conclusion

Ces signes distinctifs, qu'il s'agisse d'une qualité ou d'une qualification, sont les principales caractéristiques qui ont marqué le territoire ouest saharien en général et particulièrement l'espace chinguittien. Ceci n'exclut pas que de telles caractéristiques ne soient pas totalement absentes chez les bédouins des autres zones du monde arabe ; mais signifient néanmoins qu'elles sont des constituantes exclusives de l'identité du territoire objet de cette étude. C'est pourquoi nous les avons considérées comme des signes ou des traits distinctifs de cet espace anthropologique dans la mesure où elles déterminent son système de comportement et l'ancrage de ses habitudes. Au-delà du caractère local des dits signes, il n'en demeure pas moins qu'ils constituent un apport contribuant, en grande partie, à la construction de l'édifice culturel, scientifique et moral de la civilisation arabo-musulmane.

Quant à la bienfaisance elle est unanimement définie comme étant : « adorer Allah comme on si tu Le vois, si tu ne Le vois pas, Lui te voit ». Les cheikhs soufis et les illuminés de l'espace hassanien s'accordent à dire que cette phase est celle de la bienfaisance qui est pour eux le domaine du soufisme. Ils ont écrit plusieurs ouvrages sur ce sujet (Cheikh Sidiya Ibn Al Mukhtar Ibn Al Hayba a écrit un ouvrage intitulé : tay wa nashr fi rad ala al masail al ashr, Cheikh Sidi El Moktar a écrit plusieurs livres, Cheikh Malainine Ibn Cheikh Mohamed Fadhel a écrit : « Naat Al Bidayat wa Tashih Nihayat », Mohamed Ould Mohamed Sghir a écrit : al jeich, en plus d'autres cheiks).

Les oulémas s'accordent sur le fait qu'ils ont une méthode islamique fondée sur la doctrine d'Al Ash'ari en théologie, sur l'école malékite en fiq et sur la confrérie de Jouneid Salek en soufisme. En dépit de divergences apparues entre juristes consultes et soufis au 11^{e} et 12^{e} siècles de l'hégire (divergence entre Al Haj Sidi El Moktar Ould Boulmoctar Al Hassani et Taleb Ahmed Ould Beleamach Al Alawi, d'une part et Limam Al Majdhoub et Nassir Dine Chamchawi, d'autre part ; puis entre Mukhtar Ibn Buna Al Jekeni et Cheikh Sidi El Moctar Al Kunti à propos de la pertinence de considérer la science apparente ou la science occulte), le 13^{e} siècle a apporté une conciliation par le biais de cheikhs qui étaient des érudits en charia et en soufisme en même temps, tels Cheikh Mohamed Fadhel Al Qalqami, Cheikh Sidya Al Abeyri, Cheikh Mohamedou Ould Aghrabat Al Hassani, Cheikh Al qadi Al Idjeyjbi de la confrérie qadiriya, Sidi Mamoud Al Haji et son fils Abdullah, Cheikh Mohamed Laghdhaf Al Bussadi en confrérie chadhélite et les deux cheikhs Mohamed Al Hafedh et Mohamed Ould Mohamed Saghir de la Tijania et de la tribu des Idawaali).

Après cette génération de cheikhs érudits, le parallèle jusque là établi s'est rompu et cette situation a favorisé l'émergence d'un spectre de prêche islamique qui s'est répandu très vite en Afrique occidentale et centrale.

Le prêche a été réorganisé de la manière suivante : tout d'abord les prédicateurs présentent la passion soufie sous forme de liturgies déclamées d'une belle voix attirante pour n'importe qui même s'il n'est pas musulman. Dès que l'appelé se soit accommodé de ce rappel épaté par sa beauté, on l'invite à croire à un Dieu

temporel. Le dialecte hassanien a véhiculé les évènements de l'hagiographie prophétique sous forme de poèmes épiques (medh) et a même versifié les formules de prononciation coraniques en strophes (guivans) expressives. La grammaire arabe et les questions de fiqh ont été également consignées selon ce procédé.

Cette situation distinctive a fait du hassania un dialecte savant véhiculant les mêmes contenus que l'arabe littéraire. C'est ainsi qu'il exprime des idées profondes et ne se limite pas aux clichés anodins des parlers vernaculaires. On en veut pour preuve son utilisation par l'élite intellectuelle pour présenter leur système de connaissances.

Treizième signe : réorganisation méthodologique du prêche islamique

Au moment des conquêtes islamiques, la première chose qu'on demandait à la personne c'est la profession de foi avant de s'adonner à la pratique des cultes et de progresser dans les apprentissages des connaissances religieuses partant des énoncés textuels jusqu'aux preuves et convictions. Les théoriciens musulmans ont résumé ces étapes dans le trio : islam, foi et bienfaisance.

S'ils divergent dans la définition de la bienfaisance, ils sont unanimes sur le fait que l'islam comporte l'application des cinq piliers et des obligations qui en découlent. Or, le saint coran a bien distingué islam et foi dans ce verset : « Les Bédouins ont dit: ‹Nous avons la foi›. Dis: Vous n'avez pas encore la foi. Dites plutôt: Nous nous sommes simplement soumis, car la foi n'a pas encore pénétré dans vos cœurs ». Dans notre espace, la version du malékisme qui a prévalu est celle d'Ibn Al Qassim[1].

La foi a été longuement débattu par les lettrés musulmans à traves l'étude théologique ('ilm al kalam). Au Maghreb arabe dont fait partie l'espace hassanien, la position qui a été adoptée à cet égard est celle d'Abu Al Hasen Al Ach'ari initiateur de la théorie de l'acquisition « kesb » (selon laquelle les humains acquièrent leurs actes contrairement à la position des Mu'tazilites selon laquelle les humains créent leurs actes). Abu Bakr Muhammad Ibn Al Hadrami Al Muradi (inhumé à Azugui) était le premier qui a introduit l'étude théologique dans la zone[2].

[1] Ibn Al Qassim est le disciple de Malik.

[2] Dr. Mohamed Yahya Ould Babah : le cours de l'habitude chez Al Hadrami Al Muradi, mémoire de sortie de l'ENS, 1987.

Ils ont même parfois surpassé ceux-ci sur le plan de l'introspection affective et de l'exploitation des couleurs locales. La poésie a aussi véhiculé la sagesse populaire et rendu compte des récits et des expériences du vécu quotidien.

Onzième signe : respect de la femme et préservation de sa dignité

Un dicton hassanien énonce que « les femmes sont la couronne des hommes valeureux et les chaussures des vils hommes ». Ce dicton signifie que les hommes de valeur respectent les femmes et les placent au dessus de leur tête alors que les hommes méprisables les humilient et les foulent aux pieds.

Parmi les proverbes hassaniens on trouve : « ce que les tresses décident la nuit est exécuté par les barbes le lendemain », ce qui veut dire que ce qui est conseillé à l'homme par sa mère, sa femme ou sa sœur la nuit, il l'exécute le lendemain.

En définitive, la place de choix occupée par la femme dans l'espace chinguittien est particulièrement remarquable, notamment durant les siècles précédents au cours desquels la situation des femmes arabo-musulmanes laissait à désirer. Au contraire, la femme du territoire ouest saharien prenait part aux assises des délibérations et exprimait son point de vue, s'abritant parfois derrière un paravent quand l'assistance regroupait des personnes âgées à moins qu'il s'agisse des amis de son mari. Elle donne un avis sur tous les sujets relatifs aux débats scientifiques, à la guerre, aux affaires de la tribu ou de l'émirat… Elle assiste souvent à la guerre pour inciter les combattants et pour participer parfois au combat, elle fait du commerce et dispose librement de ses biens qu'elle peut céder ou refuser. En somme, elle occupe une place éminente dans la société tout en maintenant sa chasteté comme l'attestent les nombreux poèmes lyriques composés en son honneur. Cette place-pivot réservée aux femmes dans l'espace hassanophone constitue véritablement un signe distinctif par rapport aux sociétés du voisinage de quelque côté que ce soit.

Douzième signe : existence d'une culture populaire savante

Partant des proverbes, des récits, des comptines et des poèmes hassaniens qu'il m'a été donné de consulter, j'en ai déduit que cette culture a pu exprimer l'ensemble des contenus cognitifs présents dans son contexte spatio-

tique de l'innovation poétique et la manière d'éviter de copier les anciens en instaurant de nouvelles pistes novatrices. Cheikh Sidi Mohamed Ould Cheikh Sidiya disait au milieu du 13e siècle de l'Hégire :

ô rhétoriciens, y a-t-il un clairvoyant

qui puisse exhiber un prologue inédit ?

Car j'ai essayé de composer un poème innové

mais j'ai butté sur le prélude[1].

Neuvième signe : conception d'une théorie exhaustive de l'art musical

Parmi les phénomènes singuliers qui ont marqué notre espace chinguittien figure l'éclosion d'une musique élaborée qui intègre les notes septénaires et les notes quinquennales de façon harmonieuse sur des rythmes dont certains sont légers et d'autres sont lourds totalisant 24 gammes de notes. Certains de ces gammes ont un caractère principal et d'autres un caractère secondaire à l'instar de la musique andalouse. Notons que les rythmes andalous en usage actuellement au Maghreb arabe varient entre 11 et 13 gammes alors qu'ils atteignent dans notre cas 24. Cela veut dire que les rythmes andalous ont été sensiblement enrichis et cela est en soi un signe distinctif.

Cette musique est enseignée en tant que théorie et en tant que structure codifiée. Chaque segment est distinct des autres.

Dixième signe : émergence d'une théorie de la poésie hassanienne

Une poésie hassanienne est apparue dans l'espace ouest saharien avec des catégories bien délimitées et aux tares et dérivations définis avec précision. Cette poésie est dotée d'une métrique spécifique et a créé une littérature riche et variée.

Sans entrer dans les détails techniques, signalons que cette poésie a pu combler sur le plan formel l'intervalle qui sépare les phonèmes les plus courts et les plus longs du dialecte hassanien. Elle a ainsi complété les vides constatés dans les catégories de la poésie arabe classique dits « khaliliens ».

Sur le fond, les poètes hassaniens ont fait preuve d'une longue haleine leur permettant d'aborder diverses thématiques qui n'ont rien à envier à la verve de leurs homologues en arabe littéraire.

[1] Recueil des poèmes de « Sidna » alias Sidi Mohamed Ibn Cheikh Sidiya ibn Al Mukhtar Ibn Haiba (m. 1285 H). C'est un illustre poète qui a contribué à raffermir la poésie en arabe littéraire. Il avait un style limpide, empreint de spontanéité, de longue haleine, suave et dénotant d'une passion sincère.

réunies (déficit sécuritaire). De même, ils remplaçaient la loi du talion (qisas) par une diya (prix du sang) renforcée afin d'éviter une escalade entre la famille de la victime et celle du meurtrier. En plus d'autres fatwas similaires.

Septième signe : établissement d'un appareil judiciaire sur un territoire non gouverné

Malgré la situation de désordre (sayba) qui a prévalu la plupart du temps dans l'espace chinguittien, un appareil judiciaire s'est maintenu et ses jugements ont été respectés de tous à de rares exceptions qui confirment la règle. Certes, les justiciables s'en remettaient en cas de litige à l'arbitrage d'un juge (qadi) et les émirs eux-mêmes y avaient recours dans les procès qui les opposent à leurs sujets ou leurs cousins pour statuer sur des questions importantes objet de discorde comme la propriété des chevaux. Certains émirs avaient leurs juges attitrés (par exemple : les émirs du Brakna Amed et Mohamed fils de Hayba et leur descendance officialisaient des juges parmi la famille Habballa Ould Al Qadi Al Idjeyjbi ; le qadi de l'émir Haddi Ould Ahmed Ibn Daman était Maham Ould Khtayra Al Hassani ; les Awlad Amar Ould Ali des Awlad M'Barek avaient pour qadi Cheikh Ould Ahmed Outhmane Attinwajiwi ; le qadi de l'émir des Idaw'ich Mohamed Ould Mohamed Chein était Sidi Abdullah Ibn Al Haj Ibrahim ; c'est aussi le cas de l'émir du Trarza Mohamed Al Habib Ould Amar Ould Mokhtar avec Mohand Baba Ould Abeid Daymani ; il en va de même pour l'émir de l'Adrar M'Hamed Ould Ahmed Aida avec Abdel Wedoud Ould Mohamed Ould Abdel Wedoud Al Haji au 13^{e} s. de l'hégire. Ce sont les principaux exemples.

Huitième signe : lancement d'un mouvement de renaissance de la poésie en arabe littéraire (fassih)

A la fin du onzième siècle du calendrier hégirien, s'est instauré dans l'espace ouest saharien un mouvement poétique différent des modes de production de la poésie qui prévalait à l'époque sur la scène arabe. Ce mouvement a atteint son apogée au 13^{e} siècle de l'Hégire. La principale caractéristique de cette tendance poétique consiste à revenir à l'âge d'or de la poésie arabe et à délaisser la poésie de la décadence. C'est ainsi que les poètes chinguittiens ont fait revivre la poésie antéislamique, omeyyade et abbasside en l'imitant et en la prenant pour modèle. Ils ont ainsi évoqué la probléma-

sont également enseignées en tant qu' « instruments » pour l'apprentissage d'autres thématiques.

L'accent porté sur l'étude de la langue arabe comme clé de voûte a été souligné par Mohameden Vall Ould Mouttali (m. 1278 H) :

Mieux vaut se consacrer l'étude de la langue

Plutôt qu'à l'adoration d'Allah le Tout Puissant.

La Mahadra a été décrite par Mukhtar Ibn Buna, le maitre des oulémas et le grammairien et spécialiste de la logique qui a complété la millénaire (alfiya) d'Ibn Malik et l'échelle (sullam) logique d'Al Akhdhari) et qui se déplaçait fréquemment étant un propriétaire de chameaux, en ces termes dans son long poème rimé par la lettre « n » :

Nous sommes un convoi d'illustres nobles en ordre impeccable

Le moindre d'entre nous surpasse le meilleur héro de l'époque

Nous avons fait des dos de chameaux une école

A travers laquelle nous élucidons à merveille la religion d'Allah.

Mukhtar est le maitre de Hurma Ibn Abdel Jelil et de Sidi Abdullah Ibn Al Haj Ibrahim et a enseigné un nombre important des oulémas de l'ouest du Sahara. Sa description correspond parfaitement à la nature et au rôle de la Mahadra dans ces contrées désertiques.

Sixième signe : émergence d'une jurisprudence propre à la campagne (fiqh al badia)

On sait que le droit musulman (fiqh) est né dans les villes et a pris des caractéristiques urbaines : fiqh des gens de Médine, fiqh de Baghdad, fiqh du Caire, fiqh de Kairouan, des Qarawiyin, des cités de l'Andalousie, etc. A notre connaissance, il n'existe aucun fiqh des campagnes hormis celles de l'espace de Chinguit. Pour quelle raison ? Pour une raison simple : les bédouins ici sont instruits et ils tiennent à légiférer pour rendre leurs pratiques conformes à la charia. Ils ont d'abord traité juridiquement les incidents qui surviennent dans leur vie quotidienne et qui n'étaient pas connus dans les villes, avant de s'adonner à l'effort d'interprétation (ijtihad). A titre d'exemple, ils délaissaient l'enseignement des rites du Hajj (pèlerinage à la Mecque) car les conditions de son accomplissement n'étaient pas

En tout état de cause, le livre qui ne se détériore pas et ne peut être emporté par les tempêtes, c'est le livre qui est appris par cœur. Néanmoins, les références de base sont conservées sur support papier pour s'en remettre en cas de doute lorsque la mémoire d'un savant fait défaut, le feu est allumé la nuit pour ouvrir les ouvrages et se rendre à l'évidence au sujet de la question débattue. Les décisions de justice sont parfois contestées et l'on s'en remet aux connaissances livresques pour trancher un litige.

Par souci de conservation, des malles hermétiques sont consacrées aux livres et les meilleurs dromadaires sont affectés à leur port. Un livre comme celui de Mayara est vendu à l'équivalent de dix milles dollars américains au taux de change actuel (20 pièces de tissu au 19e siècle)[1].

Cet intérêt porté à la mémorisation a été d'un apport considérable à l'enseignement de l'Islam et de la langue arabe aux africains, d'où la propagation fulgurante de cette religion jusqu'aux forêts équatoriales.

L'érudition du Cheikh de Chinguit (surnom donné au savantissime Mohamed Mahmoud Ould Tlamid) a été bénéfique pour l'établissement et la publication des références de base en arabe lors de son passage au Caire à la fin du 19e siècle. Il a enseigné à Al Azhar et a pu corriger des manuscrits qui étaient déformés par les scribes (un hommage a été rendu à ce cheikh dans le journal du doyen de la littérature arabe Taha Hsseine et de ses condisciples).

Cinquième signe : la méthode suivie par la Mahadra

Les campagnes de l'espace hassanophone ont connu une institution éducative dénommée « Mahadra » où les connaissances sont dispensées à toutes les générations suivant une méthode basée sur un cursus qui commence par l'enseignement du coran et les livres abrégés pour arriver aux disciplines spécialisées équivalent à un enseignement supérieur. Ces curricula comportent, outre les sciences coraniques et la langue arabe, la médecine, l'astronomie, les mathématiques et le soufisme. Des sciences connexes (comme la rhétorique et la logique)

[1] Je dispose d'un document écrit à la fin du 19e siècle attestant cette vente au prix de 20 pièces de tissus dont la moitié est neuve et le reste ordinaire. La pièce de cette taille se changeait à l'époque contre une chamelle laitière ou un dromadaire, ce qui équivaut à dix milles dollars actuellement.

quérants musulmans la nécessité impérieuse de préserver, au fil des générations, leurs traditions ancestrales comme la prunelle de leurs yeux. Une telle entreprise ne saurait se réaliser sans un acquis cognitif substantiel.

Le quatrième signe : une mémoire prodigieuse

La génération contemporaine de chercheurs et de gens instruits ont pu côtoyer des dizaines de personnes ayant une mémoire phénoménale qui mémorisent le coran, l'exégèse de Tabari, la grande moudawana (corpus initial du malékisme), le muwataa de Malik Ibn Anas, Subh al A'cha de Qalqachandi, Al Aghani d'Abu Al Faraj Al Asfahani, Lissan Al Arab d'ibn Mandhour, Al Ghamus Al Muhit de Fayrouzabadi, Al Mi'yar d'Al wancharissi, le précis de Khalil et ses commentaires, les recueils des six poètes, les poèmes de Ghaylan, Alfiyat Ibn Malik et son complément par Ibn Buna, lamiyatt al af'al d'Ibn Malik avec les commentaires en rouge (Ihmirar) de Hassan Ibn Zeine, etc... De pareils érudits sont inimaginables de nos jours pour celui qui ne les a pas connus. Cette mémoire prodigieuse témoigne de l'efficacité du système éducatif qui était appliqué dans les Mahadra du territoire hassanophone. L'invention de la méthode est classée au sein de l'acte de la conscience, puisqu'il n'y avait pas de vécu favorisant la mise en place de savoirs et d'institutions scientifiques n'eût était cette ambition de transcender le réel pour accéder au souhaitable.

Pourquoi fait-on recourt à la mémorisation ?

Il convient ici de rappeler ce que nous avons signalé plus haut à propos du rôle de l'homme ouest saharien dans la propagation de l'Islam en Afrique. N'étant pas en mesure d'emporter constamment ses livres avec lui, la meilleure façon de les avoir à sa disposition c'est de les mémoriser. Par ailleurs, une vive concurrence s'est déclenchée entre les citadins et les bédouins imposant à ceux-ci de prouver leur compétence face au scepticisme urbain.

De surcroît, le papier était rare et les livres exposés aux risques d'être mouillés par les pluies qui ruissellent des tentes ou emportés par les tourbillons de vent et même se détériorer ou être volés dans les malles par des larcins croyant qu'elles contiennent des objets de valeur, sachant que les manuscrits sont parfois vendus à des prix exorbitants.

Le troisième signe : transfert des connaissances citadines à la campagne

L'existence de l'écriture en milieu bédouin est un phénomène exceptionnel car ce savoir-faire nécessite un environnement stable, des supports adéquats et un besoin de consigner et de documenter. Dès lors, et au vu des constats que j'ai pu faire, l'écriture n'est pas une industrie en vogue chez les peuples bédouins et sa présence relève même de l'exceptionnel. Or, la plupart des habitants de l'espace ouest saharien (Chinguit) sont des zwayas toutes obédiences confondues et sont dans leur grande majorité alphabétisés depuis des siècles. L'affiliation aux zwayas traduit l'adoption d'un concept, d'une fonction et d'une spécialité indépendamment de l'origine ethnique. L'exercice de l'écriture a été l'œuvre de tribus d'origine Hassan qui se sont adjoints aux zwayas issus des populations autochtones. Il semble que l'écriture répandue à l'ouest du Sahara constitue une exception dans le milieu bédouin en général, tant sur le plan de l'espace arabe, musulman que sur le plan mondial. La raison en est claire. C'est que la vie en campagne est simple et n'exige pas d'écriture car la mémoire suffit à conserver les informations et données. Alors, quels sont les motifs de l'expansion de l'écriture chez les hassanophones ?

Ceci est dû, selon les indices, à la perpétuation d'une pratique acquise en milieu urbain. L'imaginaire bédouin a continué ici à être hanté par les « fantômes » citadins. Les gens ont quitté les villes mais ont emporté leur culture avec eux et ont tenu à la préserver en milieu bédouin. Qui plus est, l'instruction constituait un attribut avantageux en matière de standing social et nul ne compte s'en démettre de crainte de retomber dans un statut social déprécié. En outre, le penchant religieux très ancré chez les groupes maraboutiques et les groupes arabes qui les ont rejoints par la suite, la divulgation du message de prêche, l'héritage des conquérants musulmans, le système de valeurs qui en découlent, etc. sont autant de facteurs incitant à conserver la pratique de l'écriture inhérente à tout ce panachage.

Les migrants ont gardé leur culture parce qu'ils craignent – selon l'expression moderne – de perdre leur identité. Faut-il rappeler que ces groupes humains vivent à proximité de peuplades africaines, parfois animistes, ce qui a imposé aux héritiers des con-

dans leurs malles ou leurs maisons, ce qui dénote d'un déplacement provisoire qui est devenu par la suite définitif en raison de causes influant négativement ou positivement sur le cours de ces migrations. En fait, la personne qui décide d'émigrer définitivement procède, dans les conditions normales, à la vente de ses biens immeubles et emporte ses biens meubles. Tel n'a pas été le cas le plus souvent, notamment pour l'immobilier. Ceci montre que les migrants ont quitté les villes soit sous l'impulsion d'évènements survenus à l'improviste, soit dans un déplacement provisoire qui s'est transformé en exil définitif.

Deuxième signe : le transfert du savoir-faire citadin à la campagne

Ce signe reflétant plus que les autres les performances de la raison constructive montre que les savoir-faire qui requièrent une répartition des métiers citadins ont été transférés à la campagne où cette répartition n'est pas connue d'habitude. En effet, le bédouin subvient à la plupart de ses besoins en s'adonnant à plusieurs métiers en complémentarité avec la femme bédouine qui s'occupe des tâches ménagères et des métiers liés à la fabrication des nattes et au tissage des pans de laine destinés à la confection des tentes, le reste des métiers étant confié à des castes spécialisées.

Il convient de signaler ici que les ornements des peaux et du bois reflètent une survivance des décorations murales dans les villes où toutes les places et devantures sont ornées de motifs selon le penchant des citadins enclins à embellir les choses. Ce qui démontre que ce savoir-faire est importé des villes.

Si nous comparons le faste du rahl (siège de monture), de la selle, du palanquin (hawdaj), de la tente et des ustensiles dans l'ouest du Sahara avec leurs équivalents dans d'autres déserts – même celui d'Arabie- nous constatons une réelle tendance visant à restituer la magnificence perdue en perpétuant le domicile fixe avec ses murs majestueux et teintés d'ornements comme ce qu'on voit dans les maisons de Oualata.

La marge constatée entre la confection des instruments et outils pastoraux dans l'ouest du Sahara et dans les autres contrées bédouines constitue une archéologie culturelle décelant le référent citadin originel.

caine de manière extraordinaire[1]. L'homme a pu combler le fossé séparant le rêve de la réalité, ce qui était un hiatus énorme !

La quatrième cause : les conflits et les guerres civiles

L'exode avait aussi un autre motif attesté et documenté : ce sont les conflits et les guerres intestines causés par des raisons objectives ou se déroulant sur fond de compétition visant à accaparer le leadership religieux ou politique. Ces guerres civiles dont les dates, les motifs et les chefs sont connus demeurent encore conservées dans la mémoire vive.

La cinquième cause : les cycles de disette

Les cycles de disette étaient quasi-systématiques et la transhumance est devenue une habitude ancrée chez les populations qui se déplaçaient périodiquement à la recherche des pâturages étant pour la plupart des éleveurs de bétail. En périodes de prospérité, les bêtes pullulent au point de causer le surpâturage et en périodes de sécheresse, les éleveurs émigrent loin des villes vers les zones pourvues en eau et en pâturages.

La sixième cause : institution d'émirats nomades

Ces émirats nomades faisaient offices de capitales émirales pour chaque émirat. Approcher de cette capitale procure une protection contre les risques sécuritaires, car les turbulents de l'émirat et les autres agresseurs n'osent pas agir dans l'entourage de l'Emir. Les habitants des villes ont recours à cette protection et se déplacent pour s'installer près de l'Emir qui peut leur venir en aide en cas d'agression. Outre ces considérations sécuritaires, la cour émirale exerce un attrait mondain puisqu'il s'agit de l'élite dont les agissements constituent un modèle à suivre.

Eu égard aux effets induits des différentes dimensions du phénomène, ces six causes ont conduit, séparément ou en se conjuguant, à cet exode massif au vu de la masse déplacée et au nombre réduit restant dans les villes.

Il existe un indice prouvant que la migration s'est effectuée dans des conditions d'urgence. Cet indice est illustré par les titres de propriété foncière et les bibliothèques que laissent les migrants

[1] Les explorateurs et les colons français ont exprimé leur étonnement devant la capacité des populations de ce territoire à exercer une influence remarquable sur le continent noir et à propager l'Islam et la langue arabe dans les contrées africaines : Paul Marty, René Caillé, Xavier Capolani, Blanchet et autres.

railles et par conséquent exposés aux risques et inexploitables en cas de siège qui est une technique de guerre connue dans la zone, de même que les tranchées[1].

Quant aux villes non sécurisées, elles sont en butte à toutes les formes d'exactions et de destructions (Tinigui a été détruite tout comme Rachid et certaines parties de la muraille de Ouadane l'ont été également). Donc, l'insécurité était un motif d'émigration non seulement pour quitter les villes mais aussi pour abandonner – après l'exile - tout endroit statique de crainte qu'une sédentarisation permanente expose le campement aux velléités de spoliation de son bétail et de ses provisions.

Certes, l'insécurité a été particulièrement un déterminant décisif dans le comportement collectif des habitants de ce pays. Elle a bouleversé l'homme et l'a poussé à faire l'impossible pour assurer une résilience lui permettant de s'adapter à une telle situation par de nombreux actes de substitution. Les fouqaha (juristes consultes) et les historiens de l'époque qualifiaient cette période de « sayba » (désordre ou trouble social). Ils en ont tenu compte dans leurs jugements et leurs avis juridiques. Cette période d'instabilité a abouti à une déplorable conséquence incitant certains oulémas à justifier la pénétration coloniale, non pas par amour des colons mais pour éviter les affres des pillages qui sévissaient dans la zone malgré de courts laps d'accalmie.

L'insécurité a été donc une cause de l'exode, puis du nomadisme et enfin de l'invasion coloniale. C'est pourquoi elle constitue un facteur décisif dans la constitution de l'histoire collective de cette masse humaine et a un impact gigantesque sur la superficie de la terre de Chinguit ou pays des Maures.

L'excellence culturelle dans cet espace de l'ouest du Sahara réside dans le fait que, malgré ce chao sécuritaire, s'est développée une culture enracinée aussi bien dans ses racines « savantes » que dans ses dimensions folkloriques et populaires. Une culture qui a concurrencé les prestigieuses cités dans sa propagation du prêche islamique et de la langue arabe à travers la jungle afri-

[11] Les récits transmis de bouche à oreille signalent l'existence de deux tranchées par lesquelles les combattants se sont protégés les uns des autres : l'une est la tranchée d'Ahl Ahya Min Othmane dans la guerre entre Ahl Ali Moutah et Ahl Othmane Ould Lefdhil pour la prise de pouvoir émiral (le conflit a éclaté entre deux fractions d'Awlad Amani). L'autre tranchée est celle creusée par les Awlad Damane pour se protéger d'Ali El Kowri, l'émir du Trarza dans une guerre interne entre les deux parties.

mode de vie sédentaire pour le pastoralisme nomade.

Ce vaste mouvement de déplacements sortait de l'ordinaire et revêtait un caractère récurrent. En général, les citadins qui quittent leur ville en fondent une autre. Or, à l'exception de trois villes crées par les migrants (Tindouf, Tidjikja et Néma), les autres migrants n'ont pas répliqué les villes dont ils sont ressortissants. D'où l'existence de multiples causes de ce phénomène.

N'oublions pas un autre cas de migration de la ville vers la campagne qui s'est déroulé à Awdaghost (qui signifie ville du Sud en langue Sanhaja) et Koumbi Saleh.

Deuxième cause : la pénurie

La pénurie des ressources est un motif de déplacement vers des endroits plus prospères. Cette pénurie est due à trois facteurs probants. Le premier est en relation avec l'accroissement de la population qui exerce une forte pression sur les ressources. Le deuxième facteur est la succession de périodes de sécheresse qui ont frappé la zone, le troisième étant l'insécurité affectant les routes des caravanes d'approvisionnement et de négoce en raison des attaques perpétrées par certains bédouins ou nouveaux migrants, de la multitude des redevances et de conflits de lutte pour le pouvoir entre les béni Hassan dont les vagues déferlaient du Nord vers le Sud (les aînés de Hassan et les M'Ghafra). C'est ainsi que les villes subissaient pratiquement un état de siège et sont saccagées en cas de conquête. On en veut pour preuve l'existence jusqu'à une période récente dans les villes de la chambre de « lekhzine » (stockage) qui consistait à construire une chambre sans porte et hermétiquement bouchée avec des pierres et de l'argile, car les brigands quand ils venaient pillaient tout sur leur passage. De même, les céréales étaient déversés dans du sable et la famille en extrayait sa pitance quotidienne en le tamisant. Si ces provisions étaient gardées dans des récipients, ils auraient été pillés immédiatement.

La troisième cause : l'insécurité

L'insécurité, notamment dans les endroits statiques, constitue un motif de migration, même lorsqu'il s'agit de villes sécurisées par des murailles comme Ouadane parce qu'elles peuvent être assiégées et privées de leur subsistance qui est apportée par les caravanes. En outre, les palmeraies et les champs se trouvaient hors des mu-

sives en direction du Sud Est. Un groupe de ces migrants a fondé la ville de Tidjikja (tribu des Idawaali) et un autre groupe s'est adonné au nomadisme dont celui qui s'est dirigé vers le Sud Ouest (Guibla). Plusieurs tribus ont participé à ces migrations (Laghlal, Idawaali, Idawalhaj)[1].

Concernant la ville d'Azougui, elle a donné lieu à des migrations vers diverses directions. La plupart des migrants s'est déployée dans la région de l'Adrar. Un groupe de migrants Ideychilli s'est installé sur la chaine des collines de Toungad et Awjeft. Certains d'entre eux sont devenus des nomades. Quant aux autres groupes ils ont créé des groupements et des villages dans les oasis et les oueds. Ils s'adonnaient au nomadisme pendant des saisons de l'année et se sédentarisent près des oasis durant la période de Gueytna (saison de cueillette des dattes). La tribu des Smacides s'est livrée à de fréquents déplacements internes vers et à partir de Teyaret et vers le Dhar et sa falaise dans diverses zones.

Quant à la ville d'Awjaft qui a passé par des phases historiques multiples, elle a vu la migration de masses humaines soit vers d'autres contrées de l'Adrar lui-même, soit vers les plaintes avoisinantes. Ces migrants sont devenus des nomades.

Pour ce qui est de la ville de Tichit (Tach'id = celle des vaches) elle était le point de départ de la migration de groupes vers le Hodh, l'Assaba et l'Azawad. Les principaux groupes de ses migrants sont Chorfas, Oualad Billa, Kounta, Idaw'ich, Ahl Soueid, Jaavra, Aoulad Dawud Arroug ... Ces groupes sont des nomades.

S'agissant de Oualata, elle a connu l'exode d'une forte proportion de sa population principalement Aoulad Dawud Arroug : Allouch et Younes, ainsi que les Chorfas de Oualata et d'autres. Ces migrants se sont subdivisés en deux parties : une minorité des déplacés de Oualata ont fondé la ville de Néma sur le oued Benamane, et la majeure partie des populations ont émigré vers la zone du Dhar et ses falaises et se sont mutés totalement en nomades.

Parmi les Ksours du Tagant, Rachid a été détruit et les habitants de Kasr Al Barka l'ont abandonné pour rejoindre d'autres habitants de Ksours boudant le

[1] Le plus illustre des historiens mauritaniens Mukhtar Ould Hamidoune. Interview qu'il nous a accordée dans son bureau à l'Institut Mauritanien de Recherche Scientifique. Nouakchott, 1979. La plupart des informations au sujet des migrations est tirée de cette interview.

particulière. C'est dire que l'homme ici a instauré un parcours qui va de la ville vers la campagne comme il a institué d'autres processus qui ne trouvent leur justification que dans la construction rationnelle structurant les concepts et les règles de comportement de la communauté objet de l'étude. Les signes que nous évoquons s'inscrivent dans cette tendance. Venons-en à l'énumération des causes du phénomène de passage de l'état de sédentarisation à celui de nomadisme, ce qui constitue un cas social attirant l'attention.

Première cause : l'explosion démographique

Les villes de l'espace chinguittien ont connu une pléthore de population au point que les ressources en vivres et en eau n'étaient pas suffisantes en raison de la pression démographique.

Ceci était vrai pour « la ville de Ouadane dont la population a migré en partie pour fonder quatre villages : Tenlabba, Tefralla, Tamkouna et Teftalla. Seuls sont restés à Ouadane les habitants des quartiers de Kolana et d'Al Hujaj au sommet de la colline. Ont migré également les habitant d'autres villages situés tout au long de ce oued qui était fertile et bordé de citadelles souvent protégées par des murailles[1] ». Les populations de ces villages et localités ont émigré dans deux directions : vers le Sud Ouest et vers le Sud Est. Dans ce cas, les migrants sont devenus pour la plupart des nomades itinérants bien que certains d'entre eux aient créé des cités qu'ils ont abandonnées par la suite. C'est ce qui s'est produit à Tinigui qui s'est vidée de ses habitants de Tajakant en majorité puis de Kounta, et ce en raison de guerres civiles. Certains de ces déplacés ont fondé la ville de Tougba qui a été ruiné à son tour. Les habitants de ces deux villes (Ouadane et Tinigui) ont migré dans trois directions :

La direction Sud Ouest (Al Guibla – région de R'Kiz) ;

La direction Sud Est (Tagant, Aftout, Rgueyba et Hodh) ;

La direction Nord Est pour fonder la ville de Tindouf.

Hormis ce dernier cas, la population issue des deux villes est devenue bédouine.

Quant à la ville de Chinguit, elle a connu des vagues de migrations succes-

[1] Sidi Mohamed Ould Abidin Sidi, spécialiste de Ouadane et ses environs. Interviews successives à Nouakchott et à Ouadane lors du voyage au Nord.

vivait sur la terre de Bilad Chinguit dénommée ultérieurement Mauritanie après son indépendance. Ces traits distinctifs peuvent être considérés à juste titre comme un enrichissement de la civilisation arabo-musulmane.

Dans cet aperçu succinct nous sommes amenés à recourir au regroupement des expériences dans des lignes directrices et des lots car l'expérience humaine dans ses aspects culturels est par essence extrêmement parcellaire.

Quels sont alors les lots distinctifs de l'expérience des hassaniphones dans l'ouest du Sahara ? Ou plutôt quels apports peuvent-ils leur être attribués de prime abord ?

Nonobstant la valeur normative de ce que nous présentons ici, il apparait à travers le corpus hassani disponible et les autres sources de données authentifiées que cette communauté objet de notre étude a abouti dans l'exercice de son expérience et dans son adaptation au contexte ambiant aux traits et signes distinctifs ci-après :

Premier signe : le déplacement des villes vers les campagnes

Le territoire de l'ouest du Sahara a connu un vaste mouvement de migration à partir des anciennes cités en direction des campagnes durant les 10^{e}, 11^{e}, 12^{e} et 13^{e} siècles du calendrier hégirien correspondant à la période du 16^{e} au 19^{e} siècle de l'ère chrétienne. Au cours de cet intervalle, des vagues migratoires ont quitté, par exemple, les villes de Ouadane, Tinigui, Tegba, Chinguit, Azougui, Tichit, Oualata, Awjaft, Rachid, Kasra Al Barka et d'autres agglomérations appelées à l'époque des « ksours ».

Nous essayerons de déterminer les causes de ces migrations sur la base de présomptions, de récits et de documents disponibles sans pour autant verser dans les détails de ce phénomène exceptionnel qui s'oppose à la tendance habituelle de déplacement de la campagne vers les villages et de ceux-ci vers des regroupements citadins plus populeux. En fait, l'ouest du Sahara a dérogé à cette règle énoncée par Ibn Khadun pour expliquer la genèse des Etats sur la base des « assabia » (allégeances grégaires).

Pour élucider cette problématique, nous allons présenter un certain nombre de causes de portée générale. Mais signalons d'abord le rôle de la conscience collective dans l'orientation des efforts d'urbanisation. Cette orientation a pris dans ce cas d'espèce une direction bien

Signes distinctifs dans la contribution des Chinguitiens à l'édifice culturel arabo-islamique

Par : Dr. Mohamedou Ehdhana

Il n'est point aisé pour le chercheur de déterminer la contribution d'un peuple, quel qu'il soit, dans une civilisation donnée, à fortiori quand il s'agit d'un peuple à la périphérie excentrique de cette civilisation. D'autant plus que les expériences des peuples s'interpénètrent à telle enseigne qu'il est difficile, méthodologiquement, de différencier les signes distinctifs des expériences partielles car celles-ci s'intègrent dans un flot tumultueux de pratiques et d'expériences dont le flux diffus constitue la quintessence de la dite civilisation.

Toutefois, l'isolement d'une expérience civilisationnelle dans un espace géographique précis facilite l'appréhension des traits caractéristiques de la contribution d'une composante de la culture, en l'occurrence, arabo-islamique. Dans ce cas de figure, cette expérience s'est déroulée dans un territoire délimité connu géographiquement sous le nom de Sahara Occidental et appelé dans la littérature des historiens par bilad al mulathamine (terre des hommes enturbannés) ou par la « terre des hommes bleus » ou encore le pays des Maures ou terres des hommes... Notons d'emblée que toutes ces appellations données au territoire et à ses habitants par des voyageurs qui les ont visités sont des dénominations à connotation honorifique. Ces témoignages positifs émis à diverses époques par des personnalités distinguées issues de civilisations variées, attestent d'une haute estime pour l'habitant autochtone qui s'est illustré tout au long de son histoire par une attitude digne et constructive.

Il n'est pas dans mes intentions de détailler ces marques de glorification, mais j'essayerai néanmoins de dégager les contributions, parfois disparates, de l'apport culturel des gens de Chinguit à l'édifice de la civilisation arabo-musulmane à l'époque médiévale comme à l'époque moderne. Sans nous appesantir outre mesure sur des détails fastidieux, signalons que la perception des gens de Chinguit des valeurs cognitives et morales et de la réalité du vécu a été concrétisée par l'homme sur le terrain sous formes de signes distinctifs caractérisant cette communauté qui

Dans ce domaine, l'éminent savant Cheikh Abdoullah Ibn Boyya est un modèle à suivre par les oulémas dans leurs productions et les imams dans leurs sermons. Ses livres et guides doivent faire leur entrée dans les programmes et les supports académiques et didactiques des universités, instituts et mahadras comme documentation religieuse pertinente solidement enracinée et en liaison lucide avec le réel, ce qui la rend apte à faire face aux idées perverties et aux concepts déformés.

Les déterminants fournis par Ibn Boyya pour traiter les textes rétablissent aux concepts islamiques leur légitimité, leur éclat et leur teneur sémantique compatible avec la tolérance de l'Islam comme indiqué dans le concept du djihad, qui a été aujourd'hui associé dans les esprits à la violence et au terrorisme à cause d'une pensée critique en crise et des médias confinant le jihad au sens de combat et souvent d'agression,

Cette vision déviante a malheureusement pu lier, dans l'esprit de beaucoup de gens, le « djihad » au combat au point de ne plus être à même de penser à un djihad sans combat, alors que la « vérité » démontrée par le Cheikh à travers son approche méthodologique confirme qu'il y a là erreur dans la compréhension et déformation du concept du djihad, comme c'est le cas pour les autres concepts déviés.

Hatib en Enfer. Le Prophète (PSL) répond: « Tu mens. Au nom de celui qui détient avec sa main l'âme de Mohammed, n'entrera en enfer personne parmi ceux qui ont fait l'allégeance sous l'arbre[1] ».

Non seulement le Prophète (PSL) a rejeté sa mécréance et sa prédestination à l'enfer, il a aussi témoigné qu'il ira au paradis, en dépit de l'erreur qu'il a commise.

Ajoutons, que certains traitent le musulman d'infidèle pour l'amour qu'il nourrit envers un non musulman qui l'a bien traité ou soigné ou avec qui il a des liens de parenté, alors qu'il est certain qu'il ne s'agit pas de logique absolue, car Allah le Tout-Puissant a dit: **«[Prophète!] Tu ne saurais diriger qui tu aimes**[2] ».

Ainsi, Allah, le Connaisseur, a confirmé l'amour de son Prophète (PSL) pour Abu Talib. Allah le Tout-Haut a aussi dit: «**Il vous est également permis de prendre des femmes aussi bien parmi les vertueuses croyantes que parmi celles des gens du Livre** [3]». Est-ce qu'une personne sage peut vous dire qu'il est illicite pour vous d'aimer votre épouse, alors que de la relation conjugale est fondée sur l'amour et l'admiration?!

Ainsi, à travers cette déconstruction sémantique, l'on s'aperçoit le non fondement du discours extrémisme, la légèreté de sa pensée (réflexion) et sa déformation des concepts.

Conclusion

En guise de conclusion, l'on peut affirmer que, dans une conjoncture internationale complexe, la fonction des érudits musulmans, des imams et prédicateurs, en tant qu'héritiers des nobles valeurs prophétiques, c'est avant tout de préserver les textes sacrés dans leur pureté, leur interprétation correcte tout en usant d'honnêteté dans leur exercice. Et, si les armées et les services de sécurité font face à l'extrémisme et au terrorisme selon leurs approches, les oulémas doivent traiter ce mal selon les approches qui sont les leurs.

[1] Sahih Mouslim, 2495
[2] Sourate du récit, Verset 56
[3] Sourate du festin, Verset 5

Il ne s'agit pas d'un plaidoyer pour l'injustice et l'iniquité, mais plutôt d'un plaidoyer contre plus d'injustice où l'opprimé deviendrait injuste pour lui-même si ce n'est pour les autres.

Dans les environnements convulsifs, les choses doivent être traitées de manière calme et consensuelle. Ainsi nous comprendrons mieux le commandement prophétique « évite de te mettre en colère [1] »[2].

4° La loyauté et le rejet

Il s'agit de concepts fréquemment utilisés pour taxer les autres d'apostasie. Les gens qui fondent leur argumentaire sur ces concepts ne prennent pas la peine d'en saisir le contenu, ni d'en appréhender les restrictions et les dispositions. Ils n'examinent pas non plus l'ensemble des textes.

Ils ne se rappellent pas des textes prônant l'établissement de bons rapports avec l'autre :

«Allah ne vous interdit pas de traiter avec bienveillance et équité ceux qui ne vous ont pas combattus en raison de votre foi et qui ne vous ont pas expulsés de vos foyers. Allah aime les hommes équitables [3]».

Ils ne se réfèrent pas non plus aux degrés de loyauté développés par les oulémas comme Al Fakhr Razi dans son exégèse[4], Ibn Arabi le Malékite dans ses dispositions[5] ?!

Par leur comportement non lucide, ils ont pénalisé la Nation islamique en déformant ce concept qui était initialement un facteur favorisant la paix : c'était une loyauté envers la religion et par conséquent à la patrie ; avec eux, elle est devenue un facteur de rejet et d'exclusion. L'imam Ahmed disait: avec le sens déformé, la loyauté est une hérésie et le rejet est une hérésie, alors méfiez-vous en, comme relaté par Al-Istakhri[6].

Si nous devrions ajouter à ce qui a été développé par Cheikh Boyya, nous rappellons simplement l'histoire de Hatib Ibn Abi Balta'ah quand il a écrit un message aux infidèles de la Mecque (les prévenant de l'arrivée imminente du Prophète (PSL) en conquérant). L'un des compagnons a dit alors au Messager d'Allah: je jure qu'Allah fera entrer

[1] Expression formulée de diverses manières et à travers plusieurs compagnons du Prophète (PSL) dans les recueils authentifiés de rangs très élevés

[2] Discours de cadrage, PP 71 - 73

[3] Sourate de l'éprouvée, Verset 8

[4] Mafatih Al Ghayb de Razi,

[5] Ahkam Al Kuran d'Ibn Arabi, 2/432, PP 440 et 462

[6] Tabakat Al Hanabila de Mawsouli, 1/35

une quête de la réaction qui apporterait le meilleure rendement[1], ce qui s'inscrit dans le registre des performances morales et non celui de la défaite, car il pousse l'autre à revoir ses comptes et à faire marche arrière, éprouvant chez soi un sentiment d'infériorité devant la perfection et la vertu. Il se transforme alors en ami proche du porteur de la vertu, qui recevra l'admiration des autres parce qu'il s'est comporté autrement qu'en attendaient des âmes faibles attirées par le désir de la vengeance.

Il s'agit d'une attitude transcendante digne des prophètes et des saints ; la recherche d'une voie de redressement de l'oppresseur plus efficiente, car cet oppresseur est observé avec pitié comme victime de ses caprices. Ainsi, la théorie de la réforme constructive dépasse-t-elle la théorie de la vengeance destructrice.

En fait, ceux qui se moquent du discours relatif à l'obéissance n'ont pas cerné cinq données:

Les textes fondateurs : la plupart de ceux-ci figurent dans l'authentifié de Mouslim, avec l'accord unanime des oulémas qui a été rapporté par Hafiz Ibn Hajar[2] entre autres.

Le mobile et l'objectif : proscription de l'effusion de sang et mis en exergue de sa sainteté en Islam.

Le maintien de la cohésion du groupe dont l'intérêt prime sur l'écartement du mal qu'on veut repousser, comme disait Haroun à son frère Moussa, que la paix soit sur eux : «**C'est que j'ai craint que tu ne me reproches de diviser les Enfants d'Israël et de ne pas observer tes consignes**».

Les aboutissants inconnus des guerres si elles éclatent.

Le fait qu'on espère régler les problèmes à travers la paix plus qu'à travers la guerre et les rivalités.

L'obéissance a deux significations:

l'exécution des ordres et celle-ci est limitée à ce qui est reconnu comme valable ;

l'endurance et celle-là n'a comme restriction que le blasphème explicite.

[1] Sourate des Croyants, Verset 96.

[2] Fath Albary, exégèse de l'authentifié de Boukhary, 8/58.

Ibn Qayyim, au sujet du rejet du mal, dit qu'il y'a 4 niveaux : avec le premier, le mal est bouté et il est remplacé par le bien ; avec le second, le mal est réduit, même s'il n'a pas été complètement anéanti ; avec le troisième, il est remplacé par un mal de niveau égal ; avec le quatrième, le mal cède la place à un mal plus dangereux. Les deux premiers niveaux sont légitimes, le troisième est sujet à débats, le quatrième est illicite[1].

Dans le Hadith d'Ibn Abbas, un homme est venu au Prophète, il lui dit: comment je dois ordonner la promotion de la vertu et la cessation du mal, sans se soucier, sur la voie d'Allah, des dires des autres ? Il lui répond: « ce n'est pas de ton ressort, ça revient au Sultan [2]».

Là, il se réfère au cas nécessitant l'usage de la force qui n'est pas du ressort des individus (pour éviter la sédition), quant à la règle générale et selon les termes généraux des versets coraniques et des hadiths prophétiques, ordonner le convenable et proscrire le blâmable est l'affaire de toute personne habilitée, conformément aux garde-fous (conditionnalités, niveaux et ordres) établis dans ce domaine. La non prise en compte de ces garde-fous dénote d'une faille dans la maîtrise du concept et dans la pertinence de sa jonction avec le réel ; ce qui le transforme d'un outil de préservation de la paix à un facteur de sédition[3].

3° L'obéissance

S'agissant du concept de «l'obéissance à l'autorité », Cheikh Ibn Boyya précise que «les oulémas ont établi l'obéissance, conformément à des hadiths surs et sur la base de règles et de mobiles bien connus dont les plus importants concernent : l'écartement des sources potentielles des dangers, des conflits et d'effusion de sang, la garantie de la paix, le maintien de la stabilité, la promotion des acquis et la réduction des préjudices.

Mais, cela ne doit pas être compris comme une capitulation face à l'injustice à travers l'appel à la paix, mais plutôt une quête de la justice de manière moins injuste et plus clémente, car l'obéissance peut être une application de la loi ce qui est unanimement demandé, comme elle peut relever d'une « renonciation au droit » dans

[1] Information des dépositaires au nom d'Allah d'Ibn Al Ghayyim, Revu par Mohamed Abdessalam Ibrahim, Maison des livres scientifiques, Beyrut, Edition 1- 1411 H/1991, III/12

[2] Rapporté par Abou Yaala et Ibn Al Farraa

[3] Discours de cadrage, PP 58 - 59.

que par la force ou la distance et il n'y avait point d'armes de destruction massive.

Toutes ces données ayant changé, peut-on concevoir qu'un musulman qui comprend les textes et leurs mobiles puisse appeller à la conquête des autres nations sauf s'il s'agit d'un débile qui ignore la quintessence de l'Islam et la réalité du monde.

A l'origine, le concept de Jihad avait en effet pour but de consolider la paix et de promouvoir la compassion, aujourd'hui certains l'utilisent de façon déplacée, en porte-à-faux par rapport à son sens premier, avec pour effet une destruction massive au sein de l'univers que ne peut admettre ni religion, ni bon sens[1].

Avec un peu d'investigation dans le Saint Coran, on s'aperçoit que certains versets où le Jihad est mentionné ont été révélés à la Mecque avant que le djihad de combat ne soit prescrit. Aussi, un simple retour à la biographie du Prophète (PSL) est susceptible de relever la confusion installée dans certains esprits, car la plupart de ses conquêtes étaient destinées à repousser l'agression, dans d'autres cas rares, il s'agissait de parer à un danger prévisible.

2° Ordonner ce qui est convenable et proscrire ce qui est blâmable

Cheikh Abdoullah Ibn Boyya considère ces deux concepts comme l'un des piliers de propagation de la paix au sein de la communauté musulmane qui ne s'appuyait pas au temps du Prophète (PSL) et de ses compagnons sur une police organisée pour maintenir l'ordre public, mais plutôt sur la conscience des personnes, la coopération et la solidarité qui les unit. Allah le sublime a dit : « **Que se dresse, parmi vous, une communauté qui prêche le bien, ordonne ce qui est convenable et proscrive ce qui est blâmable; ceux-là seront les bienheureux** [2]». Pour la Umma islamique, le respect de ces règles s'est poursuivi, avec les mobiles, les conditionnalités et les restrictions que cela nécessite.

Se pose donc le problème de certaines communautés qui veulent user de la violence physique pour changer ce qu'elles considèrent comme un mal, sans se soucier des règles légales ni de l'essence même de la proscription du blâmable.

[1] Discours de cadrage, PP 54 – 58.

[2] Sourate d'Al Imran, Verset 104

sa passion pour obéir à Allah le Sublime, le Tout- Puissant »[1].

Ibn Teymiyya a défini le Jihad comme un concept englobant l'ensemble des cultes externes et internes dont : l'amour de Dieu, la dévotion et la confiance en Allah, la livraison de soi (âme et biens) à Lui, la patience et l'ascétisme et le rappel constant d'Allah. Certaines variétés du Jihad relèvent de la main, d'autres du cœur, ou de l'orientation et l'exposition des arguments à travers le langage, ou bien via la réflexion sage, la gestion réussie, l'ingénierie ou les biens[2] ».

S'agissant de la formule « combat » du Jihad, elle s'effectue pour défendre la liberté de croyance : «**Sont autorisés [à se défendre], ceux qui ont été injustement agressés. En vérité, Allah a tout pouvoir de les secourir** »[3], pour défendre les opprimés «**Qu'avez-vous à ne pas combattre pour la cause d'Allah et pour la défense de ces opprimés: hommes, femmes et enfants qui implorent: Seigneur! Délivre-nous de cette cité dont les habitants sont injustes; octroie-nous de Ta part un allié sûr et un protecteur puissant!**[4]»; ou pour repousser l'agression «**Combattez, pour la cause d'Allah, ceux qui vous combattent, mais évitez de transgresser. Allah n'aime pas les transgresseurs**[5] ».

On doit se rappeler que la base des rapports des musulmans avec les autres, c'est la paix[6]. Initialement, dans son acceptation légale, le Jihad est la recherche d'une « paix durable » ; pour cela, il est demandé à tous les croyants d'entrer dans cette paix «**Ô vous qui croyez! Entrez tous dans la paix [de l'Islam] et ne suivez pas les traces de Satan! Il est votre ennemi déclaré**[7] ».

Il leur est aussi demandé d'accepter n'importe quel signe de paix «**S'ils penchent pour la paix, accepte-la! Confie-toi à Allah! Il est Celui qui entend tout et sait tout** [8]».

Tout cela a été édicté dans des circonstances où il n'y avait ni charte, ni traité mondial ; des circonstances où l'information et le prêche nécessitaient un appui guerrier ; les limites n'existaient

[1] Hadith Hassen rapporté par El Hakim et Ahmed et authentifié par Ibn Hibban
[2] Les grandes Fatwas du Cheikh El Islam Ibn Teymiyya, 1ère édition, 1988, 5/538
[3] Sourate du Pèlerinage, Verset 39
[4] Sourate des femmes, Verset 75
[5] Sourate de la vache, Verset 190
[6] Cf. dans ce domaine, le livre d'Ibn Boyya « *le terrorisme : état des lieux et solutions* ».
[7] Sourate de la vache, Verset 208
[8] Sourate du butin, Verset 61

Le chercheur pourra examiner n'importe quel concept au vu de ces déterminants, avant d'en déduire la teneur sémantique ou de l'utiliser pour émettre un jugement, car, selon Ibn Boyya, « la règle ou bien le concept global est considéré comme l'outil le plus important pour réaliser une production intellectuelle ou l'émission d'un jugement relatif au réel, aux branches islamiques ou aux facettes de la vie[1] ».

Axe 2 : Modèles pratiques de démontage et de correction des concepts[2]

Cheikh Abdoullah Ibn Boyya ne s'est pas limité à théoriser sur la nécessité de corriger les concepts qui sont devenus, sous l'effet d'un discours extrémiste semant la confusion, de véritables bombes de destruction.

À travers ses ouvrages et ses exposés scientifiques, il a aussi procédé à une analyse et discussion (exposition et correction) de ces concepts.

Nous présenterons, ci-après, quelques modèles de concepts étudiés par Ibn Boyya, tout en soulignant les anomalies au niveau de l'utilisation de ces concepts par les extrémistes.

1° Le jihad

Sur la base d'un développement de ses formules internes et externes, Cheikh Ibn Boyya a démontré que le Jihad n'est pas synonyme de combat. Entre les deux concepts, il existe des rapports du type liens entre le général et le particulier, ce qui signifie qu'en aucun cas on ne peut considérer tout Jihad relevant du combat ou tout combat commun un Jihad. Simplement, nous pourrons dire que, dans certains cas, le combat peut être une des composantes du Jihad. Une exploration fine de la sémantique Jihad au sein des textes islamiques montre en effet qu'il comprend tous les actes de dévotion :

le comportement bienveillant envers les parents est une forme du Jihad, comme dans le hadith du Prophète (PSL) ; « **fait le Jihad en prenant bien soin d'eux** [3]» ;

l'obéissance à Allah le Sublime est une forme de Jihad, l'Imam Ahmed et Abu Daoud, à travers Foudala Ibn Oubeid, rapportent que le Prophète (PSL) a dit : « **le Moujahid est celui qui contrarie**

[1] Cheikh Abdoullah Ibn Boyya, OPC, P203.
[2] Cf : Discours de cadrage précité.
[3] Rapporté par Boukhari in *Livre du Jihad*

inférences ou des déductions. En dehors de la vue d'ensemble, on ne peut en saisir le sens ;

Lire les textes à la lumière de la sémantique linguistique, afin de saisir la polysémie et la teneur linguistique qui prépare le texte à l'interprétation… ;

Réunir et comparer les textes qui semblent à première vue incompatibles ;

Opérer l'équilibrage entre le micro et le macro pour éviter les approches partielles qui négligent l'aspect global ;

Lire le texte injonctif à la lumière des données de l'environnement où il sera appliqué ;

Revoir les contextes auxquels les textes sont liés, ce qui nécessite une réactualisation de nombreux jugements émis au fil du temps pour les adapter aux réalités temporelles;

Prendre en compte la liaison entre les commandements et les interdictions d'une part et les intérêts et les vices d'autre part ;

Tenir compte de l'évolution temporelle et des réalités humaines qui proposent des formules différentes de celles où les jugements ont été initialement révélés, car la réalité prime sur la lecture des textes ;

Etudier les effets et les conséquences des actes ;

Etudier l'applicabilité des textes au vu des missions prônées par le Prophète (PSL) ;

Se rappeler la dimension humanitaire et l'appartenance au même univers qu'autrui, étant donné l'unicité de l'origine et des créatures ;

Tirer profit des largesses de la chariaa[1].

Avec les contraintes de synthèse qu'exige l'article, nous ne pouvons développer en détails ces déterminants, ce qui aurait pu fournir une méthodologie claire et nette pour faire la part des choses entre le discours scientifique islamique reposant sur des fondements islamiques cohérents avec l'essence de la religion et ses mobiles et le discours extrémiste qui cherche le plus souvent à influer sur la passion religieuse du lecteur en vue de l'orienter vers ce qui pourrait contribuer à la réalisation de desseins et agendas extrémistes.

[1] Voir : Cheikh Abdoullah Ibn Boyya, Attirer l'attention du chercheur sur les fondements du fiqh collé à la réalité, El Mouataa pour l'édition, 2ème édition, 2016, P25 – 33.

2° Déterminants méthodologiques préalables à l'élaboration des concepts

Une analyse fine du discours extrémiste permet de remarquer une tendance sélective et parcellaire dans le traitement des textes religieux au sein des livres et des conférences des extrémistes. Il s'agit de « choisir de façon en dehors du contexte certains textes en guise d'argumentaire, de preuves et de jugements, sans se soucier du reste…[1]''. A cela s'ajoute une méconnaissance de la langue et du style arabes, alors que c'est à travers cette langue que la révélation du Saint Coran a été effectuée.

Chez eux, la tendance est à une interprétation littérale du texte, avec un excès de phénoménalisme simpliste, qui n'accorde presque pas de place au style langagier ou au contexte, en plus d'une connaissance très peu exhaustive des textes religieux, un rejet de l'intention et du mobile sous tendant, tout comme une décontextualisation du jugement.

A l'opposé, Cheikh Boyya considère que ''les jugements islamiques comportant des injonctions – ferme, recommandé, prohibé, déconseillé ou accepté – sont sujet à un discours positif lié à des motifs, des conditionnalités et des incompatibilités. Le concept juste résulte d'une connexion entre les injonctions et l'aspect positif. Si l'on dissocie la relation entre les ordres et les prohibitions d'une part, les conditionnalités et les incompatibilités d'autre part, les jugements seraient caducs et contraires à l'esprit de la législation musulmane. Aussi, dissocier les intentions, les outils et les moyens est quelque chose d'incompatible, car les moyens utilisés pour de mauvaises intentions sont également mauvais, tout comme il n'est permis de chercher de bonnes intentions qu'à travers les bons moyens[2]''.

A cet effet, à travers une légitimation tirée des textes sacrés ou de l'action des compagnons du Prophète (PSL) notamment ses 4 khalifs dont il a recommandé la sounna, Cheikh Boyya a présenté 12 déterminants méthodologiques pour traiter le texte source des concepts. Ci-après, nous présentons brièvement ces déterminants :

Appliquer une vision holistique qui considère la chariaa entière comme un texte unique lorsqu'il s'agit d'opérer des

[1] Moustapha Silemi, Sélectivité, concepts islamiques et impact sur le réel, Séries de la paix, Maison de Mouataa, Edition 2017, P46.

[2] Discours de cadrage, P53.

viation intellectuelle dangereuse dont la Nation musulmane subit malheureusement les conséquences.

C'est ce qui a amené Cheikh Boyya, dans son Discours de cadrage du premier symposium du forum de la consolidation de la paix au sein des communautés musulmanes, organisée à Abu Dhabi en 2014, à mettre en exergue l'importance des concepts et la nécessité impérieuse de les corrigés et d'en assurer la refondation :

''La question des concepts est d'une importance capitale, car le concept est une construction composée disposant d'une indication conceptuelle qui permet d'émettre un jugement de valeur. Comment formuler ces concepts? Tel est le défi qu'il y a lieu de relever à travers une révision du sens linguistique et Islamique, ainsi que les intentions et les mobiles qui ont généré les jugements, la réalité et l'environnement contextuel[1]''.

Dans le même Discours de cadrage, il devait ajouter que :

''Initialement, un certain nombre de concepts constituaient un rempart pour préserver la paix, des outils pour maintenir la vie, en plus qu'il s'agit d'une manifestation de la compassion divine que l'Islam a apporté à travers le Prophète de la miséricorde (PSL) . Mais, malheureusement, ces concepts ont été mal compris et dénaturés. L'image mentale étant déformée du sens réel, les pratiques se sont détournées des intentions et buts initiaux. La miséricorde c'est alors transformée en un tourment pour la Nation, avec des impacts négatifs qui ont pénalisé le coupable et l'innocent et qui ont été propagé aussi bien par les savants que par les incultes[2]''.

Pour Cheikh Boyya, le concept – comme souligné plus haut – est une construction composée, par conséquent si l'une des composantes de l'édifice est altérée, elle perd sa spécificité et sa fonction fait défaut, car son utilisation peut entraîner des effets contraires aux résultats escomptés, à l'instar d'un remède dont l'un des constituants est défaillant ou qui a été prescrit par un non spécialiste ou pour un patient qui ne lui convient pas[3]''.

[1] Discours de cadrage du premier symposium du forum de la consolidation de la paix au sein des communautés musulmanes, Abu Dhabi, 9-10 mars 2014, P52.

[2] Ibid

[3] Discours de cadrage précité, PP.53-54.

Axe 2 : quelques exemples pratiques de décomposition et de redressement des concepts ;

Synthèse reprenant les principales conclusions et recommandations.

Axe 1 : Fondements méthodologiques de la décomposition des concepts

Au début, commençons par définir ce qu'on entend par concept. Il s'agit '' d'une image mentale quelle soit ou non assortie de mot correspondant ; le sens est aussi une image mentale mais accompagnée de mots. Autrement dit, c'est ce qu'indique le mot en dehors de la prononciation''[1].

Ajoutons que le concept et le sens sont unis au point de vue essence comme annoncé par Tahanoui et bien d'autres chercheurs, car ''aussi bien le concept et le sens renvoient à l'image mentale. La différence se situe au niveau de l'intention et de l'accomplissement : en cherchant l'image à travers le mot, on se situe au niveau du sens, alors que la représentation mentale est appelée concept''.[2]

Pour décomposer le discours extrémiste de façon générale et son système conceptuel en particulier, Cheikh Abdoullah Ibn Boyya a adopté une approche méthodologique reposant sur deux principaux piliers :

1° Intérêt des concepts et la nécessité de les corriger

La problématique conceptuelle et terminologique est l'une des grandes thématiques intellectuelles auxquelles les savants et les chercheurs se sont attelés au fil de l'histoire des nations et voilà qu'elle s'impose à nouveau aujourd'hui en tant que thématique d'importance capitale dans les divers domaines de la connaissance et en particulier au niveau des études islamiques. Cela est peut être dû à la déformation d'un ensemble de concepts qui constituaient au départ une marque de la miséricorde divine que l'Islam a apporté et une manifestation du comportement et de la voie tracée par le Prophète de l'Islam qui a été envoyé en miséricorde pour l'ensemble de l'Humanité.

Bien que ces concepts aient été développés initialement dans la législation islamique en conformité avec cette vérité religieuse, ils ont été déformés dans l'esprit de certains, ce qui a conduit à une défection conceptuelle et une dé-

[1] Ayyoub Ibn Moussa Al Housseini El Gharimi, El Kaffawi (M.1094 H), les schèmes macro, glossaire terminologique et nuances linguistiques, analyse de Adnan Derwich Mohamed El Masri, Etablissement Rissala, P.860.

[2] Tahanoui, Glossaire des concepts scientifiques, analyse du Dr. Ali Dahroug, Librairie Libanaise des éditeurs, Edition 1, 1996, Tome II, P.1617.

cœurs, vous retournez mécréants comme vous étiez ?! Allah ! Allah !''[1]

Les gens se sont alors ressaisis réalisant qu'il s'agissait d'un acte dicté par leur ennemi satan. Ils ont jeté les armes qui étaient dans leurs mains, se sont embrassés en pleurant et se sont retirés avec le Prophète (PSL) acceptant son injection et se pliant à son conseil[2].

Dans d'autres circonstances, il n'a pas hésité à intervenir avec fermeté lorsqu'il a vu, que la guerre allait éclater en disant '' Laissez la, car elle est répugnante ''[3].

Sur cette base, on peut se demander aujourd'hui qui peut prendre l'initiative parmi les savants de la nation islamique afin de faire face au phénomène de l'extrémisme qui a tant affaibli la Umma Islamique, en tuant les hommes, démolissant les édifices et ternissant l'image de l'Islam aux yeux d'autrui?!

Qui aujourd'hui, parmi les Oulémas de la Nation Islamique, va assumer la responsabilité en analysant le discours extrémiste et en décomposant ses concepts afin d'en démontrer les incohérences et les distorsions?

Là, apparaît un imminent savant qui s'est imposé au cours de la dernière décennie comme Leader de la mahadra mauritanienne et de la paix mondiale, un savant qui porté le flambeau du renouveau religieux, le dialogue entre les religions et les cultures. Il s'agit de l'illustre mauritanien Cheikh Abdoullah Ibn Boyya, Président du forum de la consolidation de la paix et Président du conseil des sages musulmans qui a tenu, dans ses ouvrages, ses exposés scientifiques et ses sorties médiatiques à remettre sur la table de l'examen scientifique un ensemble de concepts Islamiques qui nécessitent d'être corrigés car ils constituent des prétextes que les extrémistes ont toujours brandis pour légitimer leurs actions et leurs positions.

Nous traiterons cette thématique selon la même méthodologie adoptée par Cheikh Boyya dans la décomposition du système conceptuel du discours extrémiste :

Axe 1 : fondements méthodologiques de la décomposition des concepts ;

[1] Cette formule n'a pu être retrouvée au niveau des références du Hadith. La formule établie est: 'Pourquoi l'appel de la jahiliyya ?! Laissez la car elle est répugnante » Rapporté par Boukhari (49105) et Mouslim (86748).

[2] Thaalabi, Abou Ishagh (M. 427 H), Lever le voile et faire l'analyse de l'exégèse Coranique, analyse d'Ibn Achour, T3, P.159 et Tabari, T6, P.56.

[3] Rapporté par Boukhari (40905) et Mouslim (67048).

L'Erudit Abdallah Ibn Boyya et "la décomposition du système conceptuel du discours extrémiste"

Dr. Mohamed Ali Taleb Abeidi

Introduction

Les savants sont les héritiers des Prophètes Paix et Salut sur Eux, comme annoncé dans le Hadith authentifié : «Les savants sont les héritiers des Prophètes, les prophètes n'ont pas laissé (en héritage) de Dinâr ni de Dirham mais ils ont légué la science, celui qui prend la science prend une grande part[1]».

Cet héritage Prophétique nécessite de la part des oulémas d'accomplir les missions qui sont les leurs en matière d'orientation et de guidance, mais aussi de correction des concepts ambigus et d'intervention ferme et rigoureuse en faveur de la Nation dans les moments critiques vécus par celle-ci.

Aussi, est-il demandé aux musulmans, quelle que soit la période et le lieu, de se référer à ces oulémas au sujet des questions de religion. Allah, le béni a dit : '' **s'ils s'avisaient d'en informer le Messager [d'Allah] et les responsables des croyants, ceux-ci seraient à même d'en mesurer l'importance.**[2]''.

Au temps du Prophète (PSL), ses compagnons s'adressaient à lui au sujet de toute ambigüité, il leur tire les choses au clair et leur montre le droit chemin à suivre[3]. Mais, dans bien des cas, surtout lorsqu'il voit les signes précurseurs de discorde ou de guerre, il intervient pour prodiguer ses sages propos et pour réorienter la boussole, comme se fut le cas lorsqu'une dispute éclata entre deux hommes d'El Ansar, l'un d'eux des Aws, l'autre des Khazraj, au point que la guerre a failli reprendre entre les deux fractions. Informé de cela, le Prophète (PSL) est arrivé sur les lieux avec certains Mouhajirouns et dit alors : ''O vous les Musulmans, est-ce par l'appel de la jahiliyya que vous appelez alors que je suis parmi vous ?! Après qu'Allah, par l'Islam, vous a honoré, a rompu entre vous et les questions de la jahiliyya et a rapproché vos

[1] Rapporté par Ibn Majah et Tirmedhi ; authentifié par Al Albani.

[2] Sourate des *femmes*, verset 83

[3] Taha Jaber El Alwani, Comment gérer les différences en Islam, Institut International de la Pensée Islamique, Virginie, USA, Edition 1987, P33.

La pensée de Mandela allie *authenticité* et *modernité*. Grâce à sa croyance ferme dans les valeurs de la paix et l'efficacité de l'approche basée sur la discussion sincère et la reconnaissance de l'autre, il a réalisé beaucoup et pour son pays et pour l'Afrique toute entière. Il a réalisé une révolution et obtenu des acquis éternels à travers le dialogue et l'ouverture d'esprit, loin de toutes armes destructives et de toute effusion de sang.

Il était fermement convaincu de l'efficacité des valeurs d'égalité entre les hommes et du droit de ces hommes à la liberté, à l'émancipation de tout ce qui pourrait affecter la dignité humaine et l'égalité de tous dans tous les domaines de la vie. Il ne cessait en fait de rappeler *''nous, peuples d'Afrique du Sud, déclarons à notre Nation et à tout le monde que l'Afrique du Sud et son Peuple (Noirs, Blancs et Gouvernements) doivent réaliser que toute action nationale doit être basée sur la volonté du peuple et que notre pays ne sera un pays avancé et libre tant que nous n'instaurons pas un climat de fraternité entre nous. Nous ne réaliserons l'égalité tant que tous n'aurons pas des chances et des opportunités égales''*[1].

Ainsi, nous pouvons saisir les grands traits de la pensée de Mandela. A travers l'expérience, il a compris la valeur de la Vie, mais aussi la valeur de l'Homme centrée sur sa force et sa capacité à lutter et à vaincre. Il n'a pas permis à la prison d'étouffer son âme. Il était épris d'ambition, d'espoir. C'était un intellectuel perspicace qui s'est battu pour la paix et non pour la guerre, préférant la politique de tolérance à même d'enraciner ce que peut récolter la puissance douce plutôt que la violence non légitime ; mais il ne s'est jamais rangé du côté des faiblesses de l'âme et n'a jamais cédé à la frustration ou au désespoir.

aa

[1] Voir : Michel Muller, Humanité du 26 juin 2013.

contre la pauvreté, le développement de services de santé…

Au niveau international, il a déployé de nombreux efforts de médiation pour résoudre certains conflits internationaux et a supervisé l'intervention militaire au Lesotho.

Combattant de la liberté qui a refusé de briguer un second mandat, Mandela a été remplacé par son adjoint Thabo Mbeki. Il devient alors l'un des sages de l'Etat, qui se consacre au travail caritatif orienté, via la Fondation Nelson Mandela, vers la lutte contre la pauvreté et la propagation du VIH/SIDA.

Mandela a reçu plus de 250 prix dont le Prix Nobel de la Paix en 1993, la médaille présidentielle américaine de la liberté, l'Ordre de Lénine du régime soviétique.

Mandela jouit d'un profond respect à travers le monde de façon générale et en particulier en Afrique du Sud où il est souvent surnommé *Père de la Nation.*

Par humilité, Nelson Mandela a toujours renié les compliments prodigués à toutes les occasions et qui en font un personnage exceptionnel : *''parmi les choses que ne me plaisent pas, il y a ceux qui me traitent de qualificatifs dignes des Prophètes comme Jésus. Pour moi, c'est quelque chose de triste, car cela requiert de l'individu beaucoup de choses qu'il ne peut faire. Réduisons la question à ce que veulent les africains : ils veulent parvenir à l'indépendance politique et nous nous sommes engagés à travers les négociations à résoudre les problèmes de notre pays pacifiquement''*[1].

''Nous sommes bien conscients des préoccupations des Blancs dans ce pays : ils ont peur de l'application du principe d'une personne, une voix, ce qui conduirait inévitablement à une domination des noirs''.

''Ma mère m'a dit que la dignité paisible est la vraie mesure de l'homme''.

Ainsi, l'un des contemporains, en l'occurrence l'archevêque Desmond Tutu, en a dit : *Nelson Mandela est un personnage qui a reçu un don merveilleux faisant de lui un Leader. Il a réalisé une révolution unique en son genre, sans effusion de sang. Il a redonné à tous les Sud Africains leur dignité.*

L'ancien président américain Bill Clinton l'a surnommé *''le Mahatma Gandhi d'Afrique''.*

[1] Ibid.

de dons de soi et de culture. Il a commencé son cursus académique par l'Université de Fort Hare et l'Université Witwatersrand, dans la branche droit. Dans le milieu universitaire, il s'est engagé dans la lutte anticoloniale, rejoignant l'ANC et devenant membre fondateur du groupe des jeunes du parti. Après l'accession des nationalistes du parti national au pouvoir en 1948 et avec le début de la mise en œuvre de la politique d'Apartheid, Mandela a fait son apparition sur la scène syndicale et au niveau du parti en 1952, à travers une large campagne de défis organisée par l'ANC ; ce qui lui a valu d'être élu Président de la section de l'ANC à Petervansal où il a supervisé le congrès du peuple en 1955 en parallèle avec son travail d'avocat. Accusé d'activités séditieuses, il a été arrêté à plusieurs reprises, puis jugé avec la direction du parti de l'ANC (1956-1961) pour trahison. Plus tard, il a été acquitté.

Au début, il exhortait à la protestation non violente ; puis avec le parti communiste d'Afrique du Sud, il a pris part à la fondation de l'Organisation de l'arbre mère radicale (Umkhonto we) et fut arrêté et accusé d'agression contre des cibles gouvernementales.

En 1962, accusé de sabotage et de complot pour renverser le gouvernement, il a été condamné par la cour de Rivonia à la prison à vie. Au cours de ses 27 ans de prison effective, il a fréquenté les geôles de Robben Island, Pollsmoor, Victor Frister. A l'extérieur, une campagne internationale a été organisée pour réclamer sa libération. Celle-ci a eu lieu en 1990 en plein guerre civile qui s'est répandue dans l'ensemble du pays.

Mandela devient alors président de l'ANC. Il publie son autobiographie et dirige des négociations avec le président Dick Lerch pour l'abolition de l'Apartheid et l'organisation d'élections multiethniques en 1994. L'ANC a remporté ces élections sous la conduite de Mandela, qui a été élu président et a formé un gouvernement d'unité nationale pour tenter de désamorcer les tensions ethniques.

En tant que président, il a établi une nouvelle constitution et créée une ''commission vérité et réconciliation'' pour enquêter sur les violations des droits de l'homme commises par le passé. Il a poursuivi la politique économique libérale du gouvernement précédent et a engagé des mesures pour promouvoir la réforme agraire, la lutte

perpétuer le système d'apartheid, fondement du système mis en place[1].

Dans ces conditions difficiles vécues par les populations noires et métisses sud africaines, la lutte nationale de libération s'est enclenchée. La première conférence contre l'Apartheid organisée à Johannesburg en 1954 a été suivie par des réunions qui ont abouties à l'élaboration de la ''Charte de la liberté'' largement inspirée de la Charte Universelle des Droits de l'Homme. Le mouvement national devait par la suite accroitre ses critiques de la politique d'Apartheid et mettre en exergue ses revendications en faveur des droits du citoyen.

Tout cela a été rejeté par le Gouvernement raciste qui a publié plusieurs textes de lois pour contrer le mouvement qui milite en faveur des droits des noirs à la dignité, à l'indépendance et à l'égalité avec les autres races. La répression s'est accentuée en 1963 avec des détentions sans procès, une interdiction des discours publics, puis fut promulguée la loi relative au vandalisme et à la possession illégale des armes[2].

Dans cet environnement d'injustice et de discrimination raciale qui constitue un affront à la dignité humaine, ont émergés des héros de lutte contre l'Apartheid, épris de liberté, d'égalité et de justice pour leurs peuples et leurs nations, conformément aux lois divines et à la législation humaine passée et présente.

Dans ce contexte, un combattant de la liberté très enraciné dans son terroire natal, Nelson Mandela a prôné une désobéissance à la politique de discrimination raciale et au système odieux d'Apartheid.

Dans son parcours de combattant de la liberté, il a été un modèle de lutte nationale. Conscient de la justesse de sa cause, fier, prêt au sacrifice, mais aussi prônant responsabilité, ouverture, dialogue et culture de la paix, il disposait d'armes redoutables que les méthodes des envahisseurs et des colons ne pouvaient contre carrées.

Né le 18 juillet 1918 dans une tribu Haoussa au sein d'une famille royale (Thembu), Nelson Mandela a pu façonner un chemin chargé de sacrifice,

[1] Voir : Abdelwehab Devaa Allah, Mohamed, l'évolution historique de l'Apartheid en Afrique du Sud, Université de Khartoum, 1990, P1.

[2] Ibid, P46.

des zones où elles vivent pour préserver cette ségrégation.

Ces manifestations racistes ont enclenchés en Afrique du Sud une lutte héroïque contre le racisme et l'obscurantisme européen. Les protestations et les grèves ont gagné toutes les contrées. Plusieurs congrès ont été organisés et le gouvernement raciste d'Afrique du Sud a été violement critiqué par les pays du Commonwealth. Au lieu de changer de politique, le gouvernement raciste a préféré se retirer du Commonwealth en 1961. Mais la politique raciste a été aussi condamnée par l'ONU qui a demandé au Conseil de Sécurité d'examiner la possibilité de retirer le statut de membre Onusien à l'Afrique du Sud. Même en Europe, les gouvernements et les peuples se sont dressés contre la politique d'Apartheid qui était aussi appliquée dans d'autres régions comme la Rhodésie (actuelle Zimbabwe), le Kenya, l'Ouganda, mais aussi aux USA, en particulier dans les Etats du sud où cette politique a commencé après la guerre civile et la promulgation à la fin du 19ème siècle de lois racistes pour maintenir la domination des blancs.

En somme, le racisme a été l'un des fléaux que l'humanité a connu durant de longues périodes surtout en Afrique à cause du contact avec l'homme européen qui s'est présenté au début comme explorateur civilisé visant à éliminer le sous développement du continent noir.

En Afrique du Sud, le racisme a été criant avec un tissu social que les données de l'histoire et de la géographie ont rendu hétérogène dans ses couleurs, sa culture et ses religions : des origines africaines, européennes, indoues et métisses et des communautés très attachées aux sociétés mères ; ce qui a fait de l'environnement sud africain un terreau favorable à la propagande raciste et à la transformation de cette propagande en réalité économique et sociale[1].

Au niveau économique, l'Apartheid était fondée sur le principe que les blancs sont eux qui détiennent les rênes de l'économie et les outils de production, tandis que les noirs et les autres communautés travaillent en échange de bas salaires qui ne peuvent subvenir aux exigences les plus élémentaires de la vie quotidienne. C'est le cas dans le domaine agricole, mais aussi dans les mines et la métallurgie ; le but étant de

[1] Gdion wer, Histoire d'Afrique du Sud, traduction arabe d'Abdallahi Cheikh, édition Dar El Marikh pour l'édition, Riad, P.16

dérations ne participent quasi pas à la fondation de l'essence humaine.

Les principes fondateurs de l'Homme, comme on le voit, sont antinomiques avec toutes les formes d'exclusion, de marginalisation, de discrimination futelle raciale ou autre incompatible avec cet honneur mis en exergue par le Saint Coran.

Au fil de l'histoire, les systèmes législatifs humains, depuis Hammurabi, les romains, jusqu'à nos jours, n'ont cessé d'insister sur les nobles principes relatifs à la dignité humaine et à la non discrimination entre les individus.

Ainsi, a été mise en valeur et glorifiée la lutte pour le recouvrement de cette dignité, quelle que soit la forme de lutte adoptée et surtout si celle-ci est pacifique.

En effet, des siècles durant, l'homme a toujours souffert d'injustice, de marginalisation et d'exclusion pratiquée sur lui par un autre homme. Aucune nation n'a été épargnée. Mais, c'est surtout à travers l'usage d'arguments solides et expressifs tirés des nobles valeurs humaines que les droits spoliés ont été recouvrés. L'Afrique du Sud en est un bel exemple.

Pendant plusieurs décennies, l'Afrique du Sud est demeurée un foyer de discrimination raciale où les blancs venus d'ailleurs ont pratiqué, sur la base d'allégations raciales, différentes formes d'exclusion et de marginalisation à l'endroit des peuples noirs autochtones.

L'Apartheid était érigée en politique officielle, avec un traitement discriminatoire entre les races blanches d'origine européenne et les races noires d'origine négro africaine, aussi bien au niveau du logement, de l'éducation, de l'emploi, que du transport et du divertissement. En Afrique, cela a commencé au cours de la période coloniale après les déclarations européennes en ce sens et l'appel de Daniel François Malan (1875-1954) en faveur de la politique raciale pour laquelle il a crée le qualificatif d''Apartheid'' qui signifie développement séparé des races.

Depuis 1910, la constitution Sud Africaine limite la représentation au Parlement à la seule race blanche (les européens), privant ainsi la majorité africaine de son droit au vote. En 1950, des lois ont été promulguées consacrant des zones d'habitation spécifique pour chacune des races, avec obligation aux populations de placer des barrières autour

Nelson Mandela, Icône mondiale de lutte de libération

Par Dr. Mohamed Yahya Ould Babah

En Islam, la promotion de la dignité humaine occupe une place de taille, car elle constitue un acte de dévotion d'une part et elle permet la complétude de l'Etre humain d'autre part. Allah le Tout-Haut a dit: ***"«Nous avons honoré les descendants d'Adam; Nous leur avons fourni les moyens de transport terrestres et maritimes, leur avons procuré les meilleures nourritures, et les avons bien avantagés par rapport à nombre de Nos créatures »*** (Le Voyage nocturne, 70).

Il ajoute : «***Ô vous, humains! Nous vous avons créés à partir de mâles et de femelles; Nous vous avons répartis en peuples et en tribus pour que vous vous reconnaissiez mutuellement. Pour Allah, les plus honorables parmi vous sont les plus pieux. Allah connaît tout et sait tout*** » (les appartements, 13).

Cette place traduit le statut élevé qu'Allah le Sage a donné aux êtres humains en termes d'essence de leur humanité fondée sur la dignité, la justice et l'égalité dans les droits et les devoirs, l'homme ne se distinguant de son semblable qu'à travers la perfection éthique et religieuse ; les autres consi-

Pour s'adapter aux exigences de cette caractéristique, les mauritaniens ont inventé un système éducatif compatible avec la vie du nomadisme. C'est l'école coranique appelée Mahadra dont les sortants comptent de nombreux érudits en sciences islamiques et en langue, littérature et généalogie arabes. Leur science mémorisée (apprise par cœur) les accompagne là où ils déambulent, ce qui en a fait des ambassadeurs en Orient et en Occident de l'aire arabe reçus avec les honneurs et l'ultime considération comme l'atteste la littérature de voyage consignée par les chroniqueurs de Bilad Chinguit.

Quant à la deuxième caractéristique elle concerne la structure mentale et le comportement du mauritanien qui se met au service de l'hôte en toutes circonstances quelque soit sa situation matérielle. En effet, les membres de cette société sont disposés à se priver de leur pitance quotidienne, non pas dans l'attente d'une meilleure nourriture mais pour servir une hospitalité généreuse à leur hôte. Il est de notoriété que la famille mauritanienne conserve toujours « le panier anti-déshonneur » qui consiste à garder une provision prête au cas où un visiteur vient à l'improviste.

Malgré les mutations intervenues dans la société mauritanienne sous les coups de boutoir de l'urbanisation, ces deux caractéristiques demeurent ancrées dans son système de valeurs s'inspirant du paradigme répandu selon lequel: « c'est l'âme de 'Issam qui en a fait un seigneur».

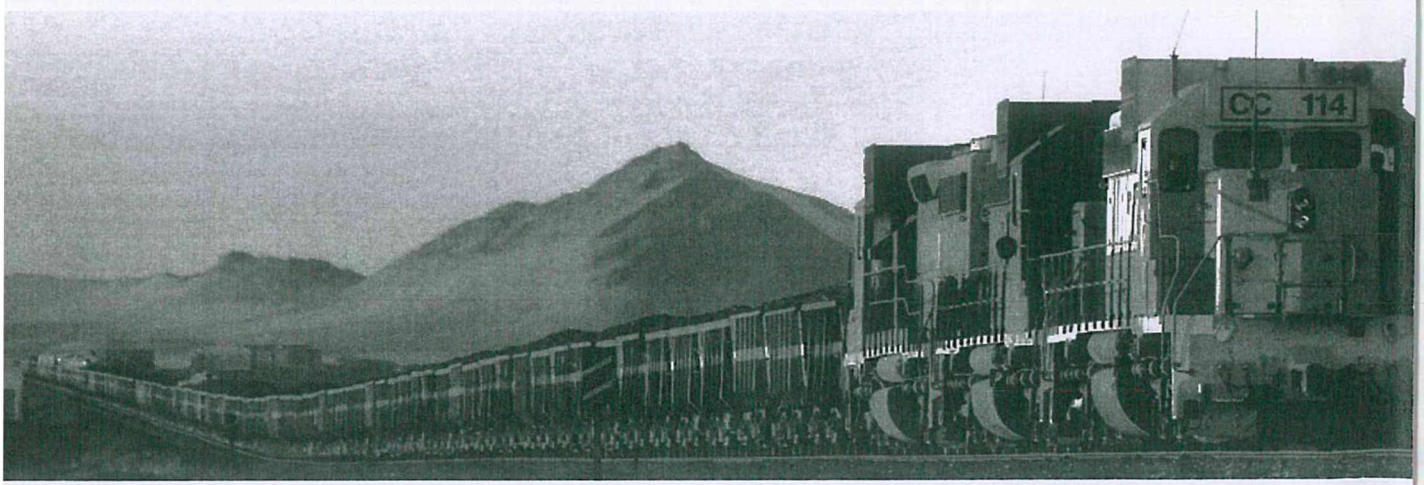

Signalons ici que le pays est sur le point d'assurer l'autosuffisance en riz et en produits maraichers. Il a une grande production de dattes et commence à produire le blé selon de nouvelles techniques susceptibles de combler le déficit dans ce domaine. Concernant les céréales traditionnelles, la production du pays couvre ses besoins en mil et en maïs.

Si les piliers économiques précités constituent l'épine dorsale de toute économie vue sous l'angle classique, il existe un autre levier de l'économie mauritanienne dont l'importance n'est pas moindre que celle des précédents. Il s'agit du tourisme dans ses deux dimensions naturelle et culturelle qui peut générer des revenus substantiels en raison des potentialités multiformes dont dispose le pays.

A cet égard, notons l'existence de parcs naturels vierges tels que le Banc d'Aguin et Diawling, les forêts fluviales, la zone de Mahmouda, les ruisseaux limpides et apaisants de l'oasis de Tergit et des régions du Tagant, Assaba et Hodh. Ces sites se diversifient par des dunes de sable doré sur les plages et les immenses espaces désertiques, en plus de phénomènes géologiques époustouflants comme l'étrange fossé aux cercles concentriques de Guelb Richat.

Au-delà des aspects touristiques liés aux paysages fascinants, le tourisme culturel n'en est pas moins attractif. Les quatre villes historiques (Oualata, Tichit, Ouadane, Chinguit) sont une destination prisée des connaisseurs du patrimoine de ce pays, de son histoire et de son art architectural où les bibliothèques regorgent de manuscrits rares et où l'art décoratif et monumental témoigne du degré de perfection qu'ont atteint ces cités classées par l'UNESCO en qualité de patrimoine de l'Humanité.

Les villes anciennes ne se limitent à celles qui ont pu résister aux assauts de la décadence, mais concernent aussi des cités antiques dont les vestiges sont encore visibles : Koumbi Saleh, Awdaghost, Azougui, Tinigui, Kasr El Barka…

Quant aux **traits les plus marquants de la société mauritanienne**, elles consistent en une double caractéristique : la première c'est qu'il s'agit d'une société bédouine instruite contrairement à ce genre de sociétés où la bédouinité est souvent synonyme d'analphabétisme et de rejet de l'apprentissage.

Avec l'amorce de l'exploitation du gisement de fer la production était de 1,5 million de tonnes par an. Elle varie aujourd'hui entre 11 et 12 millions de tonnes par an. Ces quantités proviennent essentiellement du site de Ghalb El Ghayn, mais d'autres réserves substantielles existent dans les zones de Mhawdat, El Kidya, Guellaba, Awja et Askav.

La Société Nationale des Industries Minières (SNIM) prend en charge l'exploitation des mines de fer depuis la nationalisation de la société française (MIFERMA) en 1974. La SNIM dispose d'un train minéralier reliant les zones de production au port d'exportation à Nouadhibou. La longueur des wagons de ce train atteint parfois 2.5 km et il parcourt une distance de 700 km créant sur son passage des points de développement économique.

Parallèlement à l'impact des industries extractives, les ressources halieutiques étaient présentes au port de Nouadhibou avant l'indépendance et faisaient l'objet d'un pillage systématique de la part des flottes étrangères avant que l'Etat ne mette fin à cette surexploitation grâce à une politique garantissant une protection rigoureuse de la ressource et son renouvellement par le biais de périodes de repos biologique.

En somme, les ressources halieutiques constituent un pilier de l'économie du pays à travers les recettes qu'elles apportent au budget de l'Etat et eu égard aux effectifs de travailleurs qu'emploie ce secteur qui fait office de précurseur des industries nationales et de la formation des personnels de matelots et de pêcheurs.

Quant à **l'élevage** dont nous évoqué plus haut l'importance numérique, il constitue un levier économique ayant un double rôle : c'est la première source nutritive du mauritanien en milieux rural et urbain. C'est aussi un produit de consommation lucratif quand il est exporté vers les pays voisins qui en sont demandeurs notamment en périodes de fête et apporte de ce fait aux propriétaires du bétail un revenu en devises.

Au niveau des ressources agricoles, le pays dispose de potentialités énormes dans ce domaine. En effet, l'eau est disponible en plus de vastes superficies de terres arables et fertiles dans les zones du fleuve, des barrages, des lacs ou sur les grandes surfaces arrosées par les pluies occasionnelles.

eau de chaque citoyen mauritanien est estimée à 3500 m^3 par an, malgré l'impression que peut laisser un pays aux deux tiers désertiques.

Ceci est dû à la présence du fleuve Sénégal qui constitue la frontière naturelle Sud de la Mauritanie et à l'apport des précipitations annuelles qui créent les eaux de surface propices aux pâturages et à la culture sous pluie. Ces sources en eau qui se renouvellent chaque année alimentent d'importantes nappes phréatiques d'eau douce qui augmentent considérablement ce potentiel aquatique.

Par ailleurs, le sous sol mauritanien recèle une gamme variée de gisements de fer, de cuivre, d'or, de phosphate, de gaz, de pétrole, de gypse, de sel … En plus de minerais de pierres précieuses et des indices probants d'existence de l'uranium.

Ces ressources minérales sont épaulées par des potentialités conséquentes sur la rive droite du fleuve et sur de vastes superficies de terres arables derrière les barrages, dans les oasis, sur les surfaces de décrue et de cultures sous pluie en cas d'hivernage pluvieux.

Aux potentialités précitées s'ajoute un important cheptel constitué de petits ruminants, de bovins, de camelins et d'équidés. Ces ressources animales estimées à près 13 millions de têtes (dont 9.5 millions d'ovins, 2 millions de bovins et 1 million de camelin) peuvent fournir la viande rouge au marché maghrébin dans le cadre de la complémentarité entre les pays de l'UMA.

En sus de tout ce qui précède, notons que les pêcheries atlantiques et d'eau douce de la Mauritanie ont une capacité de production qui peut couvrir les besoins du marché du monde arabe en poisson puisqu'un prélèvement annuel d'un million de tonnes n'affecte pas le renouvellement de la biomasse de cette ressource.

Au niveau des potentialités économiques : l'économie mauritanienne est diversifiée. A la naissance de l'Etat, les cultures vivrières assuraient une autosuffisance alimentaire sans recours à l'importation. L'exploitation des minerais a débuté en 1963 avec l'exploitation des gisements de fer puis du cuivre ouvrant ainsi l'ère de l'extraction qui a occupé une place prépondérante dans l'économie moderne du pays en termes d'emplois et de recettes générées pour le compte du budget de l'Etat.

La Mauritanie : un passé glorieux et un avenir prometteur

Par : Dr. Sidi Abdallah Al Mahboubi

La République Islamique de Mauritanie a accédé à l'indépendance en 1960 en se libérant du joug du colonialisme français ; elle est devenue membre des Nations Unies en 1961, membre de l'Organisation de l'Union africaine en 1963 et membre de la Ligue arabe en 1973. Tout au long de son parcourt, la Mauritanie est demeurée un emblème de fraternité, de paix et de solidarité avec toutes les causes justes ; elle a constitué au fil des périodes une forte courroie de transmission de la culture arabo-islamique vers l'Afrique au sud du Sahara favorisant ainsi une symbiose indissociable entre l'espace maghrébin et son interface ouest africaine.

La Mauritanie dispose actuellement d'importantes potentialités naturelles et humaines susceptibles de la propulser sur l'échelle du développement durable, ce qui se traduit par le nombre de projets structurants tournés vers les domaines des infrastructures, des services de santé, d'éducation, d'eau, d'électricité et de la bonne gouvernance.

Sur le plan des potentialités naturelles : signalons l'étendue de la superficie du pays qui couvre 1.030.700 km^2, ce qui représente 7.37% de la superficie de la patrie arabe. En outre, la Mauritanie dispose d'une façade maritime d'environ 700 km de côtes aux ressources halieutiques appréciées mondialement pour leur richesse et leur variété.

Ces potentialités sont renforcées par des ressources hydrauliques renouvelables offrant au citoyen mauritanien un ratio aquatique qui se situe au 3e rang au niveau de la patrie arabe après le Soudan et l'Iraq, puisque la part en

Editorial

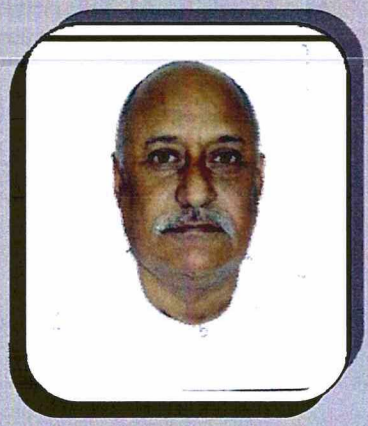

Ce nouveau numéro de la revue « Al Mawkib Athaqafi» renferme nombre d'articles scientifiques portant sur des problématiques intellectuelles, politiques, culturelles et sociales contemporaines sous la plume d'éminents penseurs éclairés et connus pour leur modération et leur esprit de tolérance en tant qu'ardents défenseurs des valeurs d'équité, de justice et d'égalité qui sont des valeurs universelles dont tous les peuples doivent jouir dans un monde en butte aux guerres, aux conflits et aux phénomènes d'extrémisme et de radicalisation...

Cher lecteur,

Ce numéro vient à point nommé pour éclairer l'opinion publique sur les efforts gigantesques déployés par son Excellence le Président de la République Monsieur Mohamed Ould Abdel Aziz en vue d'éradiquer ces phénomènes étrangers à notre société, et ce à travers l'adoption d'une stratégie nationale holistique de lutte multidimensionnelle axée sur tous les aspects sécuritaires, socio-économiques, politiques et médiatiques.

Il serait superflu, cher lecteur, d'insister sur les performances de notre pays en matière de liberté et de justice sous la direction clairvoyante de son Excellence le Président de la République. Je n'en veux pour preuve de l'esprit d'ouverture de ce leader humaniste que la célébration du centenaire de la naissance de l'icône mondiale de la lutte pour la libération, en l'occurrence Monsieur Nelson Mendella.

Dr. Ismael Chouaïb
Directeur de Publication

LES AUTEURS

- *Dr. Sidi Abdallah Al Mahboubi*
- *Dr. Mohamed Yahya Ould Babah*
- *Dr. Mohamed Ali Taleb Abeidi*
- *Dr. Mohamedou Ehdhana*
- *Dr. Ahmed Ould El Moustaph*
- *Dr. Bouh Ould Amar*
- *Pr. Cheikh Ahmed Ould Zahav*
- *Pr. El Wely Ould Sidi Hayba*

DANS CE NUMERO

- La Mauritanie : un passé glorieux et un avenir prometteur
- Nelson Mandela, Icône mondiale de lutte de libération
- L'Erudit Abdallah Ibn Boyya et "la décomposition du système conceptuel du discours extrémiste"
- Signes distinctifs dans la contribution des Chinguitiens à l'édifice culturel arabo-islamique
- Place de l'Afrique dans la diplomatie mauritanienne
- Le rôle de l'école coranique (Mahadra) et du mysticisme (soufisme) dans la lutte contre l'extrémisme
- Droits de l'Homme en Mauritanie : Acquis et perspectives
- Etat des lieux de la liberté de la presse en Mauritanie

Les guerres prenant naissance dans l'esprit des hommes, c'est dans l'esprit des hommes que doivent s'élever les défenses de la paix.

Al Mawkib Al Thaqafi

La Caravane Culturelle

N° 50 – Juin 2018

Revue éducative, culturelle et scientifique à comité de lecture, éditée par la Commission Nationale pour l'Education, la Culture et les Sciences

La Mauritanie : un passé glorieux et un avenir prometteur

Nelson Mandela, Icône mondiale de lutte de libération

Place de l'Afrique dans la diplomatie mauritanienne

L'Erudit Abdallah Ibn Boyya et la décomposition du système conceptuel